

**إيران دعمت الأسد بـ 35 ملياراً
وتحميه بـ 24 تنظيماً شيعياً متطرفاً**

**أمريكا قايمت بشار: التخلص
من الكيماوي مقابل السلطة**

**واشنطن تبحث عن مصالحها مع
روسيا وإيران على حساب السوريين**



ملف العدد :

سوريا ما بعد نظام الأسد



**6 آلاف مقاتل أوروبي في سوريا..
ورهان غربي على إيران**



**الولايات المتحدة ضد نجاح الثورة
السورية وتبارك الوصاية الإيرانية**



**الحكومة السورية المؤقتة ..
إفلاس مالي وعجز إداري**

المهيدب
Al Muhaidib
Contracting



المهيدب
Al Muhaidib
Contracting

Kingdom of Saudi Arabia
Headquarters: Jeddah, Hail Street
P.O. Box 9291, Jeddah, 21413
www.muhaidibco.com.sa



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يونيو عام 2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف سويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكademie المتعددة، وبرامجها البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعزيز وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكميل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل و مجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظرًا للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللمرة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10 مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما لاحتل المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.



www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

6

افتتاحية العدد

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
الأزمة السورية .. والمواقف الخليجية

8

تقارير خارجية

سوريا.. الحل المفقود والفرص الضائعة

10

دراسة



تشكيلات الثورة السورية السياسية وطبيعة دورها في الملف السوري
معن طلام

متابعات



20

وسائل إسقاط وزعزعة النظام السوري

27

التحديات الفعلية التي تواجهها قوات النظام السوري

95

قضية العدد

ديمغرافية متحركة.. أزمات اللاجئين السوريين في دول الجوار
محمود حمدى أبوالقاسم

الاشتراك السنوي:

الدول العربية : ٥٠ دولاراً
الدول الأوروبية : ٣٠ دولاراً
باقي دول العالم : ٧٢ دولاراً
يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع
حالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك
باسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية: ١٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة: ١٥ درهماً
ملكة البحرين: ١,٥ دينار
دولة قطر: ١٥ ريالاً
دولة الكويت: ١,٥ دينار
سلطنة عمان: ١٠ ريال



مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

sager@grc.net

مدير التحرير

جمال أمين همام

jamal@araa.sa

سكرتير التحرير

أحمد صلاح

asalah@grc.net

التصميم الفني

سالم عبدالله

s.i.abdullah@grc.net

الهيئة الاستشارية

د. خالد الجابر

أ.د. عبد الخالق عبد الله

أ.د. عبدالله خليفة الشايжи

أ.د. صالح بن عبد الرحمن المانع

د. محمد عبد الغفار عبدالله

الطباعة:

تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الاعلانات والمراسلات :

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:

شارع راية الاتحاد ١٩
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٢ المملكة العربية السعودية

+٩٦٦ ١٢٦٥١١٩٩٩

+٩٦٦ ١٢٦٥٢١٣٧٥

فاكس: info@araa.sa

البريد الإلكتروني: info@araa.sa

هذا العدد

العدد الماثل بين أيديكم هو العدد الثامن والتسعين من مجلة آراء حول الخليج، وتم تخصيص الملف الرئيسي حول الأزمة السورية ، هذا الجرح الدامي في الجسد العربي والذي فتح الباب أمام قوى إقليمية وأخرى دولية للعب في الملعب السوري واختراق أمن الأمة العربية من خلال حرب شعواء يشنها نظام طاغية على شعب أعزل باستقواء سافر غير مسبوق من قوى إقليمية وميليشيات مسلحة ووسط لا مبالاة من المجتمع الدولي، وتراخ من القوى الكبرى التي تبحث عن صفقات ومقاييس تحت أشلاء جثث القتلى من أبناء الشعب السوري، وبين أقدام النازحين من النساء والشيوخ والأطفال والمرضى الذين يهربون من جحيم الحرب التي طال أمدها ، كما يبدو أنها لن تنتهي سريعا.

هذه الأزمة كشفت عوار المواثيق الدولية، وضعف وهشاشة المجتمع الدولي والقوى الكبرى، المنظمات الدولية والإقليمية التي خذلت الشعب السوري وأبناء الأمة العربية وسط مشهد متكرر كل لحظة لبراميل متفجرة، وحملم القذائف تسقط دون هواة على المدن والقرى السورية، التي تحولت إلى معقلات كبيرة وفي حالة فقر وعوز غير مسبوقة لشعب كل جريمته أنه يدافع عن حريته وحقه في عيش حياة كريمة مثل بقية شعوب الأرض.

الشعب السوري ضحية نزعة ديكاتورية من حاكم متسلط لا يريد أن يتخل عن الحكم لأنه يحتمي بالمنصب ، ويتدثر بعباءة الحاكم كونه يعلم أن مصيره معروف بعد الجرائم التي ارتكبها ضد الإنسانية في حق شعبه، وضحية تدخل إيراني سافر لتكريس الطائفية وإيجاد موطن قدم في أرض بلاد الشام لاستكمال حلقات المسلسل الذي تسعى طهران إلى تحقيقه في المنطقة العربية، وكذلك تدخل ميليشيات حزب الله المسلحة التي تعيث في الأرض فساداً، وأيضاً ضحية قوى كبرى متخاذلة ومتصارعة ومتناحرة تستخدم القضية السورية ورقة للمقاومة عبر الأبواب الخفية، ويأتي كل ذلك في غمرة الأحداث التي تشهد لها الكثير من الدول العربية التي خاضت معرك ما يُطلق عليه ثورات الربيع العربي.

وتظل إرادة الشعب أقوى من الديكتاتورية ومن التآمر الإقليمي والدولي، وإلى نصر الشعب السوري إن شاء الله.

دعوة إلى الكتابة في العدد المقبل

ملف العدد المسبق «إيران والخليج .. صراع أم جوار؟»

- الطائفية والقومية .. دين أم سياسة؟
- النفوذ الإيراني في اليمن .. ورقة مقايضة أم تطويق للسعودية؟
- السياسة الإيرانية تحكمها المصالح أم الاستخبارات؟
- إيران النووية .. هل تتشعل السباق النووي؟
- تاريخ العلاقات السعودية - الإيرانية .. توتر أم جوار؟
- علاقة إيران بإرهاب الدولة .. الواقع والأدلة
- النفوذ الإيراني في العراق إلى أين؟
- حزب الله اللبناني .. رأس حربة طهران في المنطقة
- علاقات إيران بأمريكا .. المعلن والخففي
- الدور الإيراني في سوريا .. المنطلقات والأهداف
- العلاقات الإيرانية - السورية .. الأسباب والأهداف والنتائج
- التوازن العسكري في الخليج .. الواقع والمستقبل

ملف العدد

30	د. علي الدين هلال
34	د. احمد سليم البرصان
38	د. محمد الربيحي
42	د. محمد بن صقر السلمي
47	د. خالد بن نايف الهباس
50	د. محمد زاهد جولد
54	د. نورهان الشيم
58	د. دانية الخطيب
62	د.كريستيان كوفم
66	د. معتز سلامه
70	د. جاسم يونس الحريري
75	د. خضير عباس النداوى
79	حسين سليمان
53	محمد جمعة
87	ممدوح الشيم
91	د. عبد الله عبد الرزاق باحجام



إصدارات

103

لماذا يت Remed البشر؟

104

وقفة

أزمات المنطقة .. والحلول العربية

جمال أمين همام

الإسهامات :

- ❖ ترحب مجلة آراء حول الخليج، بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
- ❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تلقنها للنشر.
- ❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمراكز الخليج للأبحاث.
- ❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطى مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
- ❖ أراء الكتاب تعبّر عن أصحابها ولا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

الأزمة السورية .. والواقف الخليجية

الواقف الخليجي تجاه الأزمة السورية ثابتة ومبذلة منذ اندلاع الثورة الشعبية العارمة في مارس ٢٠١١م، بعد أن اشتعلت جذوها في محافظة درعا، وبدأت هذه المواقف بإصداء النصائح الصادقة والمتالية للنظام السوري ومفادها ضرورة قبول الحل السياسي الإسلامي والاستماع إلى مطالب الشعب السوري وإيجاد الحلول المناسبة، وأرسلت الملكة مبعوثين رفيعي المستوى إلى دمشق وبدأت التنسيق مع مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية لإيجاد هذه الحلول التي تجنب الشعب السوري ويلات الحرب الداميمة والانتقامات الخطيرة التي تهدد الفسيفساء السوري، والحلولة دون التدخلات الإقليمية والدولية. وحقن دماء الأعداد الكثيرة من القتلى، وإيقاف نزيف التهجير الذي طال نصف الشعب السوري.

لكن النظام السوري صم أذنيه عن كل المساعي السلمية والمحاولات الصادقة التي هدفت وما زالت إلى الحفاظ على وحدة سوريا وشعبها، واستقى هذا النظام بإيران وحزب الله، وأخذ هذا الاستقواء أشكالاً متعددة تمثلت في إدخال مليشيات مسلحة تقاتل الشعب السوري، و الدعم المالي والعسكري والسياسي واللوجستي وإمدادات البترول بما يزيد عن ٦٠ ألف برميل يومياً من إيران، ولم يتورع بشار الأسد من رهن مقدرات الدولة السورية للنظام الإيراني. وكذلك الدعم الدولي الذي تقف خلفه روسيا والصين في مواجهة أمريكا لكي تكون سوريا ساحة حرب تخدم الأهداف والمصالح والمطامع الدولية والإقليمية بين القوى التي لها مصالح مباشرة أو غير مباشرة، فيما يظل الضحية هو الشعب السوري وحده فقط الذي يدفع ثمن تعنت ديكاتورية النظام الحاكم، وأطمام القوى الإقليمية وصراع القوى الكبرى في العالم.

بعد إصرار النظام الحاكم في دمشق على المضي في غيه وعدم الاستماع إلى كافة النصائح واستمراء قتل شعبه بالصواريخ، وقد أدى المدافع، والبراميل المتفجرة، والأسلحة الكيماوية المحرمة دولياً، طالبت الملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي بتسليح الجيش الحر والمعارضة المدنية المسلحة



د. عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*

sager@grc.net

التي ليس له أطماع في سوريا أو غيرها من الدول العربية، وعليه من الضروري الإسراع في تشكيل الاتحاد الخليجي العربي، وتقوية القوة الخليجية الموحدة وتفعيل دور قوات درع الجزيرة لتكون نواة لجيش خليجي دفاعي قوي، والإسراع في تشكيل قوة الدفاع العربية المشتركة التي سبق أن ناديت بها في دراسة موثقة ومنشورة قبل أكثر من عشر سنوات لتكون وسيلة فعالة لتأمين المنطقة العربية وأآلية حاسمة لإطفاء البؤر المشتعلة، إضافة إلى مواجهة موجات الإرهاب المتالية التي تستهدف الدول العربية ، كما يجب تعديل اتفاقيات الدفاع العربي المشترك، وكذلك الإسراع في تشكيل ما تم الاتفاق عليه في القمم العربية السابقة من إيجاد محكمة العدل العربية وغيرها مما يدعم العمل العربي المشترك، إضافة إلى الاهتمام بالصناعات العسكرية سواء على مستوى كل دولة أو على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، أو على المستوى العربي ، حيث مازالت الصناعات العسكرية المحلية في مراحلها الأولى ولم تصل إلى الحد المأمول مقارنة بدول الأخرى التي سبقت الدول الخليجية والعربية في هذا المضمار، خاصة أن الدول الخليجية والعربية تمتلك مقومات هذه الصناعة وكانت قد قطعت شوطاً فيها منذ بداية السبعينيات الميلادية في القرن الماضي لكنها تعثرت.

كما يجب على دول مجلس التعاون الخليجي توسيع مصادر التحالفات الدولية بما يحفظ لهذه المنطقة الهامة والإستراتيجية استقرارها وأمنها وتوازنها العسكري والاستراتيجي خاصة بعد الاتفاق النووي بين إيران وجموعة 1+5 الذي سيقود في نهاية المطاف إلى ظهور إيران قوة نووية عسكرية في المنطقة الأمر الذي سوف يخل بالتوازن الاستراتيجي حتماً وقد يقود المنطقة إلى حالة من التوتر ما لم يكن هناك رد لإيران وهي دولة غير منضبطة وتجاهر بأطماعها في المنطقة .

كل ذلك يحتم وجود سياسة جديدة واضحة المعالم تجاه إيران وتغلغلها في الدول العربية القريبة من دول مجلس التعاون الخليجي، وما سوف يتمخض عنه الاتفاق النووي ورفع الحظر الاقتصادي عن إيران ما يجعلها قادرة على تنفيذ مخططاتها المعلنة . ●

للتصدي للأسد ونظامه وذلك قبل أن تظهر الجماعات الجهادية المسلحة ومنها داعش والنصرة وغيرها، هذه الجماعات التي أطلقها بشار الأسد من السجون وجعلها تواصل مع العالم الخارجي لتجنيد عناصر جديدة للقتال في سوريا، وبمصادر تمويل مشبوهة وهي قادمة . حسب التقارير الدولية . من إيران ومن أجهزة استخبارات عالمية تابعة لدول كبرى لكي تنسج ساحة القتال، وتمزيق سوريا إلى جماعات متاحرة ومتصارعة، مع صورة مفزعة للجماعات الجهادية التي تتسب إلى الإسلام زوراً والإسلام منها براء، ولكن تخاذلت أمريكا وأرادت إسرائيل أن تبقى الحرب الأهلية في سوريا مستعرة حتى تكون هذه الدولة المجاورة لها كتنونات وساحة لتصفية الفضائل المسلحة وإنهاك الجيش السوري، بل تقول التسريبات أن الولايات المتحدة وبالاتفاق مع إيران وتقاهم روسي / صيني وفي إطار صفقة مع نظام دمشق وافقت واشنطن على تصفية مخزون سوريا من السلاح الكيميائي وسلاح الدفاعات الجوية التي تهدد إسرائيل، مقابلبقاء الأسد في السلطة وهو منزوع المخالف العسكرية الهجومية ويقبل ما تفرضه إسرائيل وأمريكا .

وأضحت الصورة أكثر بعد الانساق النووي الإيراني مع الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ومن المؤكد أن سوريا ليست بعيدة عن هذا الاتفاق ومضمونه وأهدافه وما يرمي إليه في إطار تنازل واشنطن عن مواقفها المشددة إزاء إيران في سوريا، وبذلك تكون سوريا دخلت حالة من الاسترخاء الدولي وغياب القوى الكبرى عن حلبة الصراع وترك الشعب السوري لمصيره دون حلول تبدو في الأفق، مع شكوك في حقيقة مواجهة الولايات المتحدة لتنظيم داعش الإرهابي الذي سيظطر مسمار جحا على ما يبدو لفترة طويلة دون حسم من أجل جر المنطقة إلى حالة من عدم الاستقرار والارتباك الأمني وفي ظل هذه الحالة سوف يمدد النفوذ الإيراني في سوريا والعراق مع محاولات طهران المستمية للتواجد في اليمن، إضافة إلى وجودها التقليدي في لبنان عبر مليشيات حزب الله .

يبقى أن تدرك الدول العربية أن حل الأزمة السورية لن يأتي من خارج المنطقة، ولن تخرج إيران بسهولة من سوريا ولن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية حلولاً جادة وحاسمة وستظل مواقفها الرمادية غير المجدية أو الناجعة، لذلك يجب أن يكون الحل من داخل المنطقة وبالتعاون مع الدول الإقليمية

سوريا..

الحل المفقود والفرص الضائعة

الثورة السورية جرح دام ينزف في الجسد العربي بوقود خارجي وطائفى وعقارى بعيداً عن مصالح الشعب السوري ووحدة بلاده ومستقبله ، منذ اندلاع ثورته في ١٨/٣/٢٠١١م، في محافظة درعا، ومنذ ذلك الوقت سوريا حلبية للصراع بين دول وجماعات وميليشيات مسلحة وتنافس إقليمي ودولى رفضه الشعب السوري ، وقبله بشار الأسد ، الرئيس السوري الذي فقد شرعنته ووطنيته احتمى بدول وأحزاب وجماعات إقليمية لكي يبقى ويستمر على أشلاء شعبه الذي أصبح بين قتيل وجريح ولاجئ ومشرد.

آراء حول الخليج - الرياض

آخر في ظل وفاق أمريكي / روسي لعقد مؤتمر جنيف ٢ ومع ذلك ذهبت كل هذه الجهود أدراج الرياح. من أجل ذلك تحركت دول مجلس التعاون مبكراً وقدمت نصائح للنظام السوري الذي أصم أذنه عن محیطه العربي واكتفى بالانصياع خلف إيران ، وعندما يئس هذه الدول من الإصلاح على ضوء إصرار النظام السوري على المضي في غيه ، اتخذت هذه الدول موقفاً واضحة وجلية تأييداً للشعب السوري ضد الرغبة الدموية للنظام ، وقدمت دول مجلس التعاون الدعم بأشكاله المختلفة للشعب الجريح ، ودعت الدول الخليجية إلى تسليم المعارضة السورية ممثلة في الجيش السوري الحر ، وإلى الاعتراف بالجنس الوطني الانتقالي السوري كممثّل رسمي ووحيد للشعب السوري في المحافل الدولية والإقليمية . وتقدّيم المساعدات الإنسانية للشعب السوري ، وذلك وفقاً لاعتبارات أخلاقية وإنسانية ، وذلك مقابل إصرار من القيادة السورية التي فقدت شرعيتها ، وبدعم سافر من إيران وميليشيات حزب الله اللبناني ، وترافق أمريكي بتوافق غير معلن بشكل كبير مع روسيا وإيران ، ورغبة إسرائيلية في تأجيج الصراع الطائفى والعرقى في سوريا ، وموقف روسي / صيني لا يدرك خطورة الواقع على الأرض وما ستؤول إليه الأوضاع مستقبلاً في حال استمرار هذا الصراع

قدمت دول مجلس التعاون الخليجي النصيحة مبكراً للنظام السوري حيث استشرفت مستقبل سوريا على ضوء ما حدث في الدول العربية التي اجتاحتها ثورات ما يسمى بالربيع العربي ، وعلى ضوء أهمية موقع سوريا ، وانطلاقاً من إدراك حقيقة أطماع الدول الإقليمية ، وخطورة الوضع في المنطقة ، وتراثي الدول الكبرى التي تحركها مصالحها وأهدافها بغض النظر عن مصالح الشعوب ومستقبل الدول التي تشهد النزاعات والحرارات السياسية الذي تحول إلى دموي.

لذلك ركزت دول مجلس التعاون الخليجي في بداية الأزمة على الحل السلمي ، وأرسلت موفدين إلى دمشق ، ودعمت المملكة العربية السعودية هذا التوجه السلمي رغم امتعاضها من مواقف النظام السوري ولم تتردد في إسادة النصيحة لنظام بشار الأسد ، بل وعرضت المساعدة على دمشق ، إلا أن بشار الأسد كان مولعاً بما أطلق عليه المؤامرة الخارجية على بلاده ولم يستمع إلى صوت العقل مطلقاً.

وبعد ذلك توالي تردد المبعوثون الدوليون إلى دمشق كوفي عنان والأخضر الإبراهيمي وديميتروسا من أجل التوصل إلى حلول سلمية ، وكذلك لم يسمهم بإعلان جنيف في ٢٠ يونيو ٢٠١٢م ، عن أي حراك بل زادت خطورة الأعمال الميدانية ، ثم جاءت مبادرة

مواقف المملكة العربية السعودية تحرّكها مواقف أخلاقية

وإنسانية ودعم المعارضة جاء بعد استنفاذ كل الحلول السياسية

الكارثة الإنسانية، وذلك عبر الدفع بالحل القائم على مبادئ إعلان (جنيف ١) الذي يقضي بتشكيل هيأة انتقاليّة للحكم بصلاحيات سياسية وأمنية وعسكريّة واسعة، لا يكون للأسد ومن تلطخت أيديهم بدماء السوريين أي دور فيها، مع السعي نحو تحقيق التوازن العسكري على الأرض لإرغام سفاف دمشق للاستجابة للحل السلمي في ظل إصراره على الجسم العسكري الذي دمر البلاد وشرد العباد. حتى يعود السلام لهذا الجزء الغالي من أمتنا العربيّة ويشيد أبناؤها عز دمشق، وعز الشرق أوله دمشق».

ومن المواقف المشهودة للدبلوماسيّة السعودية أيضًا، طالب صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل -يرحمه الله- روسيا بأن تغيير سياستها تجاه سوريا وأن تخلي عن تأييد النظام السوري والعمل على الانتقال السلمي للسلطة في هذا البلد المنكوب، حيث قال سموه في ختام أعمال اجتماع المجلس الوزاري الخليجي الـ١٢٢ الذي عقد في مدينة جدة في الخامس من يونيو عام ٢٠١٢م، إن الوقت قد حان لكي ينتقل تأييد روسيا من النظام إلى السعي لوقف القتال وانتقال السلطة سلميًّا ما سيحفظ لها مصالحها في سوريا والعالم العربي، وأعرب عن أمله في أن تعيد روسيا تقييمها لسياستها في المنطقة خصوصًا تجاه سوريا « فهي تخطيء مع التيار الشعبي السوري وإلا فإنها ست فقد الشيء الكثير على الساحة العربيّة ، وأعتبر سمو الأمير سعود الفيصل موقف روسيا في مجلس الأمن لا مبرر له وذلك في إشارة من سموه إلى استخدام موسكو حق النقض (الفيتو) مرتين لإفشال إدانة النظام السوري .

وفيما يتعلّق بخطبة المبعوث الدولي آنذاك إلى سوريا كوفي عنان قال سمو الأمير سعود الفيصل : لقد بدأنا نفقد الأمل في الوصول إلى حل عن طريق مبادرة عنان وإذا لم يتخد مجلس الأمن الدولي قراراً بموجب الفصل السادس فلن يتم تطبيقها .

وتولّت المواقف السعودية والخليجية المؤيدة لحق الشعب السوري وإزاحة عنه كابوس الحرب المرعب وما زالت هذه المواقف المؤيدة لحق والتي تتطلّق من ضمير عربي يعتبر نفسه المسؤول عن استقرار المنطقة في هذه المرحلة ووقف الزحف الخارجي الطمع في المنطقة والذي تقوّد إيران بمواقفه أو تشجيع غربي أو دولي في كثير من الأحيان لأسباب واضحة أو خفية ، وقد بدأت تتضح معالم هذا التوافق الإيراني / الغربي وخاصة الإيراني / الأمريكي بعد توقيع الاتفاق النووي الذي يحمل بين طياته العديد من علامات الاستفهام والتي قد تدفع المنطقة إلى مواقف وسياسات لا يحمد عقباها . ●

الدموي الخطير، وأيضاً ابعاد دول الاتحاد الأوروبي وعدم تدخل هذه الدول رغم قربها الجغرافي وعلاقتها التاريخية بالمنطقة عامة وسوريا خاصة.

وكانت نتيجة هذا الصراع الدامي أكثر من ٢٢٠ ألف قتيل و١٣ مليوناً بين جريح ومشهد في شتى أصقاع الأرض ومن بين القتلى ١١,٥٠٠ طفل و٧,٢٠٠ امرأة حسب إحصائيات المرصد السوري لحقوق الإنسان ، وذكر المرصد أن أعمال العنف منذ سقوط أول قتيل في درعا يوم ١٨ مارس ٢٠١١م، وحتى الأسبوع الأول من مايو من العام الحالي حصدت أرواح ٦٩,٤٩٤ مدنياً ٤١,١١٦ مقاتلاً من صفوف المعارضة والأكراد و٢١,٢٤٧ من صفوف الجماعات الجهادية ، وبلغ عدد القتلى في صفوف القوات النظامية ٤٩,١٠٦ فيما وصل عدد قتلى المسلمين الموالين للحكومة ٣٦,٤٦٤ بينهم مئات العناصر من حزب الله اللبناني.

لذلك جاءت مواقف المملكة العربية السعودية واضحة وجليّة من حيث عدم التردد في وقف العنف الدامي في سوريا بكل الطرق ومن خلال مواقف واضحة ، عبرت عن ذلك كلمة المملكة العربية السعودية أمام القمة الإسلامية التي عقدت بالقاهرة وألقاها خادم الحرمين الشريفين الملك سليمان بن عبد العزيز -يحفظه الله- عندما كان ولیاً للعهد وطالب من خلالها بضرورة اتخاذ موقف حاسم لوقف الظلم والعدوان الذي يطال الشعب السوري وأن جرائم نظام الأسد قد بلغت مستويات لا يمكن أن يبرر الصمت عنها أو عدم عمل أي فعل لردعها .

وقال صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل -يرحمه الله- أمام مجلس الشورى في ٢١ مارس ٢٠١٥م، فيما يخص الأزمة السورية ما يأتي :

«لقد فاقت المأساة السورية كل حدود، وأصبحت وصمة عار في جبين كل متخاذل عن نصرة هذا الشعب المنكوب. فالقتلى يكاد يصل عددهم إلى نصف مليون شاملاً القتلى غير المعلن عنهم ، ومهجرين ولاجئين يفوق عددهم ١١ مليونا . إننا - أيها السيدات والسادة - أمام مأساة مريرة تجاوزت كل المطامع السياسية ورميمها، فهناك كارثة إنسانية لم يشهد لها مثيل في تاريخنا المعاصر ، وضحيتها - وللأسف الشديد - بلد عربي عزيز، تدمّر ببناته ويندّي شعبه بلا هوادة ولا لين بيد آلة من المفترض أن تحميه وتحفظ مصالحة .

إن المملكة العربية السعودية التي تستشعر حجم آلام ومعاناة الشعب السوري، تقف قيادة وشعباً خلف كل جهد ممكّن في سبيل إحياء الضمير العربي والدولي لوضع حد لهذه

تشكيّلات الثورة السورية السياسيّة وطبيعة دورها في الملف السوري

لعبت التشكيلات والمؤسسات السياسيّة والعسكريّة والمدنية دوراً مهماً في تحولات المشهد السوري منذ بدأ الحراك الثوري، وأثرت في مسار الأحداث وكافة مراحل ومستويات الثورة السوريّة، إلا أن إرهاب الدولة الذي مارسه النظام ضد الشعب السوري، وتعنته ورفضه المبادرات السياسيّة، بالإضافة إلى تعمده تكريس جميع مؤسسات الدولة لقمع الحراك الثوري بدايةً ولصادرتها لصالح النظام الإيراني لاحقاً، ساهم في عدم قدرة الأجسام الثوريّة على امتلاك أدوات التمكين، ناهيك عن بعض الأسباب الذاتيّة المتعلّقة بجزء منها بالتضارب والخلل البنيوي الذي يعترى بناها التنظيميّة والمرتبطة بجزئها الآخر بالاستقطاب الإقليمي والدولي الذي أفرز اضطراباً واضحاً في سلوكيات هذه الأجسام.

من طلائع *

الفجوة المتزايدة بينهم وبين مؤسسات المعارضة السياسيّة. أما على المستوى المحلي فتبني اللامركزية الإدارية وفق النموذج الأنجلوساكسوني كمدخل لتمكين المجالس المحليّة وتعزيزها يساعد على تحقيق الاستقرار وإعادة بناء المجتمع والدولة من جديد، كما يعد دعم المجالس المحليّة ورفدها بكل الأدوات اللازمّة للحكم المحلي ضرورة أساسية في المرحلة الانتقالية نظراً لدورها المحوري في كافة العمليات الأفتية للدولة. وهذا أمر يتطلّب بلورة برامج تأهيل سياسي ومهني لهذه المجالس، بالإضافة إلى توفير المستلزمات المادّية واللوجستيّة لضمان إدارة محلية رشيدة. وترى الدراسة أنّه لضمان تطوير نظام عمل هذه المجالس لا بد من تطويق الواقع وتوفير الشروط الدّنيا من الاستقرار ككيفيّة نظم الهدن، وتطوير منظومة عمل الهيئات الشرعية الموجودة عبر تأهيلها بدورات قانونية للقائمين عليها، ودمجهم مع المجالس القضائيّة.

وفي سبيل تقييم موضوع البحث فقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة أقسام تناول الأولى الخارطة الثوريّة السياسيّة التي تشكّلت إبان الحراك الثوري في سوريا، ثم تتقدّم في قسمها الثاني لتبيّان دور ومهام وتحديات الأجسام السياسيّة الرسميّة سواء على صعيد عمل الائتلاف الوطني أو أدواته التنفيذية المتمثّلة في الحكومة المؤقتة، أو على صعيد عمل المجالس المحليّة، بينما يفرد القسم الأخير للتباّحث في متطلبات تمكّن هذه التشكيلات في سبيل تحسين الأداء العام.

انطلاقاً من أهميّة هذه التشكيلات وضرورتها تعليها لتحسين الفضاء الثوري بشكل عام، تُلقي الدراسة الضوء على الخارطة السياسيّة الثوريّة وأجسامها الرسميّة موضحة بُنائها وأطّرها الفكرية ودورها في عمليات التفاعل والتواصل مع كافة الفاعلين في الملف السوري، كما تعرّض جملة التحدّيات التي تعرّض وظائف هذه التشكيلات، ولعلّ أهمّها ضرورة التحوّل من كيان سياسي شبه حزبي معارض، إلى مؤسسة حكم قادرّة على قيادة الثورة والتأثير بمجرى الأمور على الأرض، بالإضافة إلى وجوب تجاوز بعض العقبات الإدارية والتنظيميّة التي أرهقت هذه التشكيلات السياسيّة خلال السنوات الماضية بالتتزامن مع إدراك أثّر التباعد بينها وبين الأجسام العسكريّة على المشهد السوري بشكل عام، وتداعياته على الثورة السوريّة.

وتُبيّن الدراسة المتّكّلة على المنهج الوصفي التحليلي أهم متطلبات وأدوات التمكّن لمعظم المؤسسات السياسيّة وضرورة تكامل وتنسيق العمل بين كافة المكونات. ولعلّ أهم هذه الأدوات هو إعادة تصدير الطابع الوطني للثورة وتسويقه إعلامياً وسياسياً، بالإضافة إلى الدفع باتجاه انخراط جميع المكونات السوريّة في فعاليات الثورة والالتحام بمشروعها. بالإضافة إلى ضرورة تشجيع وتكييف نخب سياسية جديدة لما تستدعيه المرحلة من ضخ دماء شابة بعد أن استهلك العديد من الشخصيّات المعارضة على مدى أعوام الثورة، فتعزيز دور فئة الشباب في الحراك العسكري والسياسي يُساهِم في ردم



في المناطق المحيطة بعد إهانة رجال الأمن لابن أحد التجار، ردّد خلالها المتظاهرون لأول مرة «الشعب السوري ما يبندل»، وبعد أقل من شهر سادت حالة احتقان في مدينة درعا جنوب سوريا، بعد اعتقال عدد من الأطفال المتأثرين بالربيع العربي، بكتابة شعارات مناهضة للنظام على جدران المدرسة. وفي ١٥/٢/٢٠١١ خرجت عدة مظاهرات ضمت العشرات من الجامع الأموي، ففضت بالقوة. وتكرر الأمر ذاته في اليوم التالي، مقابل مبنى وزارة الداخلية في ساحة المرجة. في يوم الجمعة ١٨ مارس، خرجت مظاهرات صغيرة في مدن دمشق ودرعا وحمص وبانياس، واجهها الأمن في درعا بإطلاق النار، وبالتفريق والاعتقال في المناطق الأخرى. وطوال الأسبوع التالي، كانت درعا وقرها مسرحاً لمظاهرات حاشدة واشتباكات مع الأمن، أوقعت خلال الأسبوع ١٠٠-١٥٠ شهيداً^١.

مع الامتداد الأفقي للحراك الثوري، كرسَت المطالب والشعارات الوطنية الجامحة مبدأ التعارض بين فئات وشرائح اجتماعية وسطى وفقيرة واسعة، أجمعت بواسطة الدم والتضحيات على لحمة خيوط النسيج الوطني الحديث، وعلى وحدة السوريين بمختلف مدنهم وبلداتهم وقراهم، وبمختلف مكوناتهم وأطيافهم الدينية والمذهبية والأثنية، جسدتها شعارات عديدة، بل إن الشعار ذاته «بالروح بالدم نديك يا درعا» أُعلن امتداد التعارض والتكافف إلى مختلف المناطق، حيث تناوبت وتتنالت أسماء المدن والبلدات فيه، من جنوب سوريا إلى شمالها، ومن غربها إلى شرقها. ومع تزايد سقوط الشهداء وسيلان

أولاً خارطة الفاعلين في الحراك الثوري السوري

تحلى الشباب الثائر بعزيمة الصبر منذ اللحظة الأولى والتي شهدت عنفاً مفرطاً وجّه نحو مجتمع ما زالت الروابط المشائكة فيه حية (درعا) حيث حصلت عملية عسكرية مكثفة وموسعة في درعا بقصد القضاء على حركة الاحتجاج في مهدها وإرسال رسائلة إلى السوريين كافة من الذين لم يشهدوا مجازر النظام في ثمانينات القرن الماضي توضح طريقته في التعامل مع أي شخص يحاول تحريك الركود الذي يعيشة البلد. خلف هذه العملية أضراراً بشريّة ومجتمعية كبيرة، فهبت عدة مناطق في ريف دمشق وحمص وبانياس وحماء ثائرة ضد هذا النظام ومناصرة حقوق أبناء وطنهم في محافظة درعا.

مقدمة في الإرهابات

تعد إرهابات الحراك الثوري إلى ٢٠١١/٢/٥ إثر دعوة عبر مواقع التواصل الاجتماعي لـ«يوم غضب سوريا»، ترافق ذلك مع تصريح لرئيس النظام في ٢/١ بأنه لا مجال لحدود تظاهرات في سوريا، لأنَّه لا يسودها أي سخط على النظام الحاكم حسب قوله. بالرغم من ذلك، بدأ بعض الناشطين بمحاولة تنظيم عدة مظاهرات تضامنية مع الثورة المصرية في ٢٠١١/١/٢٥ بدأت في يوم ٢٩/١، واستمرت حتى ٢/٢ بشكل يومي في دمشق، إلا أنَّ الأمن السوري اعترض المتظاهرين وأنهى حراكم، وفي ١٧/٢/٢٠١١ أغلق سوق الحرية بدمشق وتجمهر التجار والسكان

استحالة إسقاط النظام في فترة قصيرة وبالإضافة إلى أسباب تتعلق بتحسين الظروف الأمنية وتنسيق العمل تم التوجه إلى تشكيل تنسيقيات موحدة في إطار التقسيم الإداري في سوريا على مستوى المحافظات، التي ستكون مقدمة لتوحيدها في إطار جامع لها، يوحد خطابها السياسي وينظم عملها الميداني، وهو ما تمثل في ظهور أول هيئة ذات شخصية اعتبارية تمارس عملها في الإطار الافتراضي - الميداني، وهو ما عرف باتحاد تنسيقيات الثورة السورية الذي أصبح يُحاكي بعمله بصورة أو بأخر شكل حزب سياسي له أنصاره في مختلف المحافظات حيث ضم منذ إنشائه في أيار / مايو ٢٠١١ أكثر من ٨٠ تنسيقية وأضحى الجسم التنظيمي الأكبر للحراك الثوري وشكل ٨٠٪ من الهيئة العامة للثورة السورية التي تأسست في ١٨ آب / أغسطس والتي ضمت التنسيقيات المتابعة للحراك وتتنظيمه، وممثلو التنسيقيات الذين يقومون بانتخاب ممثل لهم في مجالس المناطق والذين بدورهم يؤلفون مجالس قيادة المناطق ويتصدون لمهام الدعم والتنظيم سواء على المستوى اللوجستي أو الإعلامي .^٢

- حركات وفعاليات سياسية معارضة

إن الحديث عن دور للمعارضة الداخلية قبل الثورة السورية، سواء المتمثلة في أشكال حزبية أو تجمعات وشخصيات معارضة، ضعيف للغاية، ليس لقلة عدد المعارضين، ولكن لضعف فاعلية المعارضة، نتيجة للأسلوب القمعي من قبل النظام الحاكم. فمنذ وصول حزب البعث للسلطة في ٢٠١٣، قام بتصفية المعارضة حتى القريبة منه، سواء الناصريون أو القوميون العرب أو الإسلاميون أو الإخوان. ولكن كان هناك بعض أشكال الرفض للنظام الحاكم من قبل أطراف المعارضة، التي تجسدت فيما يسمى إعلان دمشق الذي وقع في ١٦ / ١٠ / ٢٠٠٥، ويُعد أول تحرك سياسي في مواجهة النظام البعثي الحاكم. وضم كافة الأطياف السياسية والأيديولوجية من حزب المستقبل السوري، والإخوان المسلمين، والأحزاب الكردية، إلى حزب الاتحاد الاشتراكي الناصري، وحزب العمل الشيوعي، ومجموعة من المثقفين، ونشطاء المجتمع المدني، ورجال الأعمال مثل رياض سيف الذي وقع إعلان دمشق من السجن.^٣

ولكن كواقع الحركات الاحتجاجية التي ظهرت خلال السنوات العشر الماضية في الوطن العربي، كانت تعتمد على النخبة السياسية، وتقترب لقنوات الامتداد الشعبي، فيؤدي ذلك في النهاية لضعف الحركة، وكثرة الانشقاقات بداخليها. وفي سياق المشهد الثوري السياسي في الداخل، نشأت تكتلات من النخب السياسية والشبابية غير المنتسبة إلى الأحزاب

الدم في الشوارع والساحات تغيرت لغة الشعارات ومضامينها، وراح تحالف طالب بإسقاط النظام ورحيل رموزه، وإظهار التضامن والتكاتف مع مختلف المدن والبلدان التي تعرضت للقمع الشديد. وقد دعم صمود المتظاهرين والانتشار المتزايد للمظاهرات مجموعة من السياسات والتكتيكات التي شكلت حافزاً دافعاً على الاستمرار كالاعتصامات (كاعتصام الكرامة) والمظاهرات الطيارة واللافتات التي تحمل قيمًا إنسانية ووطنية، وسياسة الإعلام البديل (شبكة شام، التنسيقيات، موقع إلكترونية كالثورة السورية والجرائم البديلة كالمقال)، كما لوحظ انتشار مراكز إحصاء وتوثيق للانتهاكات (المراكز السوري لإحصاء الاحتجاجات، ومركز توثيق الانتهاكات). ومع مرور الوقت وازدياد النهج الحكومي العنيف وأمام ضرورات التنظيم لجأ الشباب السوري بالبحث عن صيغ تنظيمية تحسن ظروف الحراك الثوري وتساهم في إيصال صوت المتظاهرين للرأي العام المحلي والعربي والعالمي، وخلال فترة وجيزة ظهر في الفضاء السوري مجموعة حركات وتنظيمات سياسية تعنى بشؤون الحراك.

«الأئتلاف» يكفي بالحلول الاسعافية ولم يخرج من المعارضة

الخارطة السياسية الثورية المتشكلة

أفرزت الثورة الشعبية في سوريا خريطة جديدة لواقع السوري من حيث شبكة التحالفات بين أركان المعارضة في الداخل والخارج، وأنجح الواقع الثوري أشكالاً جديدة للتعبير عن مطالب الثوار، وتنظيم العمل الجماهيري في مواجهة السلطة. تمثل ذلك في تشكيل شبكات ولجان تنسيق في مختلف أحياء المدن والقرى السورية.

- التنسيقيات وتحولاتها

نتيجة لضعف الأحزاب السياسية قبل الثورة، ولانتقاء فاعليتها، وعدم وجود خبرة تراكمية لحركات الاحتجاج لدى قوى الثورة، خاصة الشباب منهم، وفي محاولة منهم لتلافي نقص الخبرة الاحتجاجية، بدأت القوى الثورية بتشكيل «لجان تنسيق»، أخذت طابعاً سياسياً استراتيجياً بتوسيع مهام التنسيقيات على مستوى الأحياء بكتابة اللافتات وتنظيم المسيرات، وتصويرها ورفعها على الإنترنت. وبشكل عام، شكلت التنسيقيات من شباب لا ينتمون لتنظيمات سياسية، وليس لديهم انتتماءات أيديولوجية، ثم اتسعت التنسيقيات لتشمل نشطاء سياسيين وحقوقيين. ومع زيادة فرط التنسيقيات بكثرة إلى حد أضخم فيه لكل حي تنسيقة أو أكثر، غاب الواقع التنظيمي المأمول من الفكرية نتيجة الضغط اللامتناهي للأخبار وتفاصيلها، وبحكم إدراك الشبان

المجلس الوطني السوري تعثر لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية تتعلق بالقيادة والأيديولوجيا والاستقطابات

من قبل أجهزة النظام». وبعد انشقاقه بقليل أعلنَ تأسيس حركة لواء الضباط الأحرار، ووجه نداءً إلى كافة عسكريي الجيش للانشقاق والاتصال بهذه الحركة. ليشكل هذا التاريخ فيما بعد محطة مفصلية في السياق الثوري. عبرت حركة الضباط الأحرار السوريين عن نفسها بأنها حركة تغيير سلمي أخذت شكلاً عسكرياً ثورياً. يسجل لهذه الحركة:

- أنها احتجاجٌ صريح على تحول الجيش عن واجبه ومهمته الأساسية. وهو أول انقسام في المؤسسة العسكرية الذي يعد المحفز الأساس ل معظم الضباط المنشقين في تلك الفترة.
- رفضها المشاركة بالجرائم التي يقوم بها النظام السوري ضد المدنيين يؤكد زيف ادعاءات النظام آنذاك.
- إن لواء الضباط الأحرار بوصفه لصالح الوطن والشعب والمسمى الأشمل والذي تهدد بقبول كل أطياف المجتمع بالانضمام إليه من مثقفين وسياسيين وتمكن الأخوة من بعض الأقليات التي حرمت من الدخول والترفع في الجيش (الطائفي) كالكرد وغيرهم الانتساب إلى الحركة، على حد تعبير بيان التأسيس. يعتبر النواة الحقيقة لأي مشروع بناء جيش وطني في المستقبل.^٧

المجلس الوطني السوري:

منذ انطلاق الثورة السورية عملت قوى المعارضة على توحيد جهودها لتشكيل واجهة سياسية تجمع الآراء المعاشرة الفردية وتدمجها ضمن إطار جامع، من أجل دعم حقوق الشعب السوري وثورته والوصول بها إلى غايتها. وعلى مدى أكثر من خمسة أشهر تبلورت الرؤية بخصوص إيجاد المظلة السياسية التي تجمع الشخصيات الوطنية والقوى المساهمة في الثورة، وتطور الدور المطلوب منها مع تطور مسار الأحداث، وصولاً إلى إسقاط النظام، وإقامة نظام ديمقراطي تعددي. فأدت فكرة المجلس الوطني السوري كإكمال لتجربة الحراك السوري في تجميع قوى المعارضة، إذ تأكّدت الحاجة إلى تشكيل مجلس يضم الكفاءات الوطنية والشخصيات الفاعلة، ويعمل بمثابة مظلة سياسية للثورة السورية في المحافظ الدولي دعماً لقضية الشعب السوري العادلة في التحرر من الاستبداد وبناء دولته المدنية الديمقراتية، ولأجل ذلك تشكل المجلس الوطني السوري في تركيبته الأولى في شهر أغسطس/آب ٢٠١١، ثم أعلن عنه رسمياً بعد ضم عدد من الشخصيات في ٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ بإسطنبول.^٨

التقليدية والمنخرطين في النشاط الثوري المحلي شكلت ما سمي بـ«اللقاء الوطني» والذي كان له عدة لقاءات سرية على المستوى السوري، وضم المئات من القيادات أو الشخصيات المؤثرة. تشكل اللقاء في الشهر التاسع من عام ٢٠١١.

وفي المقابل بدأت بعض القوى السياسية والحزبية التقليدية من الأحزاب الصغيرة بإنشاء حركات وتشكيلات مدنية وسياسية معارضة، مثل: هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي و«تيار بناء الدولة السورية»، و«حركة معاً»، و«تجمع نبع الشباب المدني»، و«ائتلاف اليسار السوري»، «رابطة العلمانيين السوريين»، إلا أن هذه التجمعات والحركات والهيئات والتي تضم في المجمل نخبة من المثقفين والسياسيين، اتسمت بعدم الفاعلية ومحدودية التأثير في المشهد السياسي العام. كما تم الإعلان في ١٠ كانون الأول ٢٠١١ نقابة الصحفيين بالقاهرة عن تأسيس التيار الوطني السوري، الذي وضع لنفسه جملة أهداف لم ينجح في تحقيقها لأسباب عدة تتعلق بطبيعة تطورات الملف السوري ومتغيراته المتسارعة، ومن جملة هذه الأهداف إيجاد صيغة سياسية للثورة لتدافع عن مطالعها. وفي ٤ أيلول ٢٠١١ أسس المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية ويضم ٤٠ مجلساً ثورياً من كل بلدة ومدينة رئيسة في سوريا. وتشرف مجالس قيادة الثورة على أنشطة المجالس الثورية المحلية في كل محافظة رئيسة، ويحظى كل مجلس قيادي بممثلين (يكونان داخل سوريا عاصمة) في المجلس الأعلى الذي يتتألف من المكاتب التالية: مكتب الخدمات، ومكتب الإعلام، ومكتب الإغاثة، والمكتب اللوجستي، والمكتب السياسي.^٩ كما ركز المجلس الأعلى في البداية على العمل الثوري الإسلامي عبر تنظيم التظاهرات المناهضة للنظام ونشر المعلومات عن الثورة. يفتقر المجلس إلى الجهد الإعلامي حسب التنظيم الذي يتميز به المنظمات الأخرى، كما أنه ليس معروضاً بقدرها. وقد كان المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية من الأعضاء المؤسسين في المجلس الوطني السوري في تشرين الأول ٢٠١١، ويعُدّ الأقوى والأفضل تمثيلاً ضمن المجلس من بين الشبكات الشعبية المدنية كافة في سوريا

- حركة الضباط السوريين الأحرار السلمية

أعلن المقدم في الجيش السوري حسين هرموش انشقاقه عن الجيش في ١٠/٦/٢٠١١^{١٠} خلال الحملة على مدينة جسر الشغور مع عدد من رفاقه، مبرراً ذلك بسبب «قتل المدنيين العزل

الثورة، وحركة معاً، وحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، (جناح منشق عن الحزب الذي يتزعمه حسن عبد العظيم)، والكتلة الوطنية الديمocrاطية السورية، وممثلين عن الحركة التركمانية الديمocrاطية السورية، والكتلة الوطنية التركمانية السورية، وممثلاً عن المنظمة الأشورية الديمocrاطية، وممثلين عن مجلس القيادة العسكرية العليا للجيش الحر. وبعد توسيعه الائتلاف، انضم «الكتلة الديمocrاطية»، وممثلون عن الحراك المدني، وعن المجالس العسكرية للجيش الحر، وقد انضم ممثلون عن المكون الكردي، وهم أعضاء في أحزاب المجلس الكردي السوري، ليصبح العدد الإجمالي لأعضاء الائتلاف ١٢١ عضواً.^{١٠} وقد أكدت وثائق الائتلاف على الحفاظ على السيادة الوطنية، واستقلالية القرار الوطني السوري، والحفاظ على وحدة التراب الوطني السوري، ووحدة الشعب السوري، وعلى رفض الحوار مع النظام السوري، وألا يبدأ الحل السياسي في سوريا، إلا بتحفيز بشار الأسد، ومعه رموز السلطة القامعة، وضمان محاسبة المسؤولين منهم عن دماء السوريين، مع التأكيد على قيام سوريا المدنية التعددية الديمocrاطية.

تعاقب على رئاسة الائتلاف معاذ الخطيب الذي استقال من منصبه في ٢٤ مارس/آذار ٢٠١٣، ثم تولى جورج صبرة الرئاسة بالنيابة إلى أن انتخب أحمد الجريبا رئيساً يوم ٦ أغسطس/آب ٢٠١٣، وفي ٨ يوليو/تموز ٢٠١٤، انتخب هادي البحرة رئيساً للائتفاف. ومع بداية العام ٢٠١٥، وتحديداً في ٤ يناير/كانون الثاني، انتخب خالد خوجة في منصب رئيس الائتلاف^{١١}. تكون الائتلاف في البداية من ٦٢ مقعد، وأمام الدعوات المطالبة بتوسيع دائرة تمثيل جميع الأطراف بلغ أعضاؤه ١٢١.

ويؤكد الائتلاف في أدبياته أنه يهدف إلى دعم القيادة المشتركة للمجالس العسكرية الثورية والجيش الحر، وإنشاء صندوق دعم الشعب السوري بتنسيق دولي، وإنشاء اللجنة الوطنية السورية. وأوضح أن من ثوابته الحفاظ على السيادة واستقلالية القرار الوطني السوري، وذلك إلى جانب إسقاط النظام بكل رموزه وأركانه وأجهزته الأمنية، والحرس على قيام دولة مدينة ديمocratie.

أما بالنسبة لأجهزته فيتكون الائتلاف من مكتب وحدة تنسيق الدعم، ومكتب الهيئة الوطنية العليا للتربية والتعليم العالي، ومكتب الهيئة الصحية السورية، إضافة إلى لجان أخرى كوحدة المجالس المحلية ومكتب مجلس السلم الأهلي وغيره. يمكن القول عموماً منذ نشأة الائتلاف إلى اليوم ورغم كسب

وترأسه المعارض والأكاديمي السوري برهان غليون. طرح المجلس عدة أهداف تمثل في تأمين الدعم السياسي للثورة السورية، وحدة الصف الوطني في مرحلة التغيير، ضمان عدم حدوث فراغ سياسي، بلوحة خارطة الطريق للتغيير الديمocrطي في سوريا، إيصال صوت الثورة السورية ومطالبها إلى المجتمع الدولي. وظهرت في تلك المرحلة ملامح التغير وصعوبة الطريق. وتعود أسباب هذا التغير لأسباب موضوعية ولأسباب ذاتية تتعلق بنوعية القيادة والتعمور الأيديولوجي كانخاض مستوى الثقة بين أجنحته وبين الاستقطابات الداخلية بين الإسلاميين والمحافظين واليساريين واللبراليين والقوميين، بالإضافة لأسباب تنظيمية وإشكالات في العلاقات العامة. ولعل أهم ملمح اتسم به هذا الجسم هو ضعف فاعلية التواصل مع الحراك الشوري ومطالبته المجلس بما لا يمكن لمعارضة القيام به. كما أنه لم يواكب الزخم السياسي لتحرر مناطق جغرافية شاسعة من سيطرة النظام ونشوء المجالس المحلية كواقع جديد يستدعي تشكيل حكومة مؤقتة تنازع حكومة النظام على الشرعية الدولية.

الباحث صفي

المعارضة المدنية .. والنخب الثقافية

فشل في إيجاد

ثانياً: الأجسام السياسية الرسمية وتحديات المرحلة

مع توالي جهود جمع قوى المعارضة في هيئات أو ائتلاف جديد، برب عُرف بمبادرة رياض سيف، حيث لاقت «المبادرة الوطنية السورية» قبولاً ودعمًا قوياً لدى قوى دولية وإقليمية وعربية. وبعد ثلاثة أيام من الن逞ات والاجتماعات في لقاء تشاوري في الدوحة-قطر، اتفق المجتمعون على تشكيل «الائتفاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية»^٩، حيث أعلن عنه في ١١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢، وضم ممثلي عن العديد من قوى وهيئات المعارضة السياسية السورية، إلى جانب شخصيات مستقلة، وممثلون عن قوى الحراك والمجالس المحلية للمحافظات السورية.

الائتفاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية: البنية والمنجزات والتحديات

ضم «ائتفاف قوى الثورة والمعارضة السورية» ممثلي عن «المجلس الوطني السوري»، وال المجالس المحلية لجميع المحافظات السورية، والعديد من الشخصيات الوطنية المستقلة، وممثل عن الشخصيات المنشقة عن النظام. كما ضم ممثلي عن الهيئة العامة للثورة السورية، ولجان التنسيق المحلية، والمجلس الثوري لعشائر سوريا، ورابطة العلماء السوريين، ورابطة الكتاب السوريين الأحرار، والمنتدى السوري للأعمال، وتيار مواطنة، وهيئة أمناء

الحكومة المؤقتة تواجه عوائق مالية والعجز الإداري

وعدم وجود موارد متعددة وتواجهها في الخارج

المشهد السوري بشكل عام، وتداعياته على الثورة السورية وهذا بدوره سيدفع كافة الجهود باتجاه الانفتاح على مختلف القوى في الداخل السوري؛ المدنية منها والسياسية والعسكرية، في إطار التشاور والاتفاق على رؤية سياسية موحدة لمستقبل سوريا.

يبقى تحدي التحول من كيان سياسي شبه حزبي معارض، إلى مؤسسة حكم قادرة على قيادة الثورة والتأثير بمجرى الأمور على الأرض. هو التحدي الأساس الذي سيضمن تحسيناً في الأداء والممارسة، فحتى هذه اللحظة لا تزال الممارسة السياسية للقوى المكونة للائتلاف تعكس خلطًا بين أدوات ومفاهيم العمل السياسي الحزبي المعارض (الذي اعتادت عليه تاريخياً) وبين مفاهيم وأدوات الحكم وممارسة السيادة. هذا الخلط لم يكن ليوجد لو كانa بحالة طبيعية ديمقراطية ضمن نظام دستوري، واضح يفصل بين السلطات، وتكون هيئته التشريعية منتخبة، مع وجود كادر مؤسساتي تكنوقراطي بيروقراطي (بمفهوم ماكس فيبر المؤسسي)، دون أن تتأثر الوظيفة العامة الخدمية أو السيادية بشكل كبير أو تخلل بنيتها. ولعل من أبرز الأدلة على استعصاء مكونات الائتلاف السياسية داخل الحالة «المعارضة» تمثل عادة بضعف كفاءة المرشحين الذين تقدمهم مختلف الأطراف السياسية كممثلي لها لشغل المناصب التنفيذية، حيث يتغلب الولاء السياسي على الكفاءة الإدارية والمهنية؛ وهو أمر لابد من تجاوزه في المرحلة القادمة.

الحكومة السورية المؤقتة وأولوياتها المنشودة

قام أعضاء الائتلاف الوطني بانتخاب غسان هيتو كأول رئيس وزراء للحكومة المؤقتة في سوريا وذلك في اجتماع الهيئة العامة للائتلاف عقد في إسطنبول في ١٩ مارس/آذار ٢٠١٢، ثم ترأسها في ١٤ سبتمبر ٢٠١٣ أحمد طعمة. وتتألف الحكومة من عشرة وزارات وهي: وزارة المالية والاقتصاد، وزارة التربية والتعليم، وزارة العدل، وزارة البنية التحتية والزراعة والموارد المائية ، وزارة الإدارة المحلية والإغاثة واللاجئين ، وزارة الثقافة والأسرة ، وزارة الاتصالات والنقل والصناعة، وزارة الطاقة والثروة المعديّة، وزارة الدفاع، وزارة الصحة.^{١٢} مما لا شك فيه أن الحكومة المؤقتة هي مطلب ثوري بامتياز، ويعرض مسيرتها جملة من التحديات والuboائق ناهيك عن العوائق المالية والتي تعود أسبابها إلى سياسات الدعم في دول

الصفة التمثيلية عن الشعب السوري وبالتالي الشرعية السياسية، حيث تم اعتراف الإقليمي والدولي بالائتلاف الوطني بصفته الممثل الشرعي للشعب السوري والمظلة التي تجتمع تحت لوائها كافة مجموعات المعارضة، وتم ذلك في الاجتماع الوزاري الرابع لأصدقاء الشعب السوري الذي عقد مراكش بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٢، بمشاركة ممثلي أكثر من ١٣٠ بلداً من الدول الأعضاء في «المجموعة» من بينهم حوالي ٦٠ وزيرًا، إضافة إلى المعارضة السورية، وممثلي عدة منظمات دولية وإقليمية ومنظمات غير حكومية^{١٢}. إلا ان هناك جملة من الضرورات لا بد من تبنيها ضمن الفاعلية والتوضيح الرئيسي، وتمثل فيما يلي:

- تجاوز بعض العقبات الإدارية والتنظيمية التي أرهقت الجسم السياسي خلال السنوات الماضية، والتي طالما ولدت درجة عالية من الاستقطاب السياسي في مراحل سابقة، وكانت دون الرشاقة السياسية المطلوبة من الائتلاف كجسم ثوري من المفترض أن يكون مرنًا وفقاً للمعطيات المتغيرة، وقد انعكس ذلك في اتساق تصريحات أعضاء الائتلاف، وخاصة بين منصب كل من الرئيس ونوابه والأمين العام.

- عدم الاكتفاء بالحلول الإسعافية التي لا تؤسس لمعالجة شاملة، فالائتلاف مازال يعاني من مشاكل بنوية أكثر أهمية لم يطرأ عليها أي تغير في كل الفترات الرئاسية، و المتعلقة بهذا الجسم منذ بداية تأسيسه، ولعل أهمها إشكالية «الهيئات الأربع ذات الصلاحية الواحدة»، حيث يوزع الائتلاف السلطات بين (الأمانة العامة، الهيئة السياسية، الهيئة العامة، الرئاسة) إلا أن من يتبع القانون الداخلي سيجد أن تلك السلطات غير منفصلة تتمتع بنفس الصالحيات وتتصدر نفس القرارات، كما تعود قرارات كل تلك الأجهزة للهيئة العامة للمصادقة عليها، والتي بدورها تستطيع إلغاء أي قرار متخذ، تلك الإشكالية رافقت الائتلاف منذ بداية تأسيسه لستمر في عهد الخوجة دون إحداث أي تغيير، وتم استغلالها لتكون مدخلًا مهمًا للتعطيل وتغذية الاستقطاب.

- السعي للخروج من منطق المعارضة الضيق إلى منطق الدولة الأوسع، قولاً وممارسة، وذلك من شأنه إيصال عدة رسائل سواء لكافة المكونات المحلية أو حتى على صعيد الدول التي تدعى عدم كفاءة بديل الأسد.

- إدراك أثر التباعد بين الأجسام السياسية والعسكرية على

تمتع الحكومة بالحرص الأمني الذي يراعي مصالح الثورة وبما لا يهدد أمن دول الجوار.

- ضمانها المحافظة على الصفة التمثيلية والتوافقية (إن كان على صعيد أطياف المعارضة أو على صعيد الشارع السوري ككل).
- تعزيز التكامل مع المجالس المحلية التي نجحت إلى حد ما في إدارة مناطقها، والتوصل مع المجلس الأعلى للإدارة المحلية إلى صيغة عمل تنظم العلاقة فيما بينهما.
- إجراء تقييمات دقيقة و شاملة لأدائها والذي يتمثل في القدرة على تحويل المدخلات إلى مخرجات، من خلال أهداف تسعى «الحكومة المؤقتة» إلى تحقيقها ضمن فترة زمنية محددة بواسطة عمل مجموعة أفراد، وترجمتها لقرارات، ضمن التنفيذ الدوري لخطط العمل. يرافق هذا الأداء عملية تقييم النتائج، ومتابعة وتقييم كلّي يمكن من تقويم الأداء للتأكد من سيره بشكل يحقق الأهداف التي يتم من أجلها، كل ذلك ضمن إدارة استراتيجية تضع مؤشرات قياس لخطط والمشروعات الاستراتيجية باستصحاب مؤشرات القياس العالمية والإقليمية من جهة، وبالتركيز على مؤشرات قياس تراعي خصوصية المرحلة من جهة أخرى.
- يجب الأخذ بعين الاعتبار عدة محددات فنية رئيسية في العمل التنفيذي للحكومة تستوجب رؤى ومشاريع متكاملة (توصف بالإشكالات وتقدم بدائل بصفة قانونية تضمن العدالة) نذكر من هذه المحددات على سبيل الذكر لا الحصر:

 - على الصعيد المالي فإنه يجب أن يكون العدد الأكبر من الموظفين في الداخل بالإضافة إلى ضرورة وجود ميزانية للحكومة ولكل وزارة على حدا، ووجود معايير للإنفاق الحكومي وعدالة في الصرف بين المحافظات.
 - الاهتمام بالوضع الخدمي خاصه ملفات الجرحى والكادر الطبي والتعليم بكل مراحله ووسائله وأدواته.
 - وعلى الصعيد الزراعي يجب شمل منطقة الجزيرة في مشاريع الحكومة نظراً لما تحتويه من موارد مهمة، ووضع خطط إنتاجية وتسويقية لتحسين الأداء الزراعي ولتسويق الموسم الزراعي.
 - البدء بعمليات البحث عن موارد مائية خاضعة لسيطرة الحكومة تماماً كحفر الآبار وجر مياه الأنهر.
 - التعامل مع الملف الإنساني بحرفية ومهنية عالية.

إن نجاح النقاط السابقة أعلاه يتطلب بشكل أساس السيطرة على الأرض من خلال احتكار «سلطة الإكراه» من قوات الشرطة وأجهزة تنفيذ القانون، بالتوازي مع وجود سلطات قضائية مدنية

أصدقاء الشعب السوري بالإضافة إلى عجز ذاتي إداري وتقني وتأخر في البحث عن موارد ذاتية متعددة، فإنه تبرز عدة تحديات وظيفية نذكر منها^{١٤}:

- الانتقال من أدوات اللعبة السياسية الحزبية إلى أدوات الحكم وفرض السيطرة وممارسة الحكم والسيادة على المناطق المحررة أولوية رئيسية في برنامج عمل المعارضة ومن دونها ستكون أعمال الحكومة هي أعمال إعلامية ذات تأثير محدود جداً، فحكومة ثورية لا تعمل في الداخل المحرر سيكون مصيرها الفشل والعرض المستمر للاتهامات التي منها الاتهام بالتقاعس وعدم الالتحام مع الحراك الشعري الداخلي وعرضتها للاستقطاب والابتزاز الخارجي. ولعلّ من أهم النتائج المتأتية والمرجوة من العمل في الداخل هو خلق متغير جديد يجمع بين الشرعية الشعبية وثقة المجتمع الدولي بصفة عمل الحكومة الجديدة، هذا المتغير من شأنه أن يُسهم في خلق واقع جيوسياسي مهم ويعيد للأفعال الثورية صفاتها المتمثلة بالنضال والمقاومة وكسر وقه الظروف في سبيل الحاضنة الشعبية. وهو أمرٌ يتطلب تحقيقه إنجاز الانتقال من المعارضة إلى السلطة.

المطلوب حكومة في المناطق المحررة بتمويل ذاتي وتمثيل شعبي توافقي

- وتبذر الحاجة الملحة لأن تتوفر في الحكومة المقبلة الشروط التالية:
 - أن تعمل الحكومة داخل الأراضي المحررة، لا أن تعمل عبر الحدود حتى تتمكن من التأثير المباشر على الحياة اليومية للمواطنين، وتكتسب الشرعية اللازمة لترسيخ وجودها.
 - الحصول على موارد تمويل ذاتية والبحث عن بدائل ذاتية تغني بالحد الأدنى عن المطلب السياسي المخفى وراء الدعم الخارجي، الأمر الذي كان يؤثر على صورة الحكومة و يجعل عملها أقرب إلى منظمة غير حكومية، أو بأحسن الأحوال «وحدة تنسيق دعم جديدة بكادر أكبر وأصحاب ألقاب إدارية أكثر». إن البحث عن سبل الاكتفاء الذاتي سيسمح للحكومة كمرحلة أولى بدفع رواتب موظفيها بالحد الأدنى، على أن تنتقل سريعاً إلى توفير التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية والخدمية. ولعل المصدر الأول الذي سيكون متوفراً لأي سلطة تنفيذية تتواجد داخل الأراضي المحررة يتمثل بالسيطرة على المعابر الحدودية، ليس بمعنى القوة فحسب، وإنما القدرة على إدارتها وحمايتها وتسيير أمورها. وهذا يتطلب رؤية متكاملة لإدارة المعابر تبدأ بالهيكلية والوظيفية والقواعد القانونية مروراً بالحماية والحرس الأمني وتنتهي بالجمركة.
 - تبني استراتيجية عمل واضحة وخطة لتنفيذها تسمح للمرأقب السياسي أو المواطن بتقييم أدائها، ناهيك عن وجوب

حركة الضباط الأحرار كانت بداية تحول الجيش إلى الاحتجاج وأول أنقسام في المؤسسة العسكرية

تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين بكافة أطيافهم في مجالات الصحة والتعليم والدفاع المدني والطرق والنظافة والأمن الغذائي. وقدمت أغلب المجالس إنجازات رغم محدودية الموارد المالية المتاحة خلال عام ٢٠١٣ في أغلب المحافظات ساهمت في تثبيت شرعية المجالس ميدانياً كمرجعية لأهل كل منطقة.

اعتمد تشكيل المجالس المحلية على القانون السوري ١٠٧ مع تعديلات عديدة تم التوافق عليها بين أغلبية ممثلي المجالس في سلسلة لقاءات نسقتها وحدة المجالس المحلية خلال الثلاثة أشهر الأولى من ٢٠١٢. ووصل عدد المجالس الفرعية على مستوى المدن والقرى والبلدات إلى ٩٥٠ مجلس محلي. وكان تشكيل أغلبية المجالس على أساس التوافق المجتمعي بين الهيئات الثورية الفاعلة في كل منطقة، ثم تطورت آليات التشكيل مع تبني النظام الأساسي الذي تم التوافق عليه. ويتم التصويت المحلي للدواوير الانتخابية لكل منطقة أو ناحية إدارية لتشكيل الهيئة العامة الناخبة للمحافظة والتي بدورها تنتخب أو توافق على مجلس المحافظة وهو الذي ينتخب الرئيس ونائبه والمكتب التنفيذي للمحافظة، وبالتالي ترتبط المجالس الفرعية بمجالس المحافظات وعدها ١٤. ومن الطبيعي أن يختلف دور المجالس المحلية^{١٧} وفقاً للعوامل السابقة وخصوصاً طبيعة القوى المسيطرة على بيئه عمل المجلس، وهنا يمكن تصنيف هذه الأدوار بحسب مناطق السيطرة إلى أربعة تقسيمات رئيسية:

- منطقة سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية «دور تابع - مكمل»: رغم اختفاء العديد من المجالس المحلية إثر تمدد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية إلا أن بعضها استمر بالعمل إما بشكل سري أو علني وفق ترتيبات معينة^{١٨} ، بحيث اقتصر دورها على سد الفراغ في قطاع الخدمات الأساسية التي يواجه فيها التنظيم ضعفاً كقطاع الصحة على سبيل المثال دون أن يشمل قطاعات أساسية مثل التعليم، ويمكن القول بأن موقف التنظيم من المجالس المحلية تحكمه اعتبارات عدة وهي: ١) إدارة الولاية أو القطاع، ٢) قدرة التنظيم على تقديم الخدمات الأساسية، ٣) اعتبارات أمنية.

- منطقة سيطرة النظام «دور منسق»: تخضع المجالس المحلية في مناطق سيطرة النظام للتشكيل بوجودها دورها، ولعل طابع السرية الذي تفرضه التهديدات الأمنية المتباينة من النظام هي ما يعزز هذه الرواية، ولكن ذلك لا ينفي وجود تلك المجالس التي هي في حقيقتها لجان إغاثة محلية أو هيئات محلية

مختصة وخبريرة، تستطيع متابعة الخصومات الناشئة بين المواطنين من جهة، وتسمح للحكومة بمحالقة مرتكبي الجرائم الجنائية من جهة ثانية، وهذا لا يتم إلا بتوافق الفاعلين الإقليميين بالتزامن مع ضرورة التكامل بين الأدوات السياسية والعسكرية الثورية في سبيل بلورة مشروع سياسي بديل.

المجالس المحلية: حالة تنفيذية ذات شرعية شعبية

مع انحسار سيطرة قوات نظام الأسد عن كثير من المناطق السورية وظهور فراغ إداري تم تشكيل مجالس الوحدات الإدارية على مستوى المحلي، لتكون تجربة المجلس المدني في الزبداني بريف دمشق ٦ آذار ٢٠١٢^{١٩} أول تجربة موثقة للمعارضة في تشكيل المجالس المحلية، تبعها تجارب أخرى في عدد من المدن والبلدات السورية التي شعرت بأهمية الفكرة. كان المنتدى السوري للأعمال الجهة السورية الأولى التي دعمت تشكيل المجالس المحلية إضافة لعدد من الدول الغربية وذلك حسب تقرير مركز الحوار الإنساني (HD)^{٢٠}.

وقد عقدت وحدة المجالس المحلية عدة لقاءات بين مجموعة من ممثلي المحافظات السورية منذ بداية ٢٠١٢ لدعم فكرة دعم المجالس الناشئة والتي تبلورت بحلول شهر أيلول ٢٠١٢ تمخض عنها ما يلي:

- تشكيل مجالس محلية في كل محافظة.
 - اعتماد ممثلي المجالس المحلية في الأئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بمعدل ممثلاً عن كل محافظة.
 - إقرار النظام الداخلي.
 - إقرار الهيكل التنظيمي الموحد الذي يحوي تسعة مكاتب خدمية تخصصية.
 - تشكيل مجموعة من اللجان (الإعلامية، المالية، المشاريع).
 - إقرار معايير توزيع المنح وكذلك آليات التوثيق الموحدة.
- يتكون نظام الإدارة المحلية للمعارضة من **بنى رسمي وغير رسمي** كانت أولها وحدة المجالس المحلية (آذار ٢٠١٢)، وزارة الإدراة المحلية والإغاثة وشؤون اللاجئين (١٢ تشرين الثاني ٢٠١٢)، المجلس الأعلى للإدارة المحلية (آذار ٢٠١٤) ويمثل الأخير اتحاداً بين أغلب مجالس المحافظات. تتبادر المجالس المحلية فيما بينها من حيث الأداء وفقاً لعوامل عددة منها: الموارد، الموقع الجغرافي، المؤثر الخارجي، وطبيعة السيطرة. عملت المجالس على

ُبنية النظام الإقليمي وإعادة تعريف الصيغ التحالفية الإقليمية الناشئة لصد النفوذ الإيراني المتمامي في الفضاء العربي لعبت دوراً إيجابياً في هذا الانتقال. ولضمان فاعلية هذه المؤسسات والهيئات في المراحل القادمة سواء على مستوى الإعداد للمرحلة الانتقالية أو بالاتفاق على طريقة الانتقال ووصولاً إلى هيئة الحكم الانتقالية لا بد من العمل على توفير متطلبات وفق المحاور التالية:

- أولاً: سياسياً ينبغي أن ترتقي أدوات تأثير مؤسسات المعارضة إلى حرفية الدولة وتنتقل من إطار عمل الضيق للمؤسسات إلى النطاق العام الشامل، مع ضرورة إدراك أهمية تعزيز التواصل مع جميع المكونات السورية عبر إعادة تصدير الطابع الوطني للثورة وتسويقه إعلامياً وسياسياً، وفتح قنوات تواصل معهم. بالإضافة إلى تشجيع وتكليف نخب سياسية جديدة لما تستدعيه المرحلة من ضخ دماء شابة بعد ان استهلك العديد من الشخصيات المعارضة على مدى أعوام الثورة، ناهيك عن أدائهم السياسي المتواضع والذي عجز إلى حد كبير من إقناع حاضنة الثورة. كما أن تعزيز دور فئة الشباب في الحراك العسكري والسياسي والعمل على ردم الفجوة المتزايدة بينهم وبين مؤسسات المعارضة السياسية وذلك من خلال التأسيس لسياسات ناجحة لإشراك الشباب في العمل السياسي إما عبر مؤتمرات مشتركة أو ندوات مباشرة، أو عن طريق تشجيعهم وتبني مشاريعهم الثورية.

- ثانياً: محلياً ونظراً لعدم قدرة أي من المجتمعات المحلية على الاستقلالية بمفرداتها وإقامة كيان ذاتي قابل للحياة وهو ما أكدته رواية التاريخ وحقائق الواقع الراهن، من خلال عدم جدواي طروحات المركزية الإدارية التي لا تتماشى مع ضرورات التغيير من جهة، ومن جهة أخرى عدم قدرة المجالس المحلية على أداء وظائفها ومواجهة تحدياتها دون دعم حكومة مركزية، وبالتالي يأتي تبني اللامركزية الإدارية وفق النموذج الأنجلوساكسوني كمدخل لتمكن المجالس المحلية وتعزيزها وبما يساعد على تحقيق الاستقرار وإعادة بناء المجتمع والدولة من جديد، لما يوفره من عدة مزايا أهمها إتاحة المجال لتنمية المجتمعات المحلية من خلال منح المجالس صلاحيات إدارة شؤونها بنفسها، وتوفير المرونة للمجالس المحلية لتقديم الخدمات الأساسية للسكان بما يعينهم على الاستقرار بعيداً عن تعقيدات البيروقراطية، ناهيك عن القدرة على التعامل بطريقة بناة مع خصوصية الفئات المجتمعية المكونة للمجتمع السوري وبما يشكل نقطة التقاء وسط بين دعوة المركزية ودعوة الفيدرالية.

كما يعد تمكين المجالس المحلية ور法人 بكل الأدوات اللازمة

ثورية تحت مسمى مجلس محلی، حيث تمارس المهام الأولية للحركة الثوري موظفة شبكة الجمعيات المحلية القائمة.

• منطقة سيطرة المعارضة «دور تنظيمي»: يتسع دور المجالس المحلية في المناطق الخارجية عن سيطرة النظام والتتابعة للمعارضة حيث تقوم وبشكل متفاوت وفقاً لعدة محددات بلعب دور في إدارة الشؤون المحلية وتقديم الخدمات الأساسية لا سيما في المجال الإغاثي والتعليمي والدفاع المدني والبنية التحتية.

• منطقة سيطرة الكرد «دور هامشي»: غابت المجالس المحلية التابعة للمعارضة السورية لا سيما بعد توفر الدعم عنها وإعلان الإدارة الذاتية الديمقراطية وإن بقي لها أثر فيمارس عند توفر الدعم من خلال أفراد وبالتنسيق مع القوى الكردية، أما المجالس القائمة حالياً فتتبع لكل من المجلس الوطني الكردي ومجلس شعب غرب كردستان.

كما تتفاوت المجالس المحلية من حيث توفر الموارد ونوعها، حيث فُقدت بعض المجالس مواردها الذاتية وفرضت رسوم معينة على بعض الخدمات، وفي حين لم تستثمر مجالس أخرى مواردها الذاتية، وفي كل الحالتين يبقى الدعم الخارجي هو المورد الرئيسي للمجالس المحلية على الرغم من أنه دعم غير مستقر ويُخضع لتجاذبات السياسة ومصالح الداعمين. ولنتمكن المجالس المحلية من أداء وظائفها لا بد أن توفر لها عدة مقومات كالشرعية ونظام رقابة واضح واستراتيجية تواصل بالإضافة إلى موارد مالية وبشرية.

ثالثاً: نحو تمكين تشكيلات الثورة

تتولى هيئات ومؤسسات الثورة مهاماً عدّة تسهم في بلورة وتجسيد المشروع الثوري الحضاري والذي يضمن قيم الكراهة والحرية والعيش المشترك، ولا تزال تبحث عن كافة الأسباب المشروعة وطنياً في سبيل إنجاح الثورة في تغيير النظام السياسي الحاكم في سوريا، وما التجمعات الوطنية بدءاً من التنسوية ومروراً بالمجلس الوطني وانتهاءً بالائتلاف إلا أفعالاً تبغي تحقيق هذه الغاية، إلا أن طول أمد الأزمة وتردد المجتمع الإقليمي والدولي في معالجة انتهاكات وتجاوزات النظام في حقوق الإنسان بالإضافة إلى التحولات المتسارعة ذات الارتدادات الأمنية على النظام الإقليمي ساهم في كثرة الفاعلين في الملف السوري وزاد من تعقيد مدخلات الحل السياسي. ولكن ومع مطلع العام الخامس للثورة ومع تسامي الرغبة بالعمل الثوري المشترك وزيادة التنسيق بين المكونات العسكرية بدأ الملامح العامة لمعادلة الصراع تتقل من التوازن النسبي إلى الرجحان لصالح كفة قوى مقاومة الوطنية. ومما لا شك فيه أن بروز تغيرات عميقة في

إرهاصات الثورة

بدأت مع خطاب

الأسد .. ودرعا

أشعلتها

بـ ١٥٠ شهيداً

ملف العدد

ولوجستياً عبر جعلهم ضباط ارتباط بالإضافة إلى تمثيلهم في معظم فعاليات مؤسسات الثورة المحلية والإقليمية سيدعم دورهم ووظيفتهم في فصائلهم ويحافظ على تواصلهم مع مختلف فئات المعارضة، بالإضافة إلى إعادة تأهيل الكتائب الجهادية السلفية وتطلب تلك العملية فرز الكتائب القابلة للتأهيل فوراً والمتنعة حالياً، ومن ثم العمل مع الصنف الأول على تأهيل قادتها شرعاً وسياسياً، بالإضافة للعمل على إعادة دمج العناصر في الحياة المدنية من خلال الهيئات والفعاليات المدنية المختلفة، وتوضيح بعض المفاهيم الإشكالية والخلافية كالإرهاب، والدولة المدنية، والديمقراطية. وأخيراً يتوجب علينا تقديم مشروع مؤسسة عسكرية واضح يضم حقوقهم المستقبلية، وفتح قنوات تواصل بين الكتائب وبين المؤسسات السياسية في سبيل إزالة كل المفاهيم المسبقة السلبية. ●

*باحث في مركز عمران

للحكم المحلي ضرورة أساسية في المرحلة الانتقالية نظراً لدورها المحوري في كافة العمليات الأفقية للدولة، وهذا أمر يتطلب بدوره برامج تأهيل سياسي ومهني لهذه المجالس، بالإضافة إلى توفير الدعم المادي واللوجستي لضمان إدارة محلية رشيدة. ولضمان تطوير نظام عمل هذه المجالس لا بد من تطوير الواقع وتوفير الشروط الدنيا من الاستقرار كتكيف نظام الهدن، وتطوير منظومة عمل الهيئات الشرعية الموجودة عبر تأهيلها بدورات قانونية للقائمين عليها، إضافة لدمجهم مع المجالس القضائية والعمل على تعديل مهمة النائب العام.

يجدر التنويه خاتماً وحتى نضمن فاعلية كل التشكيلات بمختلف أنواعها لا بد من تدعيم قوى المقاومة الوطنية عبر تأهيل المكاتب السياسية لكتائب العسكرية والتي لم تتمكن من ممارسة دورها الاستشاري الطبيعي حيث بقي مناطق القرار السياسي مركزي عند قائد الكتيبة الذي فشل إلى حد كبير من تقويض هذه المهمة لأهلها، لذلك لا بد من تعفيتها ودعمها بما يلزم من خبراء سياسيين واستشاريين قانونيين، حيث أن تمكين هذه المكاتب مالياً

المواضيع

- ١- معن طلاع، الثورة السورية قصة البداية، دراسة صادرة عن مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.
- ٢- حمزة مصطفى، المجال العام الافتراضي في الثورة السورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى.
- ٣- أحمد كامل البحيري، «الثورة الممتدة»: الخريطة السياسية لقوى الفاعلة على الساحة السورية، موقع السياسة الدولية الإلكتروني.
- ٤- التيار الوطني السوري، موقع موسوعة ويكيبيديا الإلكتروني.
- ٥- الإرهابيات السياسية الناشئة، المرجع نفسه.
- ٦- راجع فيديو اشتباك المقدم حسين هرموش.
- ٧- معن طلاع، الثورة السورية قصة البداية، مرجع سابق
- ٨- المجلس الوطني السوري، موقع الجزيرة الإخباري،
- ٩- عمر كوش، حصاد المعارضة السورية: عودة المجتمع السوري إلى السياسة، موقع الأورينت الإلكتروني.
- ١٠- كان عدد أعضاء الائتلاف ٦٢ عضواً، ثم جرت توسيعته في ٢٠١٢/٥/٢٠، بضم ٤٢ عضواً، منهم ١٥ من هيئة الأركان، و١٤ من الحراك الثوري من داخل سوريا، و١٤ عضواً من «القائمة الديمقراطية»، ليصبح عدد أعضائه ١٤١ عضواً، ثم انضم ٨أعضاء من المجلس الوطني الكردي إلى الائتلاف بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٠. وحالياً يبلغ عدد أعضائه ١٢١ عضواً، بعد انسحاب بعض أعضائه.
- ١١- الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، موقع الجزيرة الإلكتروني.
- ١٢- تم استخلاصها من وثائق الاجتماع الوزاري الرابع المنعقد في مراكمش.
- ١٣- راجع موقع الحكومة السورية المؤقتة الإلكترونية.
- ١٤- تحديات وخيارات الحكومة المؤقتة المقبلة، ورقة تحليلية استشرافية صادرة عن مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.
- ١٥- تعتبر تجربة الزيداني في ريف دمشق «المجلس المدني» أول تجربة مونقة لتأسيس مجلس محلي.
- ١٦- تقرير صادر عن مركز الحوار الإنساني في جنيف بعنوان «هيكل الإدارة المحلية في سوريا».
- ١٧- يوجد في سوريا ما يقارب من ٩٠٠ مجلس محلي فرعوي و١٤ مجلس محافظة منتشرة في عموم الجغرافية السورية وهي تتباهى فيما بينها من ناحية الأداء والفاعلية وطبيعة الدور الذي تؤديه.
- ١٨- وفقاً لحوارات أجريت مع ناشطين في محافظة دير الزور خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

وسائل إسقاط وزعزعة النظام السوري

آراء حول الخليج. جدة

على المدى القصير يشكل تحدياً خطيراً لأمن النظام، وفي نظام دكتاتوري يكون لعمليات الاغتيال القيادي تأثيرات واسعة قد تؤدي إلى سقوط النظام بشكل كامل ، ورغم الاعتقاد بمحدودية جدوى هذا الاختيار في المثال السوري لكون النظام السوري لا يقوم على شخص واحد بل على «مجموعة حكم» تحتوي في غالبيتها على أعضاء من عائلة الحكم وأعضاء من طائفة الحكم حيث وفي حالة حدوث اغتيال الرئيس فإن النظام سيكون قادرًا على إحلال البديل خلال فترة قصيرة ، لذلك فإن عملية الاغتيال القيادي (أي اغتيال رأس النظام فقط) لن تكون مجدها لدرجة كبيرة في وضع النظام السوري، دون شمولها عدد كبير من قيادات النظام الأمنية والعسكرية مما يجعل دون حدوث «عملية استبدال قيادي» سريع لتعويض الخسائر في القيادة. وقد خضع النظام لاختبار الاغتيال في يوليو / تموز ٢٠١٢ م،

اختيار الاغتيال القيادي كوسيلة لإسقاط النظام

عملية اغتيال أعضاء القيادة وعلى رأسهم الرئيس بشار الأسد كانت أحد الاحتمالات المتوقعة في بداية الانتفاضة الشعبية، وكان هذا الاحتمال سيؤدي إلى إحداث تغيرات جذرية في مسيرة التطورات في سوريا، فالمجموعة الحاكمة التي تمتلك زمام السلطة وإدارة الأزمة ربما لا تتعذر عدداً قليلاً ، لذلك فإن عملية التخلص من الشخصيات القيادية ستكون مجدية في كل الأحوال، وعمليات الاغتيال القيادي لها مردودات معنوية حيث أن التصفية الجسدية للقيادة العليا ستشير إلى قدرة المعارضة على التغلغل في مراكز السلطة وانتهك حصانتها لتهديدها من الداخل، وعمليات اغتيال القيادات تعني حدوث فراغ قيادي مفاجئ وخطير يؤدي عادة إلى زعزعة النظام ، وحتى لوتمكن النظام من تجاوز أزمة الاغتيال على المدى الطويل فإن التعامل مع أزمة الاغتيالات



ملف العدد

- محاولات اغتيال داخلية من قبل عناصر النظام. أي محاولات الاغتيال التي تخطط وتتفذ من قبل عناصر من داخل الدائرة اللصيقة بقيادات النظام (عناصر الحماية والحراسة الشخصية للقيادة، أو عناصر فاعلة في النظام لها القدرة للوصول إلى الهدف دون عائق مثل وحدات الحماية الرئاسية أو وحدات الحرس الجمهوري)، وهذا الاحتمال يعد من الأمور الممكنة التي تتوج عن التمرد السري لبعض عناصر النظام لتبني اختيار التصفية الجسدية للقيادة مدفوعة بدوافع مختلفة ومتعلقة بناء على طبيعة التطورات الجارية في البلاد ، فعمليات الاغتيال الداخلي قد يكون دافعها الصحوة الوطنية لبعض عناصر النظام والرغبة في تخليص البلاد من محنتها وتقديم نفسها كمنقذ للشعب، أو قد يكون مصدرها الخلافات الداخلية، أو الرغبة للاستيلاء على السلطة وتقديم نفسها كبديل للقيادة السابقة ، أو في حالة تدهور وضع النظام تكون الرغبة في استباق الأحداث وإزاحة القيادة التي يعد وجودها عقبة لإنهاء الصراع ، وقد تكون مدفوعة برغبة التخلص من العقاب أو الانتقام ومحاولات تأمين وضعها المستقبلي.
- محاولات الاغتيال القيادي المعدة من قبل المؤسسات الأمنية أو العسكرية خارج الدائرة الداخلية. وتشمل محاولات الاغتيال التي يتم تنظيمها من قبل عناصر تابعة لأحدى

بعد عملية اغتيال بتجهيز عبوة ناسفة داخل مقر قيادة النظام الأمنية في مبنى مقر الأمن القومي والتي ذهب ضحيتها عدد كبير من قيادات النظام الأمنية والعسكرية من ضمنهم وزير الدفاع ووزير الداخلية وبعض قيادات الأجهزة الأمنية . ولكن تمكّن النظام خلال فترة قصيرة من تعين البديل لقيادات التي تم تصفيتها، ولم يعرف حتى اليوم بالتحديد الجهة أو الشخص الذي نفذ أو خطط لعملية الاغتيال الجماعي هذه، ولكن من المرجح أن يكون المسؤول (أو المسؤولين) عنها من ضمن الدائرة الداخلية للنظام، ومنمن يوثق بهم للتواجد في موقع اجتماع سري عالي المستوى وفي أكثر المقرات الأمنية حماية وأماناً، ولا يستبعد أن يكون عنصر حماية لأحد كبار المسؤولين الأمنيين أو العسكريين . ومن العادة أن ترتفع احتمالات عمليات الاغتيال القيادي مع انخفاض قدرات النظام وقرب احتمال هزيمته أو سقوطه، وفي الحالـة السورية ورغم مرور النظام بهذه المرحلة الحرجة خلال السنوات الثلاث الماضية، لم تظهر معلومات تشير إلى حدوث محاولات عمليات اغتيال تستهدف الصـفـ القـيـادـيـ للـنـظـامـ، فالنـظـامـ عـلـىـ ماـ يـبـدـوـ تـمـكـنـ مـنـ تـأـمـيـنـ قـيـادـاتـهـ مـنـ مـحاـوـلـاتـ الـاغـتـيـالـ.

وهناك ثلاثة مصادر قادرة على تنظيم محاولات الاغتيال في سوريا هي:



ويمكن تفسير ظاهرة غياب التحرك العسكري ضد النظام إلى آلية السيطرة الأمنية الفعالة التي تمكّن من تطويرها النظام خلال فترة العقود الأربع الماضية، وخاصة خلال فترة حكم الرئيس حافظ الأسد مما ضمن درجة ملحوظة من المانعة أو الحصانة ضد الانقلابات العسكرية، وفي كل الأحوال يتضمن سيناريو الانقلاب احتمالات متعددة ومختلفة المصادر والأساليب، ومن الممكن تحديد معالم بعضها، وهي:

• انقلاب من داخل مؤسسة الحكم (انقلاب داخلي):

هذا النوع من الحركات الانقلابية ينبع على الأغلب من وحدات «حماية النظام» بشكل تمرد على قيادات النظام السياسية والعسكرية، وهذا الاحتمال من الاحتمالات الواردة في جميع الأوقات. فقوات حماية النظام تكون عادة مهمتها الرئيسية توفير الحماية للنظام من التهديدات التي توجه إليه، خاصة من المؤسسة العسكرية الوطنية (القوات المسلحة الوطنية / الجيش السوري) ومنع أو القضاء على التحركات الانقلابية وعمليات التآمر التي تقوم بها وحدات القوات المسلحة. لذلك فإن قوات حماية النظام تعد صمام الأمان لبقاء النظام في السلطة، في الوقت نفسه تشكل هذه القوات أكبر مصدر تهديد للنظام في حالة تمرد لها أو انشقاقها بسبب امكانياتها الواسعة وقدرتها على التحرك وبسبب معرفتها الدقيقة بتفاصيل النظام، ورغم أن جزءاً كبيراً من قوات حماية النظام في سوريا تتبع خط الولاء الطائفي (أغلبية ضباطها من أبناء طائفة الحكم من الأقليّة العلوية) فإن هذا الأمر لا يمنع احتمال تمرد قيادات هذه القوات على قيادة النظام لأسباب وحسابات شخصية أو لدافع سياسة وطنية.

• انقلاب / تمرد وحدات من القوات المسلحة السورية :

رغم أن القوات المسلحة السورية هي أكبر حجماً من قوات حماية النظام وبفارق عددي كبير، وأوسع انتشاراً في أنحاء الدولة، إلا أنها بعيدة عن مراكز السلطة الحساسة، وموقع انتشارها الجغرافي في بعيدة نسبياً عن مراكز قيادة النظام، مما يجعل دون امتلاكها القدرة على التحرك السريع لتهديد النظام، إلى جانب ذلك تخضع هذه القوات عادة لمراقبة لصيقة من قبل أجهزة الاستخبارات العسكرية التابعة للنظام لأنعدام عامل الثقة في ولائها للنظام، ومعظم قياداتها العسكرية مختبرة من قبل الأجهزة الأمنية للنظام، لذلك فإن هذه القوات لها دوافعها التي تؤهلها للتمرد على النظام ولكنها

المؤسستين (الأمنية أو العسكرية) وهذه المؤسسات، بسبب سعتها، تتضمن عدداً كبيراً من العناصر المتمردة أو غير الموالية للنظام، والمستعدة، نظرياً، للخلص من قيادة النظام. مهمة هذه العناصر ستكون أصعب في تنفيذ مهمة الاغتيال لكونها بعيدة عن تواجد قيادة النظام، وكونها لا تمتلك المعلومات الدقيقة عن أماكن تواجد أو حركة قيادات النظام.

• وهناك محاولات الاغتيال التي تدبرها المعارضة ، وهنا يمكن القول أن هذا النوع من عمليات الاغتيال لازال محدوداً لكون المعارضة لا تمتلك الامكانيات الاستخباراتية لتنظيم مثل هذا العمل أو الوصول إلى القيادات المستهدفة بيسير، ورغم حقيقة أن المعارضة كانت ومنذ انطلاق الثورة، مسؤولة عن عدد من عمليات الاغتيال التي استهدفت المسؤولين الرسميين السوريين وقيادات حزبية من حزب البعث الحاكم، ولكن أغلب من تم استهدافهم بعمليات الاغتيال من قبل فصائل المعارضة هم من مسؤولي الصفوف الوسطى من القيادة السياسية أو الأمنية أو الحزبية، ولم تمس هذه العمليات القيادات العليا.

ورغم عدم تجسيد هذا السيناريو (سيناريو الاغتيال القيادي) خلال الفترة الماضية فإن الوضع داخل سوريا وداخل النظام لازال مفتوحاً لجميع الاحتمالات، ولا يجب استبعاد أي احتمال في المستقبل القريب، لكون الظروف داخل الساحة السورية قابلة للتغيرات السريعة.

اختيار الانقلاب العسكري

كانت هناك آمال واسعة مع بداية الانتفاضة الشعبية أن تتحرك مجموعة عسكرية ضد النظام الحاكم وتقوم بالاستيلاء على السلطة لإنهاء أزمة البلاد، وكان هذا الأمل يؤسس على التاريخ الطويل لسوريا الذي شهد انقلابات عسكرية متعددة وعمليات تدخل المؤسسة العسكرية للتأثير على مجرى الأحداث تاريخياً، وقد ساد الاعتقاد بإمكانية حدوث انقلاب / تمرد عسكري ضد النظام خاصة منذ منتصف عام ٢٠١١ م، مع تصاعد ضغوط الاحتجاجات الشعبية على النظام، والتي كانت مصحوبة بالضغط الخارجي، ولكن رغم ارتفاع حدة الاحتجاجات الشعبية وانتشارها لعموم أنحاء البلاد، ورغم القسوة التي مارستها مؤسسات النظام الأمنية ضد أبناء الشعب، ورغم بروز حالة التعاطف العام مع الاحتجاجات التي كان يسودها الطابع السلمي ، فإن المؤسسة العسكرية السورية لم تتحرك ضد النظام.

القوى المعاونة بعيدة عن مراكز

السلطة الحساسة وتأثيرها الفعلي ضعيف

و خاصة الاسناد الجوي مصحوباً بعمليات الثوار الليبيين داخل البلاد الآية التي قادت إلى سقوط النظام الليبي وانتصار الثوار. خيارات العمل العسكري المختلط تتحدد بسيناريوهات قليلة قد لا تتجاوز في إطارها العام الثالث فقط، وفي جميع الحالات التي يمكن تصورها يتطلب السيناريو، أي سيناريو تحت هذا الافتراض، وجود اتفاق مسبق بين القوى الخارجية وبعض القوى العسكرية داخل الأراضي السورية للتحرك لإسقاط النظام بوسائل الضغط العسكرية ومنها:

- الأول. القيام بعمل عسكري داخلي بدعم عسكري إقليمي: وهذا الخيار تم تطبيقه فلبياً من قبل إيران بهدف إنقاذ النظام السوري من الانهيار عبر إصدار الأوامر لوحدات «حزب الله اللبناني» لعبور الحدود الدولية والمشاركة في العمليات العسكرية إلى جانب قوات النظام، فالتدخل العسكري الإيراني «غير المباشر» فتح الأبواب لأي دولة إقليمية أخرى قادرة وراغبة بالتدخل العسكري في الصراع السوري، ولكن احتمالات تدخل الدول الإقليمية الأخرى عسكرياً لإسقاط النظام السوري أصبحت مع مرور الوقت ضئيلة جداً، فالتدخل العسكري التركي أو الأردني في النزاع أصبح مستبعداً مع مرور الوقت، والتدخل العسكري الإسرائيلي غير وارد خاصة بهدف إسقاط النظام أو تمكين الثورة من الانتصار.

- الثاني. القيام بعمل عسكري داخلي بدعم عسكري دولي تحت غطاء قانوني دولي أو بدونه (من مجموعة من الدول أو من قبل دولة كبيرة)؛ وهذا الاختيار مرفوض من معظم الدول الكبرى القادرة على الإيفاء بمتطلبات العمل العسكري في سوريا، فالولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون استبعداً احتمال التورط بأي عمل عسكري بهدف إسقاط النظام السوري، ولم تسع أي من هذه الدول لاستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يبيح التدخل العسكري الخارجي في الصراع السوري، ولم تعلن أي دولة كبيرة نيتها للتدخل خارج إطار القرارات الشرعية الدولية، لذلك فإن هذا الخيار يعد مستبعداً في الوقت الراهن.

- الثالث. القيام بعمل عسكري داخلي مدعم بدعم عسكري مختلط إقليمي و دولي؛ وهذا الخيار هو ما اتباعه في تجربة دعم الثورة الليبية، فتدخل قوات حلف شمال الأطلسي (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، وأخرون) كان مصحوباً بدعم

لا تمتلك القدرات اللازمة للقيام بعملية انقلاب عسكري ناجح يقود إلى إسقاط النظام.

• اختيار الانتصار العسكري للثوار

مع تقدم الزمن وازدياد تعقيدات الموقف العسكري على الأرض أصبح احتمال الانتصار العسكري الحاسم للثوار على قوات النظام أمراً بعيد المنال، فهذا الاختيار كان واقياً في فترة معينة من عمر الثورة السورية، ولكن مع مرور الزمن ودخول عناصر جديدة إلى مسيرة الثورة أصبح هذا الاختيار صعب التحقيق ضمن الظروف القائمة، وهناك عوامل متعددة مستجدة تقود إلى الاستنتاج بعدم إمكانية تحقيق هذا الهدف، ويمكن أن نشير إلى البعض منها:

إن هذا الاختيار لا يمكن تحقيقه دون استهداف العاصمة دمشق وجعل سقوط العاصمة محور العمليات العسكرية، لكن طالما احتفظ النظام بالقدرة على السيطرة على العاصمة ومؤسساتها الدولية الحيوية فيها فإن النظام لا يعتبر ساقطاً من الناحية القانونية والعملية، وحتى في حالة وجود «عاصمة بديلة» فإن فقدان النظام السيطرة على دمشق قد تكون بداية العد التنازلي الفعلي لسقوط النظام ككل وقد انه السيطرة على باقي أجزاء البلاد، وسياريو العاصمة البديلة (افتراضياً في منطقة الساحل ذات الكثافة السكانية العلوية كاللاذقية أو طرطوس) لن يسعف النظام من السقوط، ولكن قد يشجع اختيار تقويت الدولة إلى كيانات طائفية وتعدد العواصم ومرتكز ممارسة السلطة، لذلك فإن اختيار الانتصار العسكري (أي دحر النظام عسكرياً) يمكن أن يتجاوز هدف إسقاط العاصمة ، مع جميع المشاكل والتعقيدات التي ستترافق هذا الاختيار.

هذا الاختيار، ونتيجة التجارب التي شاهدناها في مناطق متعددة من العالم، لا يعد الخيار المفضل لأطراف داخلية أو خارجية لكونه يعد «خياراً دموياً» و«خياراً تخريبياً» سيترك خلفه أعداداً كبيرة من الضحايا البشرية ويقود إلى الدمار المادي للبنية التحتية.

خيار العمل العسكري المختلط (داخلي - خارجي متلازم)

وهنا نشير بشكل أساسى إلى ما يسمى بـ«الختار الليبي» حيث شكل الدعم العسكري الخارجي والتدخل العسكري الفعلى

للترشح، والدعوة للانتخابات تم عبر رئيس مجلس الشعب الذي يدعو للانتخابات الرئاسية خلال فترة من شهرين إلى ثلاثة أشهر من ولاية الرئيس الموجود في السلطة، ويعتبر فائزاً من يحصل على الأغلبية المطلقة سواءً من الدورة الأولى أو بعد دورة الإعادة، وكم حال مجلس الشعب ففي حال عدم انتخاب الخلف يستمرّ الرئيس المنتهية ولايته على رأس السلطة حتى انتخاب خلفه، كما اعتبر الدستور رئيس الجمهورية غير مسؤولة عن أعماله في إطار ممارسة صلاحياته التي نصّ عليها الدستور إلا في إطار «الخيانت العظمى»، وقد حددت نصوص الدستور واحد وعشرين «سلطة تنفيذية» يمارسها رئيس الجمهورية بشكل حصري وهي:

- تسمية نوابه وإعفاؤهم وتقويض بعض صلاحياته لهم.
- تسمية رئيس الوزراء والوزراء ونوابهم، وقبول استقالتهم وإقالتهم.
- رسم السياسة العامة للدولة بالتعاون مع مجلس الوزراء المعين من قبله.
- إصدار القوانين وردها إلى مجلس الشعب، فإذا أعاد المجلس إقرارها بأغلبية الثلثين اعتبرت نافذة دون توقيعه. المادة لم تحدد مدة بقاء القانون لدى الرئيس دون توقيعه.
- إعلان الحرب والسلم والتبعية العامة.
- إعلان حالة الطوارئ وإلغاؤها لمدة مفتوحة، بمرسوم يقرره مجلس الوزراء.
- اعتماد السفراء الأجانب وتعيين السفراء السوريين لدى الخارج.
- قيادة الجيش والقوات المسلحة بما فيها إصدار جميع القرارات والأوامر اللازمة لمارسة هذه السلطة.
- تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين.
- رئاسة المجلس الأعلى للقضاء.
- إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية.
- إصدار العفو الخاص ومنح الأوسمة ومخاطبة الشعب.
- حل مجلس الشعب.
- اقتراح القوانين.
- إعداد وإصدار القوانين خارج دورات انعقاد مجلس الشعب أو أثناء انعقادها «في حالات الضرورة» على أن يكون للمجلس حين انعقاده إلغاؤها، فيما يعرف باسم «المراسيم التشريعية».
- جميع الإجراءات السريعة التي يراها مناسبة في حال تعرض البلد للخطر.
- تشكيل اللجان والجمعيات الخاصة.

عسكري قدّمه دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتحديد دولة قطر ودولـة الإـمـارـاتـ الـعـرـبـيـةـ المتـحـدـةـ، ولـكـنـ المـشـالـ الـلـيـبـيـ تمـتـ بـغـطـاءـ الشـرـعـيـةـ الـدـولـيـةـ عـبـرـ اـسـتـصـارـ قـرـارـ منـ مجلـسـ الـأـمـنـ الـدـولـيـ يـقـومـ عـلـىـ أحـكـامـ الـبـابـ السـابـعـ منـ المـيثـاقـ الـذـيـ يـبـيـعـ اـسـتـخدـامـ الـقـوـسـ (ـتـحـتـ شـرـوـطـ مـحـدـدـةـ)ـ وـيـلـزـمـ جـمـيعـ الدـوـلـ الـأـعـضـاءـ فيـ الـمـنـظـمـةـ الـدـولـيـةـ بـتـقـديـمـ الدـعـمـ وـالـتسـهـيـلـاتـ لـتـنـفـيـذـ بـنـودـ الـقـرـارـ،ـ وـيـفـيـ الـوـضـعـ السـوـرـيـ الـرـاهـنـ يـعـتـبـرـ تـكـرـارـ هـذـاـ السـيـنـارـيـوـ أـمـرـاـ غـيرـ وـارـدـ أـمـ مـحـتمـلاـ،ـ فـالـدـوـلـ الـكـبـرـيـ غـيرـ رـاغـبـةـ بـالـتـدـخـلـ الـعـسـكـرـيـ،ـ وـلـمـ تـسـعـ أـبـدـاـ لـتـطـوـيرـ غـطـاءـ قـانـونـيـ دـوـلـيـ لـهـذـاـ الاـخـتـيـارـ،ـ لـذـلـكـ إـنـ اـخـتـيـارـ الـعـمـلـ الـعـسـكـرـيـ الـمـخـلـطـ الـذـيـ طـبـقـ فـيـ الـتجـربـةـ الـلـيـبـيـةـ لـاـ يـعـدـ أـخـيـارـاـ فـعـلـيـاـ فـيـ ظـلـ الـطـرـوفـ الـقـائـمـةـ.

الخيار العسكري

الناجم يجمع

بين الداخل

والخارج على غرار

الثورة الليبية

الاختيار الدبلوماسي الدولي

- سيناريyo نقل السلطات التنفيذية إلى «هيئة حكم» (صيغة اتفاق إطار جنيف ١) البيان الختامي الصادر عن «مجموعة العمل من أجل سوريا» في جنيف في ٢٠ يونيو / حزيران ٢٠١٢، ورد فيه رسالتين رسميتين وجههما الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى رئيس الجمعية العامة ومجلس الأمن بتاريخ ٥ يوليو / تموز ٢٠١٢، وتضمنت الوثيقة صيغة التسوية المقوعة للأزمة السورية، وتعهد المادة (أ) من أهم مواد اتفاق جنيف ١، وجاءت كما يلي:

(أ) إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تهيئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية وأن تمارس هيئة الحكم الانتقالية كامل السلطات التنفيذية ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى ويجب أن تشكل على أساس المواجهة المتبادلة أي أن المادة أقرت بوجوب نقل «كامل» السلطات التنفيذية إلى «هيئة حكم انتقالية» تتولى مهمة ممارسة هذه السلطات، وبناءً على هيكلية النظام السياسي السوري فإن رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية في البلاد.

واستناداً إلى نصوص دستور الدولة السورية الجديد الذي تم إقراره في فبراير ٢٠١٢ م، فإن رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية ينتخب لمدة سبع سنوات قابلة للتمديد لمرة واحدة، ويشترط أن يكون سورياً بالولادة ومن أبوين سورياً وبالولادة وغير متمنع بأي جنسية أخرى وغير متزوج بغير سورية وألا يكون قد صدر ضده حكم قضائي «شائن» كما أوجب أن يكون المرشح حاصلاً على توقيع ٢٥ نائباً من مجلس الشعب

أبناء الطائفة العلوية يدفعون ثمن أخطاء

الأسد ومقتنعوا بحتمية سقوط النظام

إنقاد الطائفة، ولكن هذا الأمر قد لا يكون واقعياً في ظل استمرار قدرة النظام على البقاء وقدرته على مقاومة الضغوط وعدم وجود علامات أو إشارات على قرب انهياره، ولذلك فإن عملية حشد تأييد الطائفة العلوية للمساعدة لإسقاط النظام لا تعد اختياراً قائماً في المرحلة الراهنة، وهذا الاختيار قد يكون واقعياً في حالة حدوث بعض التطورات السياسية أو الميدانية التي قد تدفع باتجاه تبلور هذا الاختيار ومنها:

- ارتفاع كبير في ضحايا أبناء الطائفة العلوية بسب القتال المستمر واعتماد النظام بشكل كبير على عناصر الطائفة في مواجهة الثوار مما يولد حالة استنزاف خطير لأبناء الطائفة ويحمل الطائفة أعباء كبيرة قد تضطر لرفض الاستمرار في تقديم الدعم لتجاوز كلفة التضحيات والقدرة على استيعابها لفترة طويلة أخرى.
- إيمان قيادات الطائفة بعدم امكانية النظام من البقاء والاستمرار والتيقن من كون سقوط النظام أمر حتمي وهو «عملية وقت فقط».
- في حالة تخلي الداعمون الخارجيون عن توفير الدعم والغطاء للنظام (إيران، روسيا، ...) مما يعني احتمال سقوط النظام بشكل سريع.
- إذا أحرز الثوار تقدماً ميدانياً كبيراً نحو العاصمة أو نحو منطقة الساحل (جبل العلوين) مما يهدد النظام بشكل مباشر، أو يهدد قلب التواجد العلوى الجغرافي في سوريا.
- حدوث حركة انشقاق أو تمدد ضمن دائرة السلطة في دمشق مما يهدد بقاء النظام أو قدرته على الاستمرار.
- حدوث تدخل عسكري خارجي واسع بهدف إسقاط النظام. وخلال عام ٢٠١٢ م، أي بعد مرور ما قارب عامين على انطلاق شرارة الثورة السورية، برزت إشارات بوجود درجة ملحوظة تدل على تململ ضمن قيادات الطائفة العلوية في سوريا، وتبلور بعض الأفكار التي تعارض الأسلوب الذي يتبعه الرئيس السوري في إدارة الأزمة في البلاد، فخلال شهر مارس / آذار عام ٢٠١٢ م، عقدت ما تسمى «المعارضة العلوية» مؤتمراً في القاهرة للتعبير عن دعمها للتغيير في سوريا والتأكيد على عدم تبعية الطائفة العلوية في سوريا لنظام الرئيس بشار الأسد، وقد صدر عن المؤتمر وثيقة أطلق عليها اسم «إعلان القاهرة» التي شددت على ضرورة عدم

- استفتاء الشعب، ولا يجوز للمحكمة الدستورية العليا الاعتراض حتى لو كان موضوع الاستفتاء مخالفًا للدستور.
- تعيينأعضاء المحكمة الدستورية العليا، التي من واجباتها محاكمته.
- إحالة الوزراء إلى المحاكمة.
- اقتراح تعديل الدستور، بناءً على طلبه أو ثلث أعضاء مجلس الشعب.

أما الوزارة، فإنها مسؤولة أمام رئيس الجمهورية ومجلس الشعب، وعلى خلاف دستور ١٩٧٣ فقد نصّ الدستور الحالي على أنه من واجب الوزارة القسم أمام رئيس الجمهورية؛ وقد حدد الدستور الشروط الواجبة في الوزير كعدم جواز الجمع بين الوزارة وعضوية مجلس إدارة إحدى الشركات غير أنه فسح المجال أمام الجمع بين عضوية الوزارة والنوابية. كما نصّ على أن الوزارة تعتبر مستقلة لدى بدایة ولاية رئيس الجمهورية ومجلس الشعب، وعند استقالة رئيسها أو أغلبية أعضائها، وبين أن الوزير هو المسؤول عن وزارته، أما صلاحيات مجلس الوزراء مجتمعاً، فهي اقتراح القوانين بما فيها حصر اقتراح الموازنة العامة للدولة، وإقرار الخطط الاقتصادية وإصدار القرارات الإدارية في تفيذها وتوجيه عمل الوزارات وإقرار المعاهدات الدولية وعقد القروض ومتابعة تنفيذ القوانين في ختام فصول مناقشة سلطات الدولة، وهناك ذكر للوحدات الإدارية التي تتبع مبدأ اللامركزية الإدارية والمعروفة في سوريا باسم المحافظات. لذلك فإن الصيغة التي جاءت في اتفاقية جنيف ١ هدفت إلى تجريد رئيس الجمهورية من جميع سلطاته، دون الإشارة إلى إقالته، أي أن الرئيس السوري بشار الأسد قد يتمكن من الاستمرار بمنصب رئيس الجمهورية، ولكنه سيكون منصباً دون سلطات فعلية، لكنه «كامل» هذه السلطات كان يفترض تحويلها إلى «هيئة حكم انتقالي» غير مسؤولة أمام رئيس الجمهورية وتتمتع بالاستقلالية التامة، وهذا يعني تجريد النظام من السلطة وزواله الحتمي والتدريجي.

سيناريوهات تخلي الطائفة العلوية عن دعم النظام
في ظل ضمانات وحماية كافية ستكون قيادات الطائفة الدينية والاجتماعية مستعدة للتخلي عن عائلة الأسد من أجل

النظام في حربه الطائفية، وأشارت الحملة إلى حقيقة أن الساحل السوري يدفع القسط الأكبر من قتل القوات النظامية بتشييع عشرات الشباب المقاتل بشكل يومي، وبناءً على ما أوردته التقرير تعتمد حملة «صرخة» أسلوب النشر عبر المنشورات والرسوم المطبوعة، بالإضافة إلى الكتابة على الجدران، وغيرها من الوسائل المتاحة، وتتوجه بشكل رئيسي إلى الأهالي من الطائفة العلوية في جميع مناطق تواجدها حسب ما قاله المسؤول الإعلامية للحملة إيمان سليمان مربيود، في تصريحات لصحيفة الشرق الأوسط، مبينة أن الهدف منها نشر التوعية بوجوب وقف الحرب الطائفية في سوريا، وعدم الاستمرار بزج أبناء الطائفة العلوية وتقديمهم كثراً بين مجانية في الحرب الدائرة، وأن الحملة تعمل على التصدي للحرب الإعلامية الدعائية للنظام الذي لا يزال يستغل مواكب الجنائز اليومية لزيادة الشحن الطائفي.

وفي حقيقة الأمر لا يمكن التخمين بشكل دقيق بمدى فاعالية هذه النشاطات العلوية المعارضة سياسة النظام، ومدى الضغوط الفعلية التي تولدها هذه الحملات على قرارات قيادة النظام، ولا نعلم مدى التأييد الشعبي أو الجماهيري ضمن المجتمع العلوي في سوريا الذي تتمتع به هذه الحملات، ولكن مما لا يمكن تجاوزه هو الاقرار بحقيقة خطورة التململ الشعبي داخل الطائفة العلوية على مستقبل نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

وخلال شهر أغسطس / آب ٢٠١٤ م، وكرد فعل للمجازر وعمليات الإعدام العلني التي تعرضت لها قوات النظام وشبيحاته المحاصرة في مطار الطبقة العسكري في شرق سوريا على يد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش»، ظهرت تقارير تشير إلى تعمق حالة التذمر في الشارع العلوي حيث أن غالبية الذين تم إعدامهم على يد المقاتلين الإسلاميين المتشددين هم من أبناء الطائفة العلوية، وبعد ذلك أنس مؤيدو النظام حملة أطلقوا عليها عنوان «ويزن» أو # ويزن هدفها مطالبة قيادة النظام السوري بمحاسبة المسؤولين عن ترك جنود مطار الطبقة العسكري لمصيرهم وهو الإعدام على يد عناصر داعش، وقادت السلطات الأمنية باعتقال المشرفين على الحملة لمنع انتشار حالة التذمر بين أبناء الطائفة العلوية، وجاءت هذه الحملة متزامنة مع حملة أخرى ركزت على أبناء الطائفة العلوية عبرت عن مظاهر التذمر والاستياء الواضح في الشارع العلوي وهي حملة «الشارع بدو يعيش»، التي أطلقها نشطاء من الطائفة ●

الخلط بين الطائفة العلوية التي ينتمي إليها الرئيس السوري بشار الأسد وبين النظام الحاكم باعتبار هذا الخلط «خطأً سياسياً وأخلاقياً»، وتبع هذا المؤتمر مؤتمر ثان عقد باستنبول في نوفمبر من العام نفسه، والذي حاول تأكيد المبادئ التي تم اقرارها في مؤتمر القاهرة السابق وأهمها وجوب الفصل بين النظام والطائفة، وعدم توريط الطائفة بجرائم النظام، ولكن لا يبدو أن هذه المؤتمرات لعناصر «المعارضة العلوية» في الخارج كان لها صدى كبير في داخل سوريا أو ضمن أروقة قيادات الطائفة العلوية داخل البلاد.

وفي أغسطس ٢٠١٤ م، تم رصد حملة «علوية» معادية للنظام بروزت في صفحات وسائل التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيسبوك، كان موضوع المشاركين هو التساؤل حول التراجع الكبير والأخير لقوات النظام أمام الثوار في عدة مناطق في سوريا، أهمها القلمون وريف حماة وريف حمص وريف دمشق، ولكن الموضوع الأهم والأبرز كان التعبير عن السخط الكبير في ارتفاع أعداد القتلى في صفوف قوات النظام وميليشياته خلال الفترة الأخيرة ، ولكن أغلب هؤلاء الضحايا هم من شباب الطائفة العلوية في البلاد ، وأكيدت مصادر «العربيّة نت» التي كانت تتبع التطورات على صفحات وسائل التواصل

الاجتماعي في تقريرها عن إطلاق ناشطين من الطائفة العلوية حملة، تحت مسمى «الكرسي إلك والتابت لو لادنا»، تعبيراً من أبناء الطائفة العلوية عن الاستنكار لإسلوب النظام في التحكم في أبناء طائفته العلوية وتوجيههم إلى مرمى القتال ضد الثوار على الجبهات الأولى، «في حين ينعم آل الأسد وحاشيته بعيش كريم آمن».

وأشار التقرير إلى أنه تم توزيع منشورات مطبوعة كبداية لتنفيذ حملة في مدينة طرطوس الموالية للنظام حول أسلوب النظام في إدارة الصراع خاصة حول الخسائر البشرية التي تتکبدتها المدينة والريف من خسائر في صفوف أبنائهم المتطوعين في جيش النظام وميليشياته من لجان الدفاع الوطني واللجان الشعبية، وأكّد ناشطو الحملة من خلال منشوراتهم مقتل ما يزيد عن ٣٣٠ ألف مقاتل من صفوف النظام منذ بداية الثورة السورية بينهم ٦٠ ألفاً برتبة ضابط بين قتيل وجريح.

وفي السياق نفسه ظهرت تقارير صحفية تشير إلى إطلاق مجموعة من الناشطين العلوين في سوريا حملة «صرخة» يدعون فيها الأهالي من الطائفة العلوية للتوقف عن إرسال ابنائهم للقتال إلى جانب النظام ووقف ما أسموه «الموت المجاني» المتواصل بين صفوف شباب الطائفة التي أقحمها

التحديات الفعلية التي تواجهها قوات النظام السوري

نتيجة لاستمرار الثورة واستمرار العمليات العسكرية في جميع أنحاء البلاد، ونتيجة لوتيرة الاستنزاف العالية نسبياً للعناصر البشرية التابعة للنظام (من أفراد القوات النظامية وميليشيات غير نظامية)، واجه النظام وبعد أشهر من اندلاع العمليات العسكرية ضد الثوار أزمة حقيقة في شح العنصر البشري المقاتل، ونتيجة للانشقاق السياسي والطائفي القائم في سوريا واجه النظام مشكلة الاعتماد بشكل حصري على من يصنف أنه من «العناصر الآمنة»، أي التي تدين بالولاء للنظام بداع الانتقام الطائفي أو المصلحي أو غيرها من الدوافع أو الانتقامات التي تضمن الولاء، وتتمثل العناصر التي تكون مستعدة للتضحية والبذل دفاعاً عن النظام (ودفاعاً عن نفسها ومصالحها الذاتية).

آراء حول الخليج. جدة

وقت متزامن مما أدى إلى حدوث حالات من الاستنزاف الكبيرة للقوة القتالية البشرية التابعة للنظام، فاستناداً لمضمون تقرير نشره «المرصد السوري لحقوق الإنسان» في مطلع شهر سبتمبر ٢٠١٤ م، أشار إلى مقتل ٢٣٦٦ عنصراً من قوات النظام خلال فترة شهرين فقط (الفترة الزمنية الممتدة من بداية شهر تموذج ٢٠١٤ وحتى نهاية شهر آب / أغسطس)، بينهم أكثر من ٨٠٠ قاتلوا في المواجهات العسكرية المباشرة مع قوات تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش)، أو قصوا «إعداماً أو ذبحاً» على يد التنظيم في حمص والرقة. في الوقت نفسه لا يزال مصير مئات المفقودين من الجنود مجهولاً منذ سقوط مطار الطبقة العسكري التابع للنظام خلال الفترة الزمنية ذاتها وهي أعداد من المفترض أنها لم تدخل في إحصائيات القتلى من قوات النظام إلى حين التيقن من مصيرهم.

وهذا التقرير لا يمثل إلا عينة لما يجري على أرض الواقع، ولا يعكس إلا جزءاً صغيراً من صورة كبيرة لما يواجهه قوات النظام من تحديات في قضية الخسائر البشرية الكبيرة في صفوف قواته، ولا توجد حتى اليوم إحصائيات دقيقة، أو تقارير يمكن الاعتماد عليها تعكس الحجم الحقيقي لخسائر العنصر البشري التي مُنيت بها قوات النظام منذ اندلاع الثورة السورية المسلحة في أوائل عام ٢٠١١ م، وفي نهاية شهر آب / أغسطس اصدر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» معلومات نسبها إلى مصادر موثوقة وصفت بكونها من «ضباط في شعبة التنظيم والإدارة، في الجيش والقوات المسلحة التابعة للنظام» تشير إلى

في أبريل ٢٠١٤ م، قامت قوات الحرس الجمهوري بحملة منظمة من أجل تجنيد عناصر جديدة في صفوفها ، بعد مواجهة قوات الحرس نقصاً خطيراً في مجموعها البشري نتيجة لعوامل متعددة، لذلك قامت قيادة قوات الحرس الجمهوري بحملة لاحث أبناء الطائفة العلوية، وطوائف الأقليات الأخرى وخاصة الأقلية المسيحية من أجل الانخراط والتطوع في الخدمة ضمن وحدات الحرس الجمهوري، وكانت حملة الترويج للتطوع تتوقف اللغة الطائفية - الدينية منادياً «أحفاد الكرار» و«أبناء عيسى» للتطوع للدفاع عن الوطن ، وتم توزيع مطبوعات الحملة الترويجية في مناطق الأقليات العلوية والمسيحية ، حيث عثرت عناصر المعارضة على هذه المطبوعات في منطقة تشاينا بعد تحريرها. وكانت وسيلة الإغراء الأخرى هي التلویح بدفع رواتب عالية وامتيازات مالية كبيرة للمتطوعين الجدد تبلغ أربعين ألف ليرة سورية شهرياً، وعقود عمل مضمونة لمدة سنتين ، ولكن من المعتقد أن هذه الحملات الترويجية لم تواجه النجاح المطلوب ولازال قوات النظام تعاني من مشكلة شح العنصر البشري المقاتل. وتعود مشكلة شح العنصر البشري المقاتل إلى بروز عوامل متعددة ساهمت بشكل فعال في تعزيز المشكلة التي يواجهها النظام ومنها:

نسبة الاستنزاف البشري العالية نسبياً ضمن قوات النظام

هذه الظاهرة شهدت تصاعداً كبيراً في فترات زمنية محددة نتيجة لتوسيع رقعة العمليات العسكرية أو تعدد الجبهات القتالية في

الثورة السورية في أوائل عام ٢٠١١ م، لم يتم تسريح معظم المجندين الذين مكثوا فترة إضافية تجاوزت حتى الآن خمس سنوات.

لذلك فإن أغلب حالات الفرار ناتجة عن استمرار الخدمة الإلزامية لفترة أطول من الفترة المقررة قانوناً (٢٤ - ٢٦ شهراً)، وإغلاق أبواب التسريح من الخدمة العسكرية إلى أجل غير مسمى، وارتفاع مخاطر الموت أو الأسر خلال العمليات القتالية، وصعوبة ظروف العمل والمعيشة، وعدم الإيمان بأهداف النظام أو حتى التعاطف مع أهداف الثوار. لذلك شهدت وحدات القوات المسلحة التابعة للنظام ظاهرة اختفاء العناصر الذين ذهب معظمهم إلى مدنهم الأصلية، ومنهم من انضم إلى موجات النازحين خارج القطر (الأردن أو تركيا)، ومعظم أفراد هذه الفئة لم ينضموا إلى قوات الثوار واكتفوا بالهروب من الوحدات العسكرية التابعة للنظام، وقد ظهر مؤخراً مصطلح عن حالات تسمى في الجيش «تشكيل فرار»، وتعني هروب المجندي من مكان خدمته، غالباً إلى مناطق تقع خارج سيطرة الدولة، وأحياناً إلى خارج البلاد.

ظاهرة الهروب من الخدمة العسكرية الإلزامية

هي ظاهرة أخرى ساهمت بشكل كبير في إضعاف البنية العسكرية للنظام، فنظام التجنيد الإجباري (الخدمة العسكرية الإلزامية) أصبح شبه منها، فالمدن التي خرجت عن سيطرة النظام (وتمثل أكثر من نصف البلاد) لم يعود يوجد فيها نظام تجنييد بأي شكل من الأشكال، والمناطق التي لا زالت خاضعة لسيطرة النظام شهدت انخفاضاً قارباً نسبه ٧٨٥٪ في عدد المكلفين للخدمة الذين انضموا إلى الخدمة العسكرية الفعلية، والمدن الوحيدة التي لا زالت تطبق نظام التجنيد الإلزامي هي مدن الساحل السوري (أي مناطق تمركز الأقلية العلوية).

وعلى ما يبدو أن النظام وأجهزته الأمنية تقف عاجزة عن التعامل مع هذه الظواهر الثلاث التي أدى إلى حدوث شح خطير في العنصر البشري المقاتل (الانشقاق، الفرار الميداني، رفض الخدمة العسكرية)، والوسيلة الوحيدة المتبقية هي إما تقديم الاغراءات المالية لجذب مزيداً من المتطوعين، أو الاستجادة بالحسن الطائفي للمواطن السوري، خاصة ضمن أبناء الأقليات المذهبية، وخاصة الأقلية العلوية.

التدخل العسكري الخارجي ضد «الإرهاب»

برز خلال شهر تموز / يوليو اختيار جديد يقوم على التدخل الخارجي المقيد بقيود متعددة تحت مظلة «التحالف

أن خسائر قوات النظام حتى منتصف عام ٢٠١٤ م، بلغت أكثر من ١١٠ ألف قتيل، منهم ٧٥ ألفاً من صفوف القوات النظامية التابعة للنظام، يضاف إليها حجم خسائر قوات الدفاع الوطني، واللجان الشعبية المسلحة الموالية للنظام، والتي تعرف بـ «الشبيحة»، والتي تقدر بنحو ٤٠ ألف قتيل، ليكون المجموع الكلي يتجاوز ١١٠ ألف من القتلى، وأضعاف هذا الرقم من الجرحى والمصابين الذين تم اخراجهم من الخدمة العسكرية الفعلية لأسباب مرضية.

ظاهرة الانشقاقات ضمن المؤسسة العسكرية

قادت عدداً كبيراً من العناصر العسكرية وعلى جميع المستويات والرتب إلى التمرد على النظام والانضمام إلى قوات الثوار، حيث كانت هذه الظاهرة منتشرة بشكل واسع في الأشهر والسنوات الأولى من اندلاع الثورة رغم انخفاضها الملحوظ مع استمرار الثورة وعجزها على الانتصار أو الحسم مما أدى إلى انخفاض الروح المعنوية بين داعمي مشروع الثورة، وحدث ظاهرة التردد في الانشقاق خوفاً من عقاب النظام وأجهزته الأمنية، أو خوفاً من عدم قدرة الثورة في تحقيق الانتصار النهائي على النظام مما قد يقود لعودة

القدرة الانتقامية للنظام من معارضيه، ولا توجد إحصائيات دقيقة لعدد العناصر السورية التي انشقت عن المؤسسة العسكرية للنظام لكن العناصر المنشقة موزعة بشكل عشوائي وغير ثابت بين البقاء داخل سوريا أو الفرار إلى دول الجوار، وانشرت معلومات عام ٢٠١١ م، مفادها انشقاق أكثر عشرة آلاف عن المؤسسة العسكرية السورية، وفي نهاية عام ٢٠١١ م، قدر النقيب عمار الواوي قائد كتيبة أبيايل في حلب عدد المنشقين من القوات المسلحة بأكثر من ٢٥ ألفاً من كافة الرتب العسكرية، وفي بداية عام ٢٠١٢ م، قدر مصدر أردني وجود أكثر من سته آلاف من المراتب العسكرية التي أعلنت انشقاقها عن النظام على الأراضي الأردنية فقط.

ظاهرة الهروب من الخدمة الميدانية الفعلية

قادت هذه الظاهرة عدداً كبيراً من عناصر القوات المسلحة التابعة للنظام إلى الهروب من الواقع العسكري والاختفاء عن، أنظار السلطة، فالكثير من جنود الجيش السوري هم اليوم في وضع «الاحتفاظ»، وهو إجراء تتخذه قيادة القوات المسلحة عادة في الأوضاع الاستثنائية ومنها حالات الحرب يعني الاستمرار في الخدمة العسكرية بعد انتهاء موعدها القانوني. ومنذ اندلاع

تشكيل قوات برية جديدة للمعارضة غير وارد قريباً ولا يمكن الاعتماد على هذا السيناريو

المسلحة. فعلى ما يبدو إن العمل الجوي لا يستند على خطة موحدة ومنسقة هدفها تحرير الأرض من سيطرة الجماعات المتطرفة (الجماعات الإرهابية).

- يبدو من قائمة الأهداف التي تعرضت للهجمات الجوية القوى التحالف، أن أحد أهداف العمل الجوي الأساسية هو مهاجمة وتدمير «البني التحتية» للجماعات الإرهابية داخل الأرض السورية. لذا شملت قائمة الأهداف التي تم مهاجمتها، موقع يفترض كونها موقع قيادة وسيطرة للجماعات الإرهابية، معسكرات ومراكلز التدريب، موقع تخزين الأسلحة والأعتدة، والواقع ذات المخانق الاقتصادية وعلى رأسها حقول النفط والغاز بجانب مصافي النفط المفترضة. ولكن المجموعات المتطرفة لا تمتلك بنية تحتية واسعة، لذا فإن العمل العسكري الجوي له محدودية في التأثير.

- كان من المفترض أن العمل الجوي العربي – الغربي المشترك للتحالف الجديد في المجال الجوي السوري أن يفرز «منطقة حظر طيران» فعلية، تمنع طائرات النظام من التحليق في الأجواء السورية. فالمفترض أن الطائرات الغربية وخاصة الأمريكية لن تتوارد في الأجواء السورية بجانب طائرات النظام، لكن هذا الأمر يشكل تهديداً محتملاً لهذه الطائرات، خاصة في ظل إعلان النظام السوري عن عدم الموافقة على هذا النوع من التدخل الجوي الخارجي، وإصدار التهديدات بالتعامل مع أي خرق للمجال الجوي السوري. ولكن المعلومات المتوفرة منذ بداية الحملة الجوية تشير إلى استمرار استخدام النظام لطائراته، وخاصة طائرات الهليوكوبتر، واستخدام الطائرات المقاتلة في عمليات الجبهة الجنوبية. رغم وجود انخفاض ملحوظ في عدد طائرات النظام وعدد الغارات التي يقوم بها ضد مواقع الثوار. ومن الممكن الاستنتاج أن الولايات المتحدة، عبر عدم الاعتراض على عمليات سلاح طيران النظام المتزامنة من عمليات التحالف، قد أنسست قواعد الصراع والتي مفادها أن عمليات التحالف العربي – الغربي في المجال الجوي السوري لا تشمل قرار إعلان «منطقة حظر طيران» لذا فإن سلاح الجو التابع للنظام لا زال فعالاً ولو بشكل محدود وبدرجة عالية من الحذر، ولكنه لم يخرج من المعركة كما كان متوقعاً.

ضد الإرهاب». وكان اجتياح تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لمحافظة الموصل العراقية يوم ٦ حزيران ٢٠١٤ الأثر الكبير في تأسيس التحالف الدولي الجديد. وجاء هذا العمل التدولي مقيداً بالقيود التالية:

- هو عمل تدولي مقتصر بشكل حصري على سلاح الجو (استبعاد استخدام القوات البرية)
- يعتمد العمل الجوي افتراضاً على الأطراف المحلية في سوريا لتقديم الأسناد الأرضية
- إن هدف العمل التدولي هو محدد بمحاربة الإرهاب (الجماعات المتطرفة)، وليس اسقاط النظام السوري.
- إنه عمل يشمل ساحتى العمليات السورية والعراقية بالتزامن (انطلاقاً من هدف مكافحة الإرهاب)
- إنه عمل لا حدودية زمنية واضحة له، لذا يفترض أنه عمل عسكري مستمر لفترة طويلة. ويحمل مثل هذا العمل توقعات سلبية وإيجابية. فعدم وجود « إطار زمني » للعملية العسكرية يعني أنها قد تستمر فترة طويلة، في نفس الوقت فإن عدم وجود « إطار زمني » يعني أن هذه العملية من الممكن أن تتوقف في أي لحظة تحددها الدولة الرئيسية في التحالف.
- إن النية لتشكيل قوات برية جديدة من قوى المعارضة السورية تقوم بمهمة الأسناد الأرضية تحت غطاء الحماية الجوية، هو مشروع طويل الأمد، ولا يمكن الاعتماد عليه في هذه المرحلة. ففكرة تجنيد عدة آلاف من المقاتلين وتدريبهم خارج سوريا ثم إدخالهم إلى البلاد من أجل المساعدة في الضغط على النظام هي فكرة لازالت نظرية. وترجمتها إلى واقع عملي مؤثر ميدانياً ستستغرق وقتاً طويلاً.

تحديات ونتائج التدخل الجوي المقيد المحتملة

- العمل الجوي المنفرد لا يتجاوز كونه «عمل اسنادي» وليس «عمل تحريري»، أي أن هدف التدخل الجوي الخارجي هو توفير الغطاء الجوي للعمليات العسكرية الجارية على الأرض. ولكن التحدي الحقيقي الذي يجعل هذا التدخل ذو تأثيرات محدودة هو انعدام التنسيق بين القيادة التي تقوم بالعمليات الجوية (التحالف العسكري العربي – الغربي) من جهة، والقيادات الميدانية على الأرض من جهة أخرى، ومعظمها من فصائل المعارضة السورية

الأزمة السورية:

حرب بلا نهاية وأفق سياسي مأزوم

على مدى ستين عاماً (١٩٥٥ - ٢٠١٥)، أكمل التاريخ دورته بشأن وضع سوريا الإقليمي. فقد انتقلت من كونها «ساحة» للصراع الإقليمي وتنافس مصر والعراق وتركيا على بسط نفوذها فيها، إلى قيامها بدور فاعل ونشط ومؤثر في فترة حكم الرئيس حافظ الأسد والذي جعل سوريا لاعباً إقليمياً مهماً في حقبتي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، ثم عادت مرة أخرى منذ مارس ٢٠١١ إلى وضعها الأول كساحة للصراع وكموضوع للتنافس الدولي والإقليمي.

د. علي الدين هلال*

النصرة لأهل الشام ذات الصلة بتنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش). إضافة إلى جيش الإسلام، وجيش الصحابة، وجيش المجاهدين، وجيش الفتح، والجبهة الإسلامية، وكتيبة أبي عبيدة الجراح، وغيرها من الميليشيات الجهادية.

علوم الحرب: التجاذبات الدولية والإقليمية

لم يكن هذا التفتت التنظيمي تعبيراً عن انقسامات محلية بقدر ما كان تمثيلاً للصراع والتنافس بين مصالح أطراف دولية وإقليمية سعي كل منها - لأسباب مختلفة - لاسقاط النظام الحاكم، ووفرت الدعم العسكري السياسي لهذه التنظيمات لتحقيق هذا الهدف. وفي مواجهة ذلك، ظهرت أطراف إقليمية دولية تتمثل مصالحها في الحفاظ على النظام الحاكم واستمراره.

فتقف الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي عموماً في صف إسقاط النظام، وقدمت السلاح والمال والتدريب لدعم قدرات تنظيمات المعارضة. وفي هذا السياق، يتسم الموقف التركي بخصوصية، وذلك بسبب كون تركيا دولة جوار مباشر، وأنها الدولة التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين السوريين، فضلاً عن مخاوفها من استغلال أكراد سوريا الموقف الراهن لدعم

تهدف هذه الورقة إلى عرض السمات المميزة للحرب الدائرة في سوريا على مدى السنوات الأربع الأخيرة والتي تجعلها عصية على الجسم العسكري أو الحل السياسي، كما تدرس فرص الوصول إلى حل سلمي مع إشارة إلى أهم عناصره وعرض لوجهة النظر الرسمية المصرية في هذا الشأن.

التفتت التنظيمي والفكري للمعارضة

على منوال المقاومة الفلسطينية، تسم المعارضية السورية بتنوع التنظيمات، وتتنوع مشاربها السياسية والمذهبية، واختلاف مصادر تمويلها المالي ودعماً العسكري وتأييدها السياسي. وهو ما أدى إلى بروز أنماط مختلفة من التنافس والصراعات فيما بينها. فتنظيمات المعارضة السورية تقسم إلى مدنية دينية، وتقسم كل فئة بدورها إلى عديد من الجماعات والميليشيات. فعلى جانب المعارضية المدنية، يبرز دور الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، والحكومة المؤقتة، وهيئة التنسيق الوطني في المهجـر، والجبهة الشعبية للتغيير السـلمي، فضلاً عن الجيش الحر والأحزاب الكردية المشاركة في المعارضة وأبرزها الهيئة الكردية العليا. وعلى جانب المعارضية الجهادية الدينية، يبرز دور جبهة

مصر مع الحـلـ السـلـمـيـ لـصـالـمـ كـلـ الأـطـرافـ
وـإـقـاـمـةـ دـوـلـةـ مـدـنـيـةـ مـوـحـدـةـ وـنـظـامـ جـدـيدـ

ملف العدد

تم توجيه الدعوة إلى رئيس الأئتلاف الوطني لإلقاء كلمة سوريا ضد داعش دفعت الدولة التركية في نهاية يونيو ٢٠١٥ إلى بحث

ومن مؤشرات عولمة الحرب، مشاركة عناصر أجنبية فيها سواء في صف المعارضة أو النظام. وحسب تقدير المركز الدولي للدراسات التطرف والعنف السياسي بكلية كنجز بجامعة لندن ففي يونيو ٢٠١٤ اشتراك حوالي ١٢ ألف مقاتل من ٨١ دولة في القتال في صفوف تنظيمات وميليشيات المعارضة. وتتمثل هذه المشاركة طفرة نوعية في عولمة الحروب الداخلية وفي الانتشار العابر للحدود للتنظيمات الجهادية. وذلك مقارنة بالخبرات السابقة في أفغانستان والشيشان والبوسنة والهرسك، بحيث أصبحت سوريا مركزاً للحركة الجهادية العالمية.

وتجدر بالذكر، أن نبيل فهمي وزير الخارجية المصري خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٤ علق على هذا الحجم الهائل من التدخلات برفضه أن تكون سوريا «فريسة للتدخلات الخارجية» وذلك على هامش مشاركته في مؤتمر وزراء الخارجية العرب في سبتمبر ٢٠١٣.

تدمير المكان والإنسان

ترتب على استمرار الحرب تكلفة مادية وبشرية هائلة، فقد أدت إلى تدمير كامل للبنية التحتية المادية والاجتماعية، وتراجع تطور مؤسسات المجتمع إلى الخلف عقوداً عديدة، وتدمير الآثار وبعض المدن التاريخية مثل «تدمر» والاعتداء على الكنائس القديمة وإجبار الأقليات المسيحية على الرحيل. وكلها خسائر لا يمكن إصلاحها بسهولة حتى مع توافر الإمكانيات المادية. وأدى استمرار الحرب إلى إلحاق أضرار جسيمة بالاقتصاد السوري وبمستوى معيشة السوريين، والتي تمثلت في ارتفاع الأسعار وزيادة مؤشرات الفقر المدقع والبطالة، وتدهور الخدمات العامة كالتعليم والصحة.

وأدى كل ما سبق إلى إجبار ما يزيد على أربعة ملايين سوريا إلى اللجوء إلى دول أخرى، وذلك حسب تصريح السيد أنطونيو جوتيريس المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بيان له بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٥، ووفقاً للبيان فإن ٤٠ مليون سوريا لجأوا إلى تركيا، إضافة إلى عدد ٧٦ مليون سوريا اضطربتهم ظروف الحرب إلى النزوح من أماكن إقامتهم إلى مدن وأماكن أخرى في داخل سوريا.

استمرار الحرب واستعصاء الحل السياسي

يؤدي استمرار الحرب إلى آثار سلبية وخيمة على الأمن

كيانهم الذاتي مما يمثل تشجيعاً للاتجاهات المماثلة في صفوف أكراد تركيا. وبالفعل فإن الانتصارات الكردية في شمال سوريا استخدمت القوة المسلحة لإنشاء منطقة آمنة في سوريا على طول الحدود بين البلدين، ووافق كل من البرلمان التركي ومجلس الأمن القومي على حق أنقرة في التصرف المنفرد إذا ما تعرض الأمن القومي التركي للخطر في هذه المنطقة. كما أعلنت أنقرة في نفس الفترة عن عزمها تدريب عناصر من جبهة النصرة باعتبارها أكثر اعتدالاً مقارنة بداعش، وذلك بموافقة وتنسيق مع الولايات المتحدة.

وعلى الجانب الآخر، التزمت روسيا وإيران بدعم النظام الحاكم وضمان استمراره، وشاركت قوات من حزب الله اللبناني في القتال في صف النظام، وتزداد هذه المشاركة عندما يتعرض الجيش لهزائم من المعارضة. كما شاركت عناصر من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني في القتال بأدوار تدريبية وخططية، وشاركت الميليشيات العراقية الشيعية في دعم النظام حتى منتصف ٢٠١٤ عندما سارعت بالعودة إلى بلادها بعد تدهور الوضع العسكري في العراق وسيطرة داعش على مناطق واسعة فيه، وترددت تقارير بشأن مشاركة عناصر أقفارنية شيعية في القتال لصالح النظام.

وترى إيران أن استمرار النظام الحاكم في سوريا هو أمر جوهري له موقع الأولوية في استراتيجيةها الإقليمية، بحيث تعتبر العلاقة الإيرانية - السورية هي شراكة استراتيجية وليس مجرد تحالف تكتيكي. لذلك، فمن الأرجح أن يستمر الموقف الإيراني في دعم النظام السوري.

وتطورت المواقف الأمريكية والروسية تجاه الأزمة وفقاً لتوازن القوى على الأرض، وخصوصاً مع الانتصارات العسكرية لتنظيم داعش في سوريا والعراق، وبالعلاقات الثنائية بينهما بشأن موضوعات عالمية أخرى كالازمة الأوكرانية والمفاوضات مع إيران بشأن برنامجها النووي. وتعاونت الدولتان بخصوص تدمير السلاح الكيميائي السوري، وتغير الموقف الأمريكي أكثر من مرة بشأن مستقبل النظام الحاكم وبشار الأسد.

وعلى المستوى العربي، اتخذت جامعة الدول العربية قراراً بتجميد عضوية النظام السوري في مجالسها، كما اتخذ مجلس التعاون لدول الخليج العربية موقفاً حاسماً ضد النظام، وفي مؤتمر القمة العربية مارس ٢٠١٣ الذي استضافته قطر جلس معاد الخطيب رئيس الأئتلاف الوطني وقتذاك على مقعد سوريا، وفي مؤتمر القمة التالي في مارس ٢٠١٤ الذي استضافته الكويت

هذا الاعتقاد فمن الأرجح استمرار الحرب، ويؤدي ذلك إلى استمرار الحلقة الدموية المفرغة للصراع المسلح، مع أن الأرجح هو استمرار حالة «الجمود الاستراتيجي» و«عدم الحسم» في الميدان، فلا النظام يقدر على هزيمة المعارضة عسكرياً ودحرها، ولا المعارضة المسلحة تقدر على هزيمة النظام واستطاهه، وهذا ما تشير إليه التحقيقات الميدانية لصحفيين غربيين زاروا سوريا مؤخراً مثل مقال روبرت فيسك في جريدة الجارديان البريطانية بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠١٥، ومن الأرجح أيضاً أن القوى المؤيدة للمعارضة لن تسمح بالاحتمال الأول، وأن القوى المؤيدة للنظام لن تسمح بدورها بالاحتمال الثاني.

لذلك، فشلت جميع الجهود الدولية للوصول إلى حل تفاوضي، ولم تنجح مبادرات مبعوثي الأمم المتحدة وهم كوفي عنان، والأخضر الإبراهيمي، وستيفان دي ميستورا على إقناع أطراف الصراع بحل سياسي، ووصل مؤتمر جنيف-١ في ٢٠١٣ وجنيف-٢ في ٢٠١٤ إلى طريق مسدود. كما لم تصل المباحثات التي أجرتها موسكو مع أطراف من النظام والمعارضة إلى نتائج محددة، واستمرت اتصالات القاهرة للتنسيق بين أطراف من المعارضة للوصول إلى حل سياسي مقبول دون الأهداف المرجوة.

يرجع هذا الفشل إلى غياب الظروف الموضوعية لإنجاز الحل السياسي السلمي، فهذا الحال يغدو ممكناً عندما يدرك أطراف الصراع عدم إمكانية هزيمة الطرف الآخر عسكرياً، أو عندما يتم إنهاك أحد الطرفين واستنزاف قدرته إلى الحد الذي يجد فيه أن تكلفة استمرار الحرب أصبحت أكبر من أي مكاسب أو فوائد متوقعة. و كنتيجة لذلك، ظلت مواقف النظام والمعارضة ثابتة ومتباعدة عن بعضها البعض، ولم تتمكن الجهات الدبلوماسية من مناقشة القضايا الجوهرية المسألة لاستمرار الصراع.

وعبر عن ذلك المبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي في تقريره عن نتائج مؤتمر جنيف-٢ من «إن إجراء جولة ثالثة من المفاوضات لم يعد أمراً ذا جدوى إلا إذا تم الاتفاق على نقطتين رئيسيتين وإجراء مفاوضات متوازية بشأنها»، وتشير النقطة الأولى إلى تشكيل هيئة الحكم الانتقالي وتحديد اختصاصاتها ونوعيتها، والثانية إلى موضوع الانتخابات الرئاسية بعد انقضاء ولاية الرئيس بشار الأسد، ولعل الإبراهيمي اعتقد أن ترشيح شخصية سياسية من داخل النظام - غير الأسد - تتمتع بقبول أوسع يمكن أن يكون بداية لتحرير الموضع دبلوماسياً ودراسة النقطة الأولى بشكل أكثر جدية. وجاء قرار بشار الأسد بإعادة

العربي وأمن الخليج، فقد أوجدت «ساحة عالمية» للصراع المسلح في قلب المنطقة العربية، والتي يمكن أن تطرح تأثيراتها السلبية على الدول العربية الأخرى.

فمن ناحية أولى، تجذب أفكار التنظيمات الجهادية المتشددة أعداداً من الشباب العربي، وتكتسبهم مهارات قتالية يعودون بها إلى أوطانهم لكي يمارسوا فيها أنشطة قتالية مماثلة. وهي من ناحية ثانية، توجد البيئة المناسبة لانتشار السلاح، وخصوصاً الأنماط المتقدمة منه، بين الأفراد والجماعات وانتقامه عبر الحدود.

ومن ناحية ثالثة، تتمي الحرب بإعداد وقدرات ميليشيات عسكرية محترفة تمثل مصالحها في استمرار القتال سواء في سوريا أو غيرها.

ومن ناحية رابعة، أدى تعدد نفوذ داعش وسيطرته على أراضٍ واسعة في سوريا والعراق إلى اعتبار البلدين ساحة حرب واحدة، وجعلت من الصعب للغاية إلحاق الهزيمة بداعش في العراق في ظل استمرار ظهير له في سوريا. أضف إلى ذلك توسيع نفوذ داعش عربياً وإفريقياً، وإعلان عدد من التنظيمات الجهادية اعتمادها بدولة الخلافة وبقيادة أبي بكر البغدادي، والتزامها

بتوجيهاته وقيامها بأعمال إرهابية ضد المساجد الشيعية في اليمن والسودان والكويت وأنشطة أخرى في ليبيا ومصر وتونس. واستخلص بعض الباحثين من هذه التطورات أن تنظيم داعش خرج عن سيطرة مؤيديه ومموليه. ولعل هذا الاعتبار هو ما دفع السيد مايكل فاللون وزير الدفاع البريطاني إلى اقتراح قيام سلاح الجو البريطاني بتوجيه ضربات لداعش في سوريا أسوة بدوره في العراق، وجاءت تصريحاته التي نشرتها جريدة الجارديان البريطانية في ٣٠ يوليو ٢٠١٥ في أعقاب مصرع سائحاً بريطانياً نتيجة لعمل إرهابي خطط له داعش ونفذته في تونس.

ورغم هذه التهديدات والمخاطر، فالمشكلة أنها إزاء حرب أصبح لبعض أطرافها مصلحة في استمرارها، فهي حرب لا يمكن وقفها كما لا يمكن الوصول إلى حل سياسي لها، وذلك بحكم تعدد واختلاف الأطراف والمصالح الدولية والإقليمية المنخرطة فيها، والتزامها بالاستمرار في تقديم العون العسكري والسياسي والمالي للنظام أو المعارضة. كما لا توجد مؤشرات على حدوث تغير جوهري في مواقف تلك الأطراف، وذلك بهدف الوصول إلى حل وسط.

ويرجع ذلك إلى استمرار اعتقاد كل طرف بإمكانية هزيمة الطرف الآخر في ساحة القتال والانتصار عليه، وطالما استمر

علومة الحرب في سوريا: ١٢ ألف مقاتل

من ٨١ دولة في صفو الحرب السورية

الضروري الحفاظ على التكامل الإقليمي ووحدة أراض الدولة السورية وعدم السماح بتفكيكها أو تقسيمها إلى دويلات، لأن ذلك سوف يكون مصدراً للتهديد وعدم الاستقرار، خاصة في ضوء أن القوى الأكثر قدرة من الناحية العسكرية والتي سوف تسيطر على هذه الكيانات السياسية هي تنظيمات جهادية عنيفة مارست حتى صنوف البربرية البدائية ويتسم فكرها بالطرف وإهانة الحق في الحياة، وليس القوى المعتدلة أو المدنية. وبرز هذا الإدراك في خطاب السياسي أمام مؤتمر القمة العربية عندما حدد أولويات التهديد لأمن الدول العربية في الإرهاب والتطرف الديني - الطائفي وعدم الاستقرار.

ولا يتعارض مع وحدة الدولة السورية إقرار الحقوق الثقافية للأكراد السوريين وتمتعهم في المناطق التي يشكلون فيها أغلبية عددياً، بعض اختصاصات الإدارة الذاتية وذلك في إطار التعايش مع العرب ووحدة الدولة السورية.

والى جانب ذلك، يمكن إضافة عنصرين آخرين هما:

٤- إعادة تعمير سوريا، ففي أعقاب الصراعات المسلحة تصبح مهمة الإعمار وإعادة البناء جزءاً من الحل، ومن الأرجح أن هذه المهمة سوف تتطلب أموالاً هائلة، وسوف يكون من المنطقي أن الأطراف التي رعت الصراع المسلح بحكم توجهاتها ومصالحها أن تكون مرشحة للإسهام في إعادة بناء الاقتصاد ومؤسسات المجتمع السوري حفاظاً على هذه المصالح.

٥- الدور الإقليمي لسوريا، فمن الأهمية بمكان، أن يتضمن الحل تصوراً للدور سوريا الإقليمي سواء فيما يتصل بعلاقتها مع لبنان وإنها أية موضوعات عالقة تتصل بالحدود وغيرها من الموضوعات، أو فيما يتعلق بإحياء وتشييط الدور السوري في النظام العربي وتحقيق التوازن الإقليمي.

*أستاذ العلوم السياسية- جامعة القاهرة

ترشيح نفسه ليكرس الأمر الواقع ويدعم عناصر استمرار الأزمة. فعندما أعلن قراره بالترشح لفترة ولاية جديدة في ٢٨ أبريل ٢٠١٤، لم يجد الإبراهيمي فائدة من استمرار جهوده وتقدم باستقالته في ١٤ مايو من نفس العام.

هـ. آفاق الحل السياسي

أيًّا كان الأمر، فإن كل صراغ مسلح لابد أن ينتهي ويجلس أطرافه على مائدة المفاوضات، ويساعد على الوصول إلى حل سياسي وضوح عناصر هذا الحل وشعور الأطراف - المباشرة والإقليمية والدولية - المختلفة بأنها تحمي قدرًا من مصالحها الأساسية ولا تمثل خطراً جسیماً على أمنها، وأنها تسهم في تحقيق الاستقرار والأمن الإقليمي.

ويمكن تحديد أهم عناصر هذا الحل من وجهة النظر الرسمية المصرية كما تبلورت في تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي وخاصة في حواره مع جريدة الشرق الأوسط في ٢٨ فبراير ٢٠١٥ وخطابه أمام مؤتمر القمة العربية في القاهرة في مارس من نفس العام فيما يلي:

١- ضرورة الوصول إلى حل سياسي سلمي، وأن هذا «الحل لن يكون لصالح طرف واحد ولكن لكل الأطراف» أي للمعارضة وخلفائها والنظام وخلفائه.

٢- دعم تطلعات الشعب السوري في إقامة دولة مدنية ديمقراطية، والتي تقوم على أساس مبادئ المواطنة واحترام حقوق الإنسان، وأن يتم إقامة النظام الجديد عبر مرحلة انتقالية يشترك فيها كافة مكونات المجتمع السوري، وأن يتم خلال هذه المرحلة تفكك وحل الميليشيات العسكرية، وجمع سلاحها، وإنشاء جيش وطني، وذلك لأن وجود هذا الجيش سوف يكون الضمانة الرئيسية لوحدة الدولة، وهي العنصر التالي من الحل.

٣- وحدة الدولة السورية، ففي ظروف انتشار الحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية فمن

الهوامش

١ - خلافاً لذلك، تجنبت مصر دعوة المعارضة لحضور مؤتمر القمة الذي استضافته في مارس ٢٠١٥.

The International Centre for the Study of Radicalization and Political Violence. Kings college. University of London -٢

سوريا: مرحلة ما بعد الأسد وأنعكاساتها على دول الجوار السوري

دخلت الأزمة السورية في عامها الرابع ولا تبدو في الأفق التسوية السياسية حتى الآن، النظام السوري يمارس القتل والتدمير باستعمال القوة الجوية والبراميل المتفجرة، وتتقدم قوات المعارضة في الشمال والجنوب. حاولت المعارضة السورية المقاتلة تجميع صفوفها، فتم تأسيس جيش الفتح من تحالف عدة فصائل إسلامية مسلحة، في مقدمتها جبهة النصرة، منطقة ادب شمال غرب سوريا، وفي منطقة درعا بالجنوب السوري، تشكل أيضاً جيش الفتح من عدة فصائل منها حركة النصرة، ولكن جيش الفتح والنصرة يواجه تحدياً آخرًا من فصائل ترفض النصرة والفصائل المتحالفة معها، ففصائل الجيش الحر أصدرت بيانات عديدة تندد بالنصرة ورفضها التام للفكر المتشدد الذي تتبناه.

د. احمد سليم البرصان*

فالصراع عليها منذ بداية الاستقرار، فالخبير البريطاني الراحل باتريك سيل في كتابه Syria: The Struggle for Syria (1965)، بين مدى حدة الصراع الدولي والإقليمي على سوريا، فالاستخبارات الأمريكية (CIA) هندست انقلاب حسني الزعيم في مارس ١٩٤٩ (رئيس أركان الجيش السوري آنذاك) وتم اعتقال رئيس الجمهورية شكري القوتلي لتمرير خط التابلين TAPLINE لصالح السوري من أجل شركة أرامكو كان الزعيم في نظر الاستخبارات الأمريكية «جمهورية موز»، وبعد ستة أشهر دعمت الاستخبارات البريطانية سامي الحناوي بانقلاب عسكري في أغسطس، أي بعد ستة أشهر فقط، اسقطت حسني الزعيم وتمت تصفيته على طريق مطار المزة، ثم تبعه في ديسمبر نفس العام، انقلاب اديب الشيشكلبي بدعم أمريكي، ثلاثة انقلابات في تسعة أشهر، كان الصراع ب البريطاني أمريكي على جيوبولتيكا سوريا، ثم كان الصراع السوفيتي - الأمريكي على سوريا ومع مجئ حافظ الأسد بانقلابه كانت علاقته مع الولايات المتحدة رغم تسلحه من الاتحاد السوفيتي، فقد كان يؤدي دوره بذكاء سواء في لبنان أو مع منظمة التحرير الفلسطينية.

واعتبرت قيادة جيش اليرموك إحدى الفصائل السورية، أن الجبهة الجنوبية هي المكون العسكري الوحيد الممثل للثورة السورية في الجنوب السوري، والملاحظ سواء في الجبهة الجنوبية أو الشمالية أن الاختلافات بين الفصائل السورية أحد العوامل التي تطيل من بقاء النظام السوري، فالدولة الإسلامية (داعش) في صراع مع النصرة، والنصرة في صراع مع الجيش الحر، وحسب تقرير مدير الاستخبارات الأمريكية في فبراير ٢٠١٤، فإن عدد أفراد الفصائل المقاتلة في سوريا ما بين ١١٠ - ١١٥ ألفاً موزعة على ١٥٠ فصيل سوري، وهذه الفصائل لها ارتباطاتها الإقليمية والدولية مما يعقد الأزمة السورية باختلاف الفصائل فيما بينها، و يجعل الحل السوري مرتبطة بالتوافق الإقليمي والدولي في ظل عجز كل من النظام والمعارضة عن حسم الموقف ، ولكن مهما كان الحل السياسي ، فقد يكون بشار الأسد خارج اللعبة السورية في حالة تفاقم الأطراف الدولية والإقليمية .

التعقيد الداخلي والصراع الإقليمي والدولي
إن الظاهرة السياسية السورية معقدة بجيوبولتيكا سوريا ،

إسرائيل الرابع في الأزمة السورية

بعد إنهاك جيش الأسد وتوتر حزب الله عسكرياً



يردد حلمه في سوريا الكبير، وكان اتحاد سوريا مع مصر عام ١٩٥٨ - ١٩٦١ وحتى انفصالها فيما لا يخرج عن سياسة الصراع الإقليمي على سوريا .

الصراعات الداخلية الحالية في الداخل السوري

إن الفصائل السورية المتصارعة حالياً بتعدها مختلفة ايديولوجياً وطائفياً وعرقياً ، والنظام الحالي طائفى بامتياز وارتبط مع إيران وحزب الله ، محور شيعي-علوي ، وهناك التيارات العلمانية منها الجيش الحر والطوائف المتعددة فيه ، والفصائل السننية أيضاً متصارعة ، هناك المعتدل والمطرف كما تطلق على بعضها ، تنظيم دولة الإسلامية (داعش) وحربها الضروس ضد جبهة النصرة والجيش الحر في الجنوب ، فتجد ألوية «سيف الشام» والجيش الأول ، وفجر الإسلام وجيش اليموك والنفيق الأول ترفض التعاون مع جبهة النصرة ، وعندما تشكل جيش الفتح في أدلب تكون من فصائل إسلامية متحالفه ، جبهة النصرة ، أحرار الشام ، جند الأقصى ، جيش السنة ، فيلق الشام ، لواء الحق وأجناد الشام ، هذه التسميات التي يظهر فيها البعد الديني ، ولكنها في خلافات وصراعات مما أضعف المعارضة وتقدمت شمالاً وجنوباً بعد أن شكلت تحالفات ولكنها مؤقتة وهشة ، وهذه الفصائل بتعدها تجعلها سهلة الارتباط والاختراق من الخارج سواء إقليمياً أو دولياً ، ولذلك تغير ميزان القوى يرتبط بتوافق إقليمي ودولي لدعم المعارضة

ونظرية على الصراع داخل في سوريا اليوم ، فله جذوره التاريخية . مع الاستعمار الفرنسي عندما قسمت سوريا إلى أقاليم وشجعت الأقلية العلوية (النصيرية) والدروز والإسماعيلية على الدخول في القوات المسلحة لتهبيش القيادات العسكرية السنوية فيما بعد ، وبالفعل عندما استقلت سوريا ومع الانقلابات العسكرية كان الصراع بين القيادات العسكرية ، واتخذت الأقلية من حزب البعث غطاء لنفوذها والحصول على الشرعية السياسية تحت شعارات ثورية ويسارية ، وبحل المستشرق والسفير الهولندي نيكولاوس فان دام في كتابه «الصراع على السلطة في تركيا : الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة (١٩٩٥)» هذا الصراع الطائفي على السلطة ، وبعد تهميش القيادات العسكرية من العائلات السننية العريقة في المدن السورية ، حدث الصراع بين القادة العسكريين الدروز والعلويين والإسماعيليين ، ثم تهميش هؤلاء ، فقد اعدم سليم حاطوم القائد الدرزي ، واصبح الصراع بين الضباط العلوين أنفسهم جناح صلاح جديد وجناح حافظ الأسد ، وفي عام ١٩٧٠ استطاع حافظ الأسد أن يفرض نفسه من خلال المؤسسة العسكرية بصفته وزير الدفاع وأن يسجن صلاح جديد وجماعته ، وبنى علاقته مع السادات الذي تولى السلطة بعد وفاة عبد الناصر ، وكانت القوى الإقليمية تتصارع على سوريا ، فكان نوري السعيد في العراق قبل انقلاب ١٩٥٨ في العراق يسعى لضم سوريا ، بينما كانت تركيا العضو في حلف الناتو كانت لها اطماعها في سوريا في الخمسينيات ، وكان الملك عبد الله الأول

الدولية ، فالصين مثلا رغم عدم مصالحها الجوهرية إلا أنها مع وحدة سوريا وعدم التدخل الخارجي فيها ، ومنذ عام ١٩٧١ وحتى ٢٠١٤ استخدمت حق الفيتو عشر مرات أربع منها في الأزمة السورية ، ولكن بقاء الأسد لن يكون حلا ، وقد يكون وجوده رمزاً ومرحلاً في الحل السياسي ؟ والسؤال ما انعكاسات الحل السياسي على الأطراف الإقليمية المحيطة بسوريا ؟

العراق وغياب الأسد

إن الحكومة العراقية الحالية في عهد حيدر العبادي ومن قبله نوري المالكي ، حكومة طائفية تنسق مع النظام السوري وعناصر شيعية عراقية تقاتل مع نظام الأسد ، ووجود حل فيدرالي يجعل الصراع الطائفي مستمراً في العراق ، ونجد تسييق من اجتماع وزراء داخليه إيران وسوريا والعراق ، وكان الاجتماع الثالث في بغداد في يونيو الماضي ، مما يعقد الوضع العراقي في صراع طائفي ظل سطورة في تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على المناطق السنية في العراق ، ويجعل الأكراد أقرب للانفصال بدعم أمريكي ، وتأييد إسرائيلي ، ولم تتدخل واشنطن ضد داعش إلا بعد دخولها المناطق الكردية ، فقيادات جبهة النصرة كانت تقاتل في العراق قبل تحولها لسوريا ، ولا شك أن الحل السوري سيكون له انعكاس طائفي في العراق باستمرار الدعم الشيعي للأسد وكوفيدرايلية سوريا فيها علوية على الساحل السوري ؟ والحل بدولة وفاق وطني ووحدة سوريا ودولة ديمقراطية وانتخابات حرة ونزيفة تحت إشراف دولي قد تكون أكثر إيجابية كمثال للعراق بدلاً من السياسية الطائفية لحكومة حيدر العبادي.

تركيا والتحدي الكردي- العلوية

إن الصراع الدائر في سوريا له انعكاسه بشكل واضح على الأمان القومي التركي ، ففي حالة حل الفيدرالية السورية ، إقليم علوية على الساحل السوري والأكراد في الشمال السوري ، فله تأثيره على أكراد تركيا وعلويتها وينمي الشعور العرقي الانفصالي ، ولذلك صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأنه لن يسمح بكيان كردي في شمال سوريا ، بل انعكس الوضع السوري على الانتخابات البرلمانية التركية التي جرت في السابع من يونيو من خلال انتقاد المعارضة لسياسة أردوغان في سوريا ودخول حزب الشعوب الديمقراطي الكردي لأول مرة في البرلمان التركي . ولكن الانعكاس الآخر هو البعد الديمغرافي في المناطق التركية المحاذية لسوريا حيث النزوح السوري لتركيا بسبب الحرب

التي يظهر أن القوى الرئيسية فيها جبهة النصرة ، الجيش الحر وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وجيشه الإسلام ، ولكنها في صراع فيما بينها ، والحقيقة أن النظام مستتر ، وسر البقاء الدعم الإيراني الروسي وخلافات المعارضة نفسها وتردد الموقف الأمريكي وغياب استراتيجية واضحة.

الموقف الروسي والأمريكي وتصورات الحد

رغم الاختلاف الظاهر بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة وحتى الصين ، فالقلق عند إدارة الرئيس أوباما وإدارة الرئيس الروسي بوتين في البديل لنظام الأسد ، فكلاهما قلق من البديل الإسلامي في سوريا ، جبهة النصرة المرتبطة حتى الآن بالقاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الإرهابي ، والجيش الحر رغم تشكيلته وعلمانيته إلا أنه لا يوجد بفعالية وقوة على الأرض ، وما تردد عن تدريب فصائل سورية معادلة من قبل الولايات المتحدة وتركيا وبعض الدول الإقليمية إلا أن واقع الحال لا زالت ضعيفة أمام الفصائل الإسلامية ، كما أن إدارة أوباما متربدة في هذا الدعم ، وقلق واشنطن وموسكو وبكين من انهيار مؤسسات الدولة وتكرار تجربة ليبيا وال العراق

، فإنها في Libya وخاصة المؤسسة العسكرية أدخلها في اتون الفوضى وال الحرب الأهلية ، وحل الجيش العراقي والطائفية في العراق أدخلها في حرب طائفية وتقسيم العراق على أرض الواقع ومحاولة حكومة كردستان العراق الانفصال ، ولذا فإن اجتماعات جنيف ١ وجنيف ٢ ، واجتماعات موسكو كلها لا تخرج عن نطاق ايجاد حل سياسي يحفظ مؤسسات الدولة والجيش من الانهيار وهو المنهاك حاليا . وتصريحات الرئيس الروسي وحتى أوباما ليست دعم الأسد شخص وإنما البديل المقبول دوليا وإقليميا عدا الفصائل التي تعتبرها كل من موسكو وواشنطن إسلامية متطهرة . والحل المطروح في ظل الصراع الطائفي يبقى مطروحاً من الأطراف الدولية «دولة فيدرالية موحدة» بغياب الأسد وهو ما تسعى له الطائفة العلوية والاكراد ، وخاصة صالح مسلم زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي PYD وما يقوم به من تطهير عرقي في منطقة تل أبيض السورية ضد السكان العرب والتركمان ، ولكن الحل المقبول دولياً وإقليمياً حكومة وفاق وطني من المعارضة وبعض العناصر من الحكومة بغياب الأسد أو دولة مركزية بحكم عسكري مدعوم من الخارج لتبني الاستقرار ودولة علمانية تجمع كل الأطراف ولكن احتمال لا تقبل به الفصائل الإسلامية ، والدول الإقليمية والدولية ترى أن وحدة سوريا في دولة ديمقراطية أكثر استقراراً للإقليم والمصالح

الأردن يعزز علاقته مع العشائر السنية وعمان ضد التورط العسكري في سوريا

تركيا ضد الفيدرالية في سوريا خوفاً من تنامي الشعور الانفصالي

والوسائل المعتدلة ولذلك موقفها ضد مشاركة النصرة وأحرار الشام في الهيئة في معركة الجنوب على الحدود الأردنية، وإن دعم الأردن لحل سياسي يجمع كافة الأطراف السياسية المعتدلة ووحدة سوريا سيكون له انعكاس إيجابي على أمن الأردن بدلًا من الفوضى الطائفية والعرقية.

، فهناك ٨٤٢,٦٢٥ لاجئ سوري حتى سبتمبر ٢٠١٤ ، وهذا له تبعات اقتصادية واجتماعية ويحتاج لمدة في حالة السياسي للعودة لديارها والصعوبة أن المسكن والمدن مدمرة مما يعقد الوضع في العودة ولذلك تؤكد تركيا على وحدة سوريا وحل يضمن مشاركة كل الأطراف السياسية السورية .

إسرائيل : الرابع الأكبر

يبدو أن إسرائيل الرابع من الأزمة السورية، انهاك الجيش السوري ، وتورط حزب الله في سوريا يضعفه ، وكانت استراتيجية إسرائيل في الشماليّن تقوم على تكك سوريا كما وردت في المجلة الصهيونية KIVUNIM فبراير ١٩٨٢ ، ولكن إسرائيل تحرك مؤخرا مع تهديد داعش لمنطقة الدروز في جبل العرب والسويداء وبعد مقتل جبهة النصرة لعدد من الدروز ، التحرك الإسرائيلي في الحذر جاء بفعل الضغط الدرزي في داخل إسرائيل لمساعدة دروز سوريا ، زيارة عضو الائتلاف السوري كمال اللبواني لإسرائيل للمشاركة في مؤتمر هرتسليا سبتمبر ٢٠١٤ ، ومعالجة إسرائيل لجرحى المعارضة، وكانت إسرائيل وراء نزع السلاح الكيماوي من سوريا ، فإسرائيل اقتحمت الساحة السورية مستغلة تفكك النسيج الاجتماعي في البلاد خلال أربعة أعوام من الصراع وأشار الكاتب الإسرائيلي يوسي ملمان في صحيفة معاريف ٢٦ يونيو ٢٠١٥ ، أن إسرائيل منذ سبتمبر ٢٠١٢ ، عالجت ١٦٠ سوريا وإذا تدخلت في سوريا فإن ذلك بسبب الدروز في إسرائيل والجولان ، ولكن قيام دولة ديمقراطية في سوريا الموحدة تمثل الإرادة الشعبية الحرة لن يكون في صالح إسرائيل لأنها تعيش فقط على مستنقع الخلافات الإقليمية والصراع الطائفي والعرقي.

والخلاصة، أن النظام السوري القادم بعد الأسد، له تأثيره على المنطقة كلها بحكم جيوبولتيكا سوريا، فالعمل على بناء سوريا موحدة وحكومة مركبة بإرادة شعبية سيكون في مصلحة الاستقرار الإقليمي، ولكن تناقضات المصالح الإقليمية والدولية قد تدفع باتجاه قد يكون مختلفا، وتحدي تنظيم الدولة (داعش) أكثر خطرا، والواضح أن خريطة الشرق العربي ستكون مختلفة بكل تأكيد بعد الأزمة السورية .

لبنان والتراكيبة الطائفية

إن الأزمة السورية لها انعكاسها على لبنان المهدد أصلا بتركيبته الطائفية، فاللاجئون السوريون إلى لبنان أغلبهم من السنة، وقد بلغ عددهم حتى سبتمبر ٢٠١٤ حسب ما ورد في دراسة الكونغرس الأمريكي ، ١,١٨٥,٢٧٥ لاجئ سوري إضافة إلى ٥٢,٣٢٢ لاجئ فلسطيني من المخيمات الفلسطينية في سوريا وهذا له انعكاس كبير على تركيبة الطائفة السنّية وقلق الشيعة في لبنان من هذا العدد الذي يقارب مليون ونصف لاجئ له تداعياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأثاره السياسية على الوضع في لبنان مستقبلا ، خاصة مع تورط حزب الله اللبناني إلى جانب النظام السوري . وإن غياب الأسد وحكومة وطنية تجمع كافة أطياف المجتمع في سوريا ينعكس على تراجع قوة حزب الله ودوره السياسي في لبنان لأنه يكون فقد حليفه الرئيس في سوريا .

الأردن : اللاجئون السوريون ٢٠٪ من السكان

إن الأردن يعني من أوضاع اقتصادية صعبة ومع تدفق اللاجئين السوريين زادت الأوضاع الاقتصادية صعوبة في الأردن مع قلة الدعم الخارجي ، والأردن يعتمد في تجارتة على سوريا ، ولذلك تأثر اقتصاديا ، وفي حالة الحل السياسي ، فإن عودة السوريين قد تحتاج إلى فترة طويلة بسبب تدمير البنية التحتية ، ولكن يعزز الأردن نفوذه في سوريا من خلال علاقاته مع العشائر السنّية كخط دفاع أول ، وكذلك علاقاته مع الدروز بعد زيارة وليد جنوبًا إلى عمان وطلبته حماية الدروز ، ولكن الأردن مع وحدة سوريا لأن تقسيم سوريا سيكون له انعكاسات سلبية على الأردن . وتبني الحكومة الأردنية سياسة مرنة خوفاً من تورطها العسكري رغم استفزاز النظام السوري بإطلاق قذائف المدفعية على القرى الحدودية في منطقة الرمثا، ويدعم الأردن الجبهة الجنوبية الموالية له للحفاظ على أمنه من خلال غرفة العمليات العسكرية فيه (الموك)، وتدعم الموك الجيش الحر

تأثير الفوضى الأمنية في سوريا على الأمن العربي والجوار

في علم الفيزياء وهو علم متشعب وخطير، يقول لنا الباحثون أن الأشياء الصلبة تتفتت إلى قطع أصغر بأسرع مما تتفتت الأشياء الرخوة أو المرنة، وإذا نقلنا هذا القول إلى علم السياسة وإدارة الدول، فإن الدول التي تتخذ من المركزية الصلبة والشمولية بواسطة القمع سلاحاً لها للسيطرة والبقاء في السلطة، فإنها الأقرب إلى أن تتفتت في أول صدمة كبرى تواجهها. في تاريخ الإنسانية الحديث نجد الكثير من الأمثلة على المستوى الدولي وعلى المستوى الإقليمي. مثلاً الاتحاد السوفيتي كامبراطورية واسعة، اتخذت فيها السياسة مركزية شمولية معتمدة على المخابرات والقمع، وفي أول فرصة تفتت تلك الامبراطورية بعوامل من داخلها وخارجها.

د. محمد الرميحي*

الأسد (الأب أولاً ثم الابن) نظاماً مركزياً شمولياً، اعتمد على عدد من الأجهزة، جلها مخابراتية، ومعظمها قائمة على قيادات من طائفته (العلوية) تقوم على رصد أنفاس الناس، وترافق بعضها بعضاً في نفس الوقت، ولم يأل وجهه في تهميش المعارضين، أينما كانوا، ومطاردة كل من تسول له نفسه أن يبدى رأياً وحتى تصفيته الآخرين على طريقة (آل كابوني)¹، حتى أصبح الجميع إما (امعه) يسير كقطع الخرفان كاتما رأيه، أو نصيراً مزيفاً للنظام، انتقام المحاسبة الفظة. أو الاحتفاء القسري خلف الشمس، حتى غدت سجون النظام الأسدي في سوريا تكتظ بالمعارضين والمشكوك في ولائهم، ثم تحول الأمر إلى تفريغ السجون من (ضيوفها) عن طريق تصفيته هؤلاء الضيوف واخفاء أي أثر لهم يذكر.

بعد أربع سنوات من التفتت:

هكذا دخلت سوريا إلى فضاء ما عرف اليوم بـ(الربيع العربي) في حال من الإنكار المتزايد لمطالبات الشعب بحقه في

ولم يكن حكم إيران إبان مرحلة الشاه إلا حكماً (صلباً) بالمعنى السياسي، فأعتمد على الاجهزة السرية وكتم الأصوات وملاحقة المخالفين ليس في إيران بل في العالم، أياً كانت درجة اختلافهم، فتنتج عن ذلك ما نعرف الآن من تفتت ومن ثم سقوط ذلك الحكم، وليس بحكم عمر القذافي في ليبيا بخارج عن هذا السياق أو حكم صدام حسين في العراق، الذي تهاوى في أيام قليلة، دون أن يجد له نصيراً حتى من داخله. تلك طبيعة لصيقة بالأنظمة (الصلبة). الانظمة السياسية التي تعكس على سحق أي رأي يخالف توجهاتها، حتى يخشى الناس بعضهم بعضاً، وبالتالي تسقط المشكلات في السرية، ويعتقد الحاكم أن هناك رضى في الوقت الذي تتفاقم مشاعر عدم الرضى لدى قطاع واسع من الشعب، وعندما تأتي الصدمة لا يستطيع أحد التصرف المضاد، ولا يجد النظام له نصيراً، لأن الجميع يريد التخلص من ذلك النظام الذي كتم الأفواه حتى من كان يظهر تأييدها.

سوريا ليست بعيدة عن تلك الأمثلة السابقة، فقد بني نظام

**الحرب في سوريا ليست معركة للمطالبة
بالحرريات أو حرباً أهلية بل صراعاً استراتيجياً**



هو تنظيم (داعش) الذي أعلن قيام (الدولة الإسلامية)! كما قام بأعمال إجرامية شنيعة استنكرها العالم من القتل والحرق واستباحة المحرمات. وتعج الساحة السورية اليوم بعدد كبير من التنظيمات صغيرها وكبیرها، لا يعرف على وجه الدقة طريقة تمويلها أو أهدافها النهائية.

بعض التحليلات ترى أن القشرة الصلبة للنظام السوري، مع قرب تفتتها، هي التي أفرزت في وقت ما بعض تلك الجماعات التي سميت نفسها في البداية (قوات مليشيات النظام) أي (الشبيحة) بالمعنى السوري الدارج، ثم تحولت إلى قوى معارضة، تمثل إلى هذا الطرف أو ذلك. في هذه الساحة من الفوضى استيقظ عدد من القوى العرقية أو الإثنية أو المذهبية، التي تشكل بعض فسيفساء المجتمع السوري، مثل الأكراد، الذين انقسموا بين مؤيد للنظام وبين مؤيد للنظام، وبعضهم أراد أن يكون للمكون الكردي؛ السوري استقلالاً في مناطقهم، فحمل الجميع السلاح، كما قامت مجموعات أخرى مثل الدروز والعلويين والمسيحيين، كل بما يستطيع للدفاع عما يعتقد أنه حقوق له لم تتصفه دولة الأسد!

مستقبل الاضطراب الأمني السوري على الإقليم

مع وجود كل هذه القوى المختلفة على الأرض السورية وتفتت الإقليم السوري إلى مناطق نفوذ وتدخل خارجي، تشعر كل دول الإقليم في الجوار وجوار الجوار بالقلق من نتائج (فشل الدولة

الحرية والحياة، وتحت شعار الدكتاتورية المفضل والقاتل (إما أن حكمكم أو نقتلكم) غرق المشهد السوري في حمام الدم، فقام النظام بمواجهة المطالبات الشعبية بقوة الرصاص والنار، محققاً نظرية يقول إن أي نظام يفرض معارضة على شاكلته الأمر الذي أجبر مجموعات مختلفة من الشعب السوري على حمل السلاح من أجل مواجهة العنف بالعنف، وبسبب ضعف النظام العربي، وتردد النظام الدولي وتشابك المصالح المختلفة، غرفت سوريا في حرب أهلية وانبعثت جماعات مسلحة مختلفة المشارب، منها من رفع الشعار الديني (سواء المعتدل أو المتشدد) ومنها من رفع شعار الوطنية، إلا أن كل تلك الجماعات لم تستطع أن تحسّم، وفي الفراغ الحاصل، جذبت تلك الفجوة المتّسعة في سوريا العديد من (المجاهدين)! إلى الساحة، فبدأ تدفق المحاربين من الخارج سواء لنصرة وتدعيم النظام، كما فعل حزب الله اللبناني وجماعات شيعية أخرى من العراق، أو تدخل دول كما فعلت إيران وأيضاً روسيا، كل بالطريقة التي وجدتها مناسبة لتحقيق أرباح سياسية أو أيديولوجية، من جهة أخرى أصبحت سوريا بعد أن تفتت القشرة الصلبة، مكاناً لجذب كل (الفاشبين) و(المغامرين) و(المؤدلجين) من خارج الجغرافيا السورية؛ العراقية، فجاء إلى ساحة القتال خليجيون وتونسيون وغاربة وجزائريون، وأخرون من دول غربية مثل بريطانيا وفرنسا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية. وبدأت الساحة السورية تقرز تنظيمات، لعل أخطرها

تدفق ضخم للاجئين السوريين ، مما يقلل كاهل الدولة الأردنية ، والثاني إشاعة شيء من القلق في النسيج الأدرنى أن ذلك الخلل العظيم ، يمكن أن يسمع في الداخل الأردني . نخلص من هذا إلى أن الجوار الإقليمي المباشر يتاثر بعمق بما يجري في سوريا وأيضا في العراق ، مما يعرض بجدية الأمان والسلم في هذا الجوار .

تأثير الإضرار السوري على الخليج

تهم أواساط إيرانية وسورية دول الخليج بمول ودعم بعض الجماعات المحاربة في سوريا . وهو إدعاء تقصص الأدلة ، إلا أن دول الخليج في معظمها مؤيدة لمعارضة السورية المعتدلة ، وقد دعمتها سياسياً أكثر من وقت وعلى أكثر من منبر ، لأنها ترى أن القتل المنهج للشعب السوري . وتشريد ملايين من أبنائه ، عمل مناف للقيم الإنسانية والإسلامية والعربية ، وإنه شعب مهموم الحقوق الأولية ويحتاج إلى مساعدة ، وهذا الموقف يدفع كل من إيران (بمساعدة عراقية وسورية) على محاولة تصدير الإضرار إلى دول الخليج ، من خلال العمل على خلخلة الصدف الخليجي سياسياً أولاً وثانياً التطلع إلى مساعدة من بعض المكونات الخليجية الطائفية على خلق خلل أمني ، كما يحدث بوضوح في البحرين .

على طرف آخر تدفق بعض الشباب الخليجي ، على عكس ما تريد دولة ، مدفوعاً بغضب على ما يحدث من قتل في سوريا وال العراق وتصفيات للمكون السنوي ، إلى ساحات القتال لمناصرة هذا الفريق أو ذلك من المقاومين ، خاصة أصحاب الرأيات (الإسلامية) ، وقد أصدرت بعض دول الخليج تشريعات تمنع الانخراط في القتال لمواطنيها ، تحت أي شعار أو في أيّة ساحة ، كما فعلت المملكة العربية السعودية . إلا أن تلك التشريعات لم يستجاب إليها . على المستوى الشعبي أصبح هناك تعاطفاً بين بعض الجماعات في الداخل الخليجي ، كان دافعها شعور عميق برفض القتل الشوائي الذي تقوم به السلطة السورية ومناصروها ، بعضه يتم تحت كراهية طائفية ، فكان ذلك جاذباً للت鼎ق في المساعدات العينية وأيضاً في الإلتحاق بجهات القتال . من هنا فإن بعض التبرعات الشعبية الخارجة عن القانون تجمع لبعض تلك الجماعات المحاربة ، كما تتسلل عناصر شبابية لجهات القتال ، على عكس ما تريد دولهم هؤلاء (المجاهدون) في المستقبل سوف يشكلون خطراً داهماً على الأمن في دول الخليج ، كما أن الاحتقان الطائفي ، قد أفرز بعض المظاهر والأعمال السلبية المفرزة للأمن والاستقرار الخليجي نتيجة ما يحدث مباشرة في الساحتين السورية والعراقية ، كمثل تججير مسجد في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية في بلدة

السورية) فالجار التركي يرى أن استمرار هذا الوضع يؤثر سلباً على الأمن الوطني التركي من جانبي ، الأول انهيار الدولة السورية بكمالها وما سببه ويسببه من تدفق هائل للاجئين إلى الحدود الجنوبية لتركيا ، والثاني هو احتمال قيام (كيان كردي) شمال سوريا / عراقي ، يؤثر سلباً في موقف الأكراد في تركيا نفسها ، التي خاضت ولا زالت صراعاً طويلاً مع المكون الكردي الداخلي في تركيا ، الذي يعطي له الإضرار الأمني وغياب الدولة في الجوار ، فرضاً مواتية للتنظيم والحسد ، من جهة أخرى فإن حجم العلوين في تركيا لا يsteen به ، ولهن صلات مع علوبي سوريا ، واستمرار الصراع ، قد يؤدي إلى تصفيات فتوية ، تشكل ضرباً من الإضرار في الداخل التركي ، فتركيا الدولة الجارة معنية بما يحدث في سوريا ، وقد تقوم بالتدخل المباشر ، بعد سنوات من التدخل غير المباشر .

يلجأ نظام الأسد إلى تخفيف اكتظاظ السجون بتصفيية النزلاء وإخفاء آثارهم

في الجور اللبناني ومع التدخل النشط والعسكري لحزب الله اللبناني ، بتعليمات من طهران ، في الشأن السوري الداخلي أولاً أفرز خلافاً عميقاً مع المكون السنوي اللبناني وبعض المسيحيين والدروز ، هذه القوى ترى في هذا التدخل ، أولاً جر لبنان إلى ما لا يطيق كدولة ، وثانياً أنه تدخل (شيعي) لمناصرة (شيعي آخر) ضد أغلبية سنية سورية تربطها الكثير من الوشائج مع سنة لبنان ، من جهة أخرى . وبعد تبد حزب الله الكثير من الضحايا ، بدأت أصوات شيعية لبنانية تغير من تدخل حزب الله وتعلن خلافها معه ، وذلك تطور آخر في الساحة اللبنانية يعني أن الإضرار في سوريا يؤثر سلباً على السلم الاجتماعي اللبناني ، خاصة اذا اضفنا العدد الضخم من اللاجئين السوريين الذين تدققوا إلى لبنان (وكثير منهم سنة) مما يؤرق المكون المسيحي أولاً ومن ثم الشعبي ، واحتمال أن يبقى معظم هؤلاء في لبنان سنوات ، كما أنه سوف يؤثر في الديمغرافيا اللبنانية لغبة ما للمكون السنوي !

مع تورط إيران في الحرب الأهلية الطويلة ، وضعف الدولة السورية تحت ضربات التمزق الهائلة ، فإن إيران تجد نفسها أكثر وأكثر متورطة في (المستنقع) السوري ، كانت في البداية تتدخل بالسلاح والمال ، ثم اضطررت ، أمام تراجع قوة الدولة السورية الحربية ، أن تتدخل بالرجال ، وتم بالفعل الإعلان عن قتل قيادات عسكرية معروفة في الساحة السورية ، مما خلق شيئاً من البلبلة في قطاع الطبقة الوسطى الإيرانية ، التي ترى أن تورط بلادها في تلك الساحة لا مبرر ولا ضرورة له ، خاصة بعد الاستنزاف المالي والسياسي الكبير الذي تدفعه إيران في أكثر من منطقة ملتهبة في الجوار . وتتأثر الجارة الأردنية بهذا الإضرار من جهتين ،

دول الخليج تؤيد المعارضة السورية

المعتدلة ولا تموّل أو تدعم الجماعات الإرهابية

بالحرفيات، كما أنها ليست مجرد حرب أهلية، هي في الواقع (صراع استراتيжи) يسمع في كل المنطقة من العراق حتى اليمن، مروراً بدول الإقليم قاطبة، أنه صراع يمكن تصفيه بين (دول متوسطة القوّة) لها مظاهر ديمغرافية وأيضاً اقتصادية. نرى من التقارير الدوليّة أن بلاد مثل (العراق / إيران / اليمن / سوريا) هي بلاد وضعها الاقتصادي (متدني) بل إن بعض التقارير توصلها إلى حدود (الفقر) كما أنها دول تصنف أنها من الدول (الفاشلة)، يمن جانب آخر نرى ظاهرة معاكسة، هي أن هذه الدول من أكبر الدول في المنطقة يشتمل مكونها الديمغرافي على قطاع الشباب^٣ لذلك فإن ظاهرة الإرهاب تجد لها بيئة حاضنة ودّافع أيديولوجي، حتى ارتفعت حوادث الإرهاب بين ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢ حوالي ثلث مرات^٤ كما أن أكثر المناطق دموية هي (العراق / سوريا / اليمن) ومعظم من ارتكبها هم (مسلمون يقتلون مسلمين) حتى غدت مفردة (السلم / القائد السلام تعني عكسها) الملفت أن هذا الإضطراب هو كحالة محيطة بدول الخليج ، كما أن وجود بعض شباب الخليج في تلك الساحات أمر ينذر بخطر مقيم في المستقبل، مثله تماماً تجنيد شباب من طوائف أخرى خليجية لأعمال (إرهابية) مضادة ل مجتمعاتها. أصل المشكلة في السياسة وفرعها المغذي في الثقافة، الحلول الأمنية مؤقتة ومسكتة لا غير. ولن نستطيع حل مشكلة الإرهاب (بمعنى العميق) إلا من خلال حل المشكلة السياسية إما حرباً أو بالدبلوماسية، لأنها تحمل معادلة صعبة من جهة ورغبة في التوسيع (الإيراني) ومن جهة ثانية (تردد في المواجهة الثقافية / وإقامة الدولة المدنية، بكل ما تطلبها تلك الإقامة من رغبة ورؤية وقدرة) ●

*أستاذ الاجتماع السياسي - جامعة الكويت

القديح / محافظة القطيف، أو محاولة تججير مسجد آخر في حي العنود في الدمام مع سقوط قتلى، أو تججير مسجد الإمام الصادق في الكويت (الجمعة ٢٦ يونيو ٢٠١٥) مع سقوط ثمانية وعشرون قتيلاً وجرح أكثر من متين من المسلمين من الطائفة الشيعية في الكويت.

مثل هذه الأعمال المستكراة هي إفرازات سلبية للصراع في كل من سوريا وال伊拉克 بشكل مباشر ، كما أن من الإفرازات محاولات إيرانية بغضّاء عراقي للقيام بالتفجيرات وأعمال عنف في البحرين أعلن عنها مؤخراً (١٨ مايو ٢٠١٥) وهي جزء من سلسلة من المحاولات لإشعاع الإضطراب.. . وسوف تستمر إفرازات الإضطراب الأمني في العراق وسوريا ، بالتأثير على دول الخليج من جانبيه ، الأولى تدفق بعض الشباب الخليجي إلى ساحات القتال مأخذين بحماس تحت غطاء ديني / مذهبى كردة فعل ، و مطعمين بمقولات دينية خارجة عن سياقها من جهة وبمحاولات مضادة للتدرّب شباب خليجيون من حزب الطائفة الشيعية من قبل أي من أحزاب الله (العربي أو اللبناني) لإشاعة إضطراب مشابه في الشكل ومختلف في المضمون في بعض دول الخليج. وليس سراً أن ماكينة حزب الله اللبناني ، قد بدأت منذ مدة ، بعمليات تحشيد وتعبئة ، زادت في الفترة الأخيرة وخاصة بعد تججير مسجد الإمام الصادق في الكويت ، إلى درجة الإعلان على اليوتيوب من أحد الأبواب الإعلامية أن على (الكويت أن تتحاز لسوريا وإيران)^٥ !!! في تدخل سافر في شأن داخلي كويتي . التعصب المذهبى في المنطقة يطلق تعصب مذهبى آخر ، مساوٍ له في المقدار و مضاد له في الاتجاه، وتحويل الصراع السياسي ، الذي هو حقيقة ، إلى صراع مذهبى ، لأنه تحت تلك الراية يسهل الحشد والتجنيد ، وتلعب وسائل الاتصال الاجتماعي الحديث دوراً مسهلاً للتجنيد و التجنيد المضاد ، وخلق بيئة تقبل تلك الأفكار . لم تعد المعركة في سوريا هي مجرد معركة للمطالبة

الهوامش

- القتل في الشوارع كما كانت تلك العصابة المafوية تعمل في ثلاثينيات القرن الماضي في مدينة نيويورك، كما فعل نظام الاسد في قتل المرحوم رفيق الحريري.
- ناصر قنديل (نائب لبناني سابق مقرب من حركة امل وحزب الله) مجرضاً على التلفزيون ، بتهم الكويت أنها (ساحة مناصرة لداعش) !!
- انظر في ذلك الدراسة الموسعة للسيد / انتوني كروذمن : 2015\2 the revolution in civil-military affairs \ Burke Chair CSIS, July
- الدراسة السابقة من ١٥٠٠ حدث إلى ٤٦٠٠ حدثة

إيران وحزب الله والموقف من الصراع في سوريا

كان للتغيرات السياسية التي عصفت بالمنطقة العربية منذ نهاية عام ٢٠١٠، أو ما يعرف بـ«الربيع العربي» دلالة على ارتباك الموقف الإيراني خلال تلك الفترة، حيث أيدت طهران بعض هذه التغيرات السياسية ورحب بها ولكن ما أن وصلت موجة التغيير إلى حليفها السوري حتى تغير الموقف وعملت على الفصل بين جميع الثورات العربية من جانب، والثورة السورية، من جانب آخر. من المعلوم أن سوريا تشكل أهمية إستراتيجية للنظام الإيراني، ليس بسبب قوة النظام السوري ولكن لأن فقدان هذا الحلف الوثيق بين النظامين يفقد طهران كثيراً من الأوراق الأساسية التي تمتلكها في المنطقة. لقد اتجهت طهران نحو ضخ كل الدعم المطلوب وخاصة المالي والعسكري للنظام السوري لإبقاءه حياً ومتماساً.

د. محمد بن صقر السلمي*

بالترحيب بهذه التغيرات على الساحة العربية واعتبرتها «متعلقة بكرامة الشعب» وأنه «سوف يأتي يوم وتشتعل هذه البلدان التي نارها لازال تحت الرماد»، (تعني بذلك بطبيعة الحال دول الخليج العربي)، وعادت جميع تحركاتهم بالكرامة القومية والعدالة الاجتماعية والحرية وجميعها تحت ظل الدين الإسلامي (٢٠١١/٦/٤). وقال المرشد الأعلى علي خامنئي أن "الشيء الذي جذبهم (شعوب دول «الربيع العربي») بكل وضوح هي قضية العزة والكرامة الإنسانية، فقد جرحت بد هؤلاء الحكام الظالمين كرامة الشعب» (٢٠١١/٢/٢١). لم يقف الترحيب الإيراني الكبير بهذه التغيرات على الساحة العربية عند هذا الحد، بل ربط ذلك بما أسماه بـ«الصحوة الإسلامية» وأن هذه التطورات قد استلهما حرراها السياسي من الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩م، وأن "الصحوة الإسلامية هي الكلمة الثابتة والمتأصلة، وتريد الشعوب الإسلامية العدالة والحرية والديمقراطية وكذلك يريدون الاهتمام بهويتهم الإنسانية التي يرونها في الدين الإسلامي، ولديهم في المدارس الأخرى"، شدد

مما لا شك فيه أن إيران في حاجة وجودية لحكم حليف لها في سوريا لأنه يشكل بالنسبة لها بوابة رئيسية وممراً حيوياً نحو لبنان حيث حزب الله اللبناني، أحد أهم أدوات إيران العسكرية في المنطقة، كما يعد منفذًا هاماً إلى القارة الأوروبية والدول العربية. وقد ان إيران لهذه البوابة المصيرية يعني محاصرة إيران تماماً بين خصومها كما يشكل تهديداً حقيقياً لنفوذ الإيراني في الداخل العربي بشكل عام خاصة في العراق واليمن ولبنان. ولضمان تحقق هذا الهدف الاستراتيجي، دافعت طهران بكل ضراوة عن نظام بشار الأسد وتعمل في الوقت الراهن أيضاً على إقتساع الدول الغربية على صحة موقفها من الأحداث التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط وتسوق لذلك بسبل متعددة ووسائل متعددة، ويفيد أن هذه الخطوة الإيرانية قد نجحت إلى حد كبير.

موقف إيران من «الثورات العربية»

عندما انطلقت شرارة ما يسمى بـ«الربيع العربي» وأطاحت بالأنظمة في تونس ومصر واليمن ولibia، بدأت إيران

إيران قدمت ٣٥ ملياراً و٦٠ ألف برميل

بتروл يومياً لدعم نظام الأسد في سوريا



والإضرار بالمقاومة في المنطقة، على حد زعمه (٢٠١٢/٨/٢٢). بعد اتفاق نوفمبر ٢٠١٢ المبدئي بين إيران ومجموعة ١٤٥ حول الملف النووي الإيراني غيرت إيران "العدسة" التي كانت تنظر من خلالها إلى طبيعة الأوضاع في سوريا. لقد تحولت طهران من إلقاء اللوم على "قوى الاستكبار العالمي" والمخططات "الصهيونية-أمريكية" إلى العزف على نغمة "الإرهاب العالمي" التي توافق وهاجس القوى العظمى، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص تجاه الأحداث في المنطقة. ركزت إيران كثيراً على خطر الجماعات الإرهابية التي تتشكل في سوريا والعراق وحاوت أن تعمق مزاعم أن هذا الإرهاب قادم ومدعوم من قبل دول إقليمية كالملكة العربية السعودية وقطر وتركيا، وإن كان التركيز على الأولى هو الأكثر بروزاً وتكراراً.

يظهر التغير في القراءة الإيرانية للأزمة السورية من خلال تصريحات عدد من المسؤولين في الحكومة الإيرانية. ففي لقاء جمعه بالأمين العام للأمم المتحدة في شهر سبتمبر ٢٠١٤، بان كي مون، قال الرئيس الإيراني حسن روحاني أن إيران تسعى دائماً لمكافحة الإرهاب في المنطقة بكل قوة. وقال أيضاً إن الإرهاب والعنف يشكلان خطراً حقيقياً علينا جميعاً، وبينما في القيام بحرب ضروس ضد هذه الجماعات. وفي لقاء أجرته معه قناة "إن بي سي" الأمريكية وأشار روحاني إلى ضرورة مكافحة

ولي الفقيه على أن الواقع الإلكتروني التي تنقل الأخبار الأجنبية دائمًا ما تتحدث عن نفوذ إيران وسيطرتها وحضورها في قضايا المنطقة، لكنهم لا يعترفون "دوافعهم المغرضة"، على حد ما يراه خامنئي. ركز ولی الفقيه في تصريحاته هذه على قيم ومفاهيم تندمج المشاعر لدى المتلقين العرب مثل «الدالة»، «الحرية»، «الديمقراطية» وما أطلق عليه أيضاً «الهوية الإنسانية»، التي تتوافق جميعها مع قيم ومفاهيم الدين الإسلامي.

وعندما وصلت موجة الثورات العربية إلى سوريا، تحدث المرشد الأعلى في إيران علي خامنئي عن ذلك وزعم أن طبيعة الأوضاع في سوريا تختلف عنها في بقية الدول العربية مثل تونس، مصر، ليبيا، واليمن، فتلك الدول، من وجهة نظره، كانت ثورتها ضد أمريكا وضد الصهيونية لكن في سوريا فإن يد أمريكا واضحة وجليه والصهاينة يتبعون هذه القضية، فنحن لا ينبغي أن نخطئ ولا ينبغي أن ننسى هذا المعيار، وأن تلك الشورة هي ثورة شعبية أصلية قامت ضد أمريكا والصهيونية، وأن هذه الشعارات في سوريا تعد مصلحة أمريكا وإسرائيل وأنها ثورة مشبوهة... ونحن سوف نحافظ على هذا المنطق وهذا البيان وهذا التویر" (٢٠١١/٦/٣٠). لم يكن خامنئي بذلك بل يعتبر حقيقة الأزمة السورية "حرب بالوكالة" من قبل بعض الدول بزعامة أمريكا وبعض القوات الأخرى من أجل توفير مصالح النظام الصهيوني



سنستعيده ما دمنا نحتفظ بسوريا». هذه التصريحات الصريحة وال مباشرة تقدم صورة واضحة لمدى أهمية النظام السوري لإيران. وعليه فقد تتواء الدعم الإيراني السخي المتواصل لنظام بشار وأخذ جوانب اقتصادية وسياسية وعسكرية، وهو ما منسcre عليه بال اختصار في الجزء التالي من التقرير.

• الدعم المالي:

فعلى الجانب المالي، ضخت إيران عشرات المليارات (تقدير بأكثر من ٢٥ مليار دولار) للنظام السوري من أجل دعمه وحمايته من السقوط على أيدي الثوار السوريين. كما ضمنت طهران استمرار تدفق النفط إلى سوريا وبكميات كبيرة خاصة في ظل تراجع كبير في إنتاج النفط السوري منذ اندلاع الثورة السورية. فقد قالت وكالة «بلوبيغ» أنها رصدت عن طريق تتبع حركة ناقلات النفط نقل نحو ١٠ ملايين طن من النفط الخام من إيران إلى سوريا منذ بداية العام الجاري وحتى شهر يونيو الماضي وهو ما يعني قيام إيران بضخ نحو ٦٠ ألف برميل نفط يومياً إلى سوريا، وأن ذلك يتم عبر ميناء بانياس السوري. من جانب آخر، تدعم إيران نظام بشار الأسد بقرابة ستة مليارات دولار سنوياً وهذا المبلغ قد يرتفع أو تحافظ عليه إذا ما تم تفيذه الاتفاق النووي مع الغرب، أما إن فشل الحفاظ على هذا الاتفاق

الجماعات الإرهابية في المنطقة وإنه ينبغي أن تكون مكافحتهم عن طريق الشعب والحكومات، وقال للأسف شهد اليوم في منطقة جماعات إرهابية سلبت المهدوء والراحة من الناس وملؤها بالمشاكل وشردوا ملايين الأشخاص من منازلهم وقتلوا الأبرياء بكل وحشية وهمجية، مؤكداً بأنه وعلى مدى قرون كان المسلمين واليهود والمسيحيون وأتباع أديان ومعتقدات أخرى يعيشون جنباً إلى جنب في سوريا والعراق بكل راحة واطمئنان. وتسعى إيران من وراء هذه التصريحات إلى بناء شراكة جديدة مع القوى الكبرى تحت مظلة الحرب على الإرهاب من خلال التسويق لمزاعم أن الإرهاب يستهدف إيران كما يستهدف الغرب وأنه سوف يصل إلى أوروبا والغرب بشكل عام بعد أن يقضي على الشيعة في المنطقة.

عطناً على هذه التغيرات المتلاحقة في الموقف الإيراني من الأوضاع في المنطقة والحالة السورية على وجه الخصوص، من غير المستبعد أن نرى تغيراً جديداً في القراءة الإيرانية بعد تنفيذ الاتفاق بين إيران ومجموعة ١٤٥ حول البرنامج النووي الإيراني. فمثل هذا الاقتاق والملفات السياسية المرتبطة به في منطقة الشرق الأوسط ستacji بظلالها على تصرفات إيران تجاه دول الجوار ومناطق الصراع في الداخل العربي خاصة في سوريا واليمن وال العراق ولبنان، وبالتالي على دول المنطقة الاستعداد جيداً لذلك!

طبيعة الدعم الإيراني للنظام السوري

وبعد أن استعرضنا الموقف الإيراني من التغيرات في المنطقة العربية منذ ٢٠١١، ننتقل إلى طبيعة الدعم الإيراني للنظام السوري. قدمت إيران ولا تزال - كافية أنواع الدعم للنظام السوري لتجنب إسقاطه على يد الثوار السوريين، لما يمثل هذا النظام ما يمكن تسميته بـ«حجر الزاوية» للتوجه الإيراني في الداخل العربي. يقول مهدي طائب رجل الدين الإيراني ورئيس موقع «عمّار» الاستراتيجي للحروب الناعمة المرتبط بالحرس الثوري الإيراني في تصريحاته له لوكالة أنباء «رسنا» المحلية أن «على إيران الاستمرار في تقديم الدعم للمقاتلين في سوريا والعراق ولبنان واليمن حتى ولو كان على حساب قوت الشعب الإيراني». ويضيف طائب: لدى إيران ثروات طبيعية كثيرة كالغاز والنفط ويجب على الشعب الإيراني أن يقلل من كميات الطعام على سفرته من أجل نصرة المقاتلين في العراق ولبنان وسوريا واليمن ونصرتهم. ولم يتردد رجل الدين هذا من وصف سوريا بالمحافظة الإيرانية رقم ٢٥ وتعد محافظة إستراتيجية بالنسبة لنا. وكان قبل نحو عام قد أكد طائب على أهمية سوريا بالنسبة للنظام الإيراني بقوله «لو خسرنا سوريا لا يمكن أن نحتفظ بطهران، ولكن لو خسرنا سوريا لا يمكن أن أحوز» (عربستان/الأحواز)

ملف العدد

• الدعم العسكري

وعلى الجانب العسكري، يمد النظام الإيراني نظيره السوري بجميع أنواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية وهناك جسراً جوياً بين دمشق وطهران لنقل الأسلحة. كما تواجد قيادات من الحرس الشوري الإيراني على الأرض السورية وهي وفقاً لتقارير متعددة فإن إيران هي من تقود المعركة وتقوم بتوجيه الجيش النظامي السوري وقد شكلت غرف عمليات على الأرض السورية، كما تواترت الأخبار عن تحول مطار الضبعة العسكري الشهير إلى ثلاثة إيرانية، تستقبل شحنات الأسلحة والمرتزقة وقادرة على تحويله إلى قاعدة إيرانية. وقد أظهرت عدد من مقاطع الفيديو التي نشرتها بعض وسائل الإعلام العربية والغربية جانبها من التواجد العسكري الإيراني على الأرض السورية وطريقة تعامل ضباط الحرس الشوري مع الجنود السوريين في الميدان والظهور بمظاهر القائد الأول للمعارك هناك. كما ألقى الثوار السوريون القبض على عدد من الجنود الإيرانيين أو من تقوم إيران بإرسالهم إلى سوريا. وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى قيام طهران بإرسال المرتزقة الشيعة من العراق وباكستان وأفغانستان إلى سوريا من خلال إغرائهم بالأموال وتقديم وعد بالحصول على امتيازات عالية على الأرض السورية في حالة تم دحر الثوار وعوده الأوضاع إلى طبيعتها هناك. الجدير بالذكر أن عدداً كبيراً من هؤلاء المرتزقة قد لقوا حتفهم في سوريا، حيث تطالعنا وسائل الإعلام الإيرانية بين الفينة والأخرى بأخبار حول تشبيع عدد ممن تصفهم بـ«شهداء الدفاع عن ضريح السيدة زينب» في سوريا. إلى ذلك، تحدثت بعض التقارير الإعلامية عن مقتل أكثر من ٤٠٠ شخص قتلوا في سوريا وتم دفتهم في إيران، ومن غير المستبعد أن أعداد من قتلوا من هؤلاء المرتزقة أضعاف هذا الرقم المعلن. إلى جانب ذلك، تم تشبيع الكثير من ضباط الحرس الشوري الذين قتلوا في سوريا أيضاً.

تأثير الدعم الإيراني على الصراع في سوريا والمنطقة

تحاول إيران من خلال دعمها للنظام السوري أيضاً إبقاء المنطقة العربية مشتعلة حتى وإن تبدلت طهران بعض الخسائر المادية وأثر ذلك على الاقتصاد المحلي. لم يكن الدعم الاقتصادي الإيراني لسوريا بدون مقابل بطبيعة الحال، بل أن إيران اعتمدت على خطة إستراتيجية ذكية تجعل النظام السوري تحت سيطرة طهران بشكل كامل. من جانب آخر، تسعى إيران من وراء الدعم السخي الذي ينهال على نظام بشار الأسد إلى السيطرة الكاملة على آلية صنع القرار في دمشق وقد عممت إلى إعادة هيكلة بعض الأجهزة الأمنية لضمان سهولة اتخاذ القرارات التي تراها مناسبة وعدم عرقلتها، فقامت بالتخلص من حافظ مخلوف،



فإن إيران ستواجه الكثير من الصعوبات في تأمين مطالب نظام بشار الأسد المرتفعة والمتوصلة.

• الدعم السياسي

على المستوى السياسي، يدرك النظام الإيراني أن بقاء حزب الله واستمراره مرتبط بشكل وثيق ببقاء نظام موال لإيران في سوريا حتى يتم ضمان الوصول إلى الضاحية الجنوبية سهولة. كذلك وبعد تدخل حزب الله في سوريا وتورطه في قتل الشعب هناك، يدرك أن اللعنة سوف تطارده وبخاصة إذا ما تم الإطاحة بنظام بشار الأسد. من هنا نجد أن النظام الإيراني لا يزال مستعيناً في الدفاع عن النظام السوري حتى الآن، وقد سخرت طهران كافة علاقاتها الدبلوماسية وأمكانياتها الإعلامية للدفاع عن النظام السوري وإبرازه في عباءة المظلوم الذي يتعرض لمؤامرات خارجية تستهدف في المقام الأول، بحسب طهران، محور المانعة في وجه الأطماع الإسرائيلية علاوة على التصدي للجماعات الإرهابية والتکفيرية، على حد زعم طهران. وفي تصريحات نشرتها مجلة «دير شبيغل» الألمانية، تحدث فيها عن مدى أهمية دعم بلاده للأسد، يقول وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف «نحن ندعم الحكومة الشرعية في سوريا، ولو لا دعمنا هذا لوجدنا تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) يحكم دمشق».

أيضاً عن خسارة حزب الله لأكثر من 1000 مقاتل في سوريا مما تد ضربة كبيرة للحزب من بين 6000-8000 عضواً من الحزب يقاتلون في سوريا، وفقاً لبعض المصادر.

إن من أخطر انعكاسات تورط حزب الله في الصراع القائم في سوريا، انتقال المعركة إلى لبنان التي لا تحمل الظروف السياسية والتقسيم الديني والأيديولوجي فيها أي تصعيد كما أن انعكاسات الأوضاع في سوريا على الداخل اللبناني حتمية في ظل استمرار حزب الله في توريط لبنان، بشكل أو بآخر في الأزمة السورية، وبخاصة أن لبنان تعشش فراغاً سياسياً منذ أكثر من عام يتمثل في عدم التوافق بين المكونات الثلاثة الرئيسية هنا (شيعة-سنة-مسيحيين) على شخصية لبنانية تتولى زمام الأمور السياسية في البلاد. الواقع يقول إن حزب الله لن يكون قادراً وربما لن يسعى إلى إخماد النار عندما تصل إلى الداخل اللبناني وسوف يجر لبنان إلى المزيد من القتل والدمار، ولقد كان صرخ الحزب المتكرر عندما وصلت بعض الجماعات السورية المسلحة إلى عرسال دلالة على أن الحزب بات عاجزاً في التصدي للمخاطر التي سيجرها إلى لبنان من خلال تلطيخ أيدي الحزب بدماء الشعب السوري.

النظام السوري

رهن ممتلكات

حكومة طهران

مقابـ استمرار

الدعم الإيراني

ختاماً

تواجه إيران قرارات صعبة في ظل استمرار استنزاف حزب الله في المستنقع السوري فإما الإبقاء على دعم الحزب في مهمته في سوريا أو تقليص الدعم مما يعني خسارة مزدوجة في سوريا ولبنان على حد سواء. كما أن استمرار هدر المال الإيراني على الميليشيات في الخارج مع عدم اكتراحت من قبل النظام الإيراني بالأوضاع المعيشية البائسة التي يعاني منها المواطن في الداخل ستزيد من الغضب الشعبي على النظام وقد يتسبب ذلك في حراكاً شعبياً في الداخل الإيراني متى ما رأى الشعب الإيراني أن الفرصة سانحة للجوء للشارع والتعبير عن استيائه من تصرفات النظام الحالية.

* خبير في الشؤون الإيرانية

رئيس جهاز الأمن العام في دمشق، وكذلك مدير اللواء على الملوك، رئيس جهاز الأمن الوطني والمستشار الخاص لبشار الأسد، علاوة على مدير الأمن السياسي وأحد أبرز قيادات جهاز الاستخبارات في سوريا رستم غزال الذي قتل بطريقة غامضة، كما أن النظام قام فعلياً ببيع البلاد لإيران من خلال المواقفة على بيع أو رهن مبانٍ وأملاك تعود ملكيتها للدولة السورية مقابل استمرار تدفق المساعدات المالية القادمة من طهران، وفقاً لصحيفة «لبيراسيون» الفرنسية. وتكمّن خطورة الدعم الإيراني للنظام السوري وسيطرته السياسية والاقتصادية والعسكرية على القرار في دمشق في جعل سوريا منفذًا جديداً واستراتيجياً للمزيد من توغله في الداخل العربي وزرع المزيد من الميليشيات والأحزاب والخلايا التجسسية في المنطقة وكذلك يساهم البعض في إيران في تحريرها من الموقف المترافق إيران بالقرب من لبنان والأردن والمملكة العربية السعودية وفلسطين تحتل. ومع التوصل لاتفاق بين إيران ومجموعة 1+5 بشأن الملف النووي الإيراني وبالتالي رفع العقوبات المفروضة على إيران وحصولها على أموالها الضخمة المجمدة في الغرب فمن المحتمل زيادة طهران الحصص المالية المخصصة لأذرعها في الخارج ومن بين ذلك حزب الله والميليشيات الشيعية الأخرى المنخرطة في القتال في العراق وسوريا.

دور حزب الله اللبناني في الصراع في سوريا

يلعب حزب الله اللبناني دوراً محورياً في الصراع القائم في سوريا ويسمم بشكل مؤكدي في تماستك النظام السوري أمام عمليات الثوار في عدة مدن ومحافظات سورية. وبالتالي نجد أن الحزب، كما هو حال الجيش النظامي السوري، يستهدف في معظم المعارك التي ينفذها الثوار والمعارضين وليس داعش والجماعات الإرهابية الأخرى التي يرى كثيرون أنها، تقاتل الثوار السوريين، وتحاول التصادم مع الجيش السوري والميليشيات الشيعية المرتبطة بإيران. وينشط حزب الله في مناطق واسعة في الداخل السوري من بينها إدلب وحلب ودرعا وبعض المناطق في وسط وشرق البلاد، وتتحدث بعض التقارير الغربية

المصادر:

- وكالة أنباء «تسنيم» الإيرانية
- صحيفة «لبيراسيون» الفرنسية
- وكالة أنباء «فارس» الإيرانية
- وكالة «بلوبرغ» للأنباء
- موقع «عمّار» الاستراتيجي (إيران)
- مجلة «دير شبيغل» الألمانية

الجامعة العربية والثورة السورية

جاءت الثورة السورية في منتصف مارس/آذار ٢٠١١م، كحلقة في سلسلة الثورات التي شملت عدداً من الدول العربية، وقد حرصت جامعة الدول العربية منذ البداية على مراقبة تطور الحراك الشعبي وكيفية تعامل النظام السوري مع المطالب الشعبية التي ما فتئت بالتزاي드 والتمدد لتشمل مدن سورية عدّة. وركزت الجامعة العربية منذ البداية في تعاطيها مع الشأن السوري على بعض الثوابت التي صبغت تعاملها خلال المراحل المختلفة من تطور الأزمة السورية، وأهمها: الحفاظ على وحدة واستقرار سوريا وسلامتها الإقليمية، وقف القتل والعنف وإيجاد الحل السلمي الذي يحقق تطلعات الشعب السوري إلى الحرية والكرامة والديمقراطية، وتحفيض المعاناة الإنسانية التي يتعرض لها الشعب السوري في الداخل والخارج.

د. خالد بن نايف الهباس*

كان التطور الأبرز في تلك الفترة هو صدور قرار عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بتاريخ ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني الذي بموجبه تم تعليق مشاركة وفود الجمهورية العربية السورية في الاجتماعات الرسمية للجامعة العربية على كافة المستويات إلى حين قيامها بالتنفيذ الكامل لبنود خطة العمل العربية. وفي وقت لاحق من شهر نوفمبر/تشرين الثاني وافق مجلس الجامعة على إعداد بروتوكول لبعثة مراقبين لمدة شهر قابل للتمديد لشهر آخر، حيث وافقت الحكومة السورية على ذلك ووُقعت على صيغة البروتوكول بتاريخ ١٩ ديسمبر/كانون الأول في مقر الجامعة العربية بالقاهرة وبعدأت بذلك بعثة المراقبين العرب عملها في الداخل السوري، ونتيجة للصعوبات التيواجهت عمل بعثة المراقبة مع تزايد وتيرة العنف وسحب دول الخليج العربي لمراقبتها، أعلن الأمين العام إنهاء عمل بعثة المراقبين في ٢٨ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.

تجدر الإشارة إلى أنه مع تبلور الصورة حول عدمتمكن بعثة المراقبين من أداء عملها عقد مجلس الجامعة على المستوى الوزاري جلسة طارئة بتاريخ ٢٢ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢ تم خلالها تقديم مبادرة/خطة عربية ترتكز إلى وقف العنف وتفويض الرئيس السوري صلاحيات كافية لنائبه للقيام بعملية تحول سياسي يتم بموجتها تشكيل حكومة وحدة وطنية وإعداد دستور وإجراء انتخابات عامة في البلاد، بالإضافة إلى تكليف الأمين العام بتعيين مبعوث خاص لمتابعة العملية السياسية في سوريا. لكن التطور الآخر خلال هذا الاجتماع تمثل في الطلب من مجلس الأمن دعم القرارات العربية التي اتخذت حيال الأزمة السورية، وكان ذلك إيذاناً بتحويل ملف الأزمة السورية

مسار الحل السياسي

مع لجوء النظام إلى الإجراءات الأمنية للسيطرة على توسيع المظاهرات بدأ القلق يساور الجميع حول ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع، حيث قام الأمين العام للجامعة العربية بعيد توليه منصبه بزيارة إلى دمشق التقى خلالها الرئيس السوري بتأريخ ١٢ يوليو/تموز ٢٠١١، وطلب منه سرعة القيام بالإصلاحات السياسية التي تستجيب للمطالب الشعبية المتزايدة كسبيل وحيد لضمان وحدة واستقرار سوريا، والبعد عن الحلول الأمنية التي من المرجح أن تقود إلى مزيد من الاحتقان والعنف.

وفي ظل استمرار عدم تجاوب النظام وتزايد وتيرة العنف ناقش مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية، في دوره غير عادية، بتاريخ ٢٧ أغسطس/آب التطورات في سوريا حيث تم تبني مبادرة عربية ترتكز إلى حوار مع المعارضة وإصلاحات سياسية وضرورية وقف العنف وإطلاق سراح المعتقلين، وتم تكليف الأمين العام بزيارة أخرى إلى دمشق لنقل الطرح العربي على القيادة السورية، الأمر الذي تم خلال زيارة قام بها الأمين العام إلى دمشق بتاريخ ٩ سبتمبر/أيلول. ومع عدم تجاوب القيادة السورية مع الطرح العربي قام مجلس الجامعة بطرح خطة عمل عربية في شهر أكتوبر/تشرين الأول تؤكد على وقف العنف وسحب الآليات العسكرية والأسلحة الثقيلة من المدن والأحياء السكنية والسامح للمنظمات وهيئات الإغاثة ووسائل الإعلام، بالإضافة إلى الحوار مع المعارضة. وتم تكليف لجنة وزارة عربية بزيارة دمشق للتأكد على ضرورة تلبية هذه المطالب، لكن النظام السوري لم يتفاعل بإيجابية مع الطرح الذي نقلته اللجنة الوزارية.

في شهر يوليوليو/تموز بحضور ٢٢٥ شخصية تمثل مختلف أطياف المعارضة السورية في الداخل والخارج، وصدر عن هذا الاجتماع وثيقتا «الرؤية السياسية المشتركة للمعارضة السورية» إزاء تحديات المرحلة الانتقالية» و«وثيقة العهد الوطني» التي تضمنت الأسس الدستورية لسوريا المستقبل. وقد اتخذ مجلس الجامعة على المستوى الوزاري قراراً في شهر نوفمبر/كانون الثاني تضمن الاعتراف بالائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية ممثلاً شرعياً لطلعات الشعب السوري ودعوة باقي تيارات المعارضة إلى الانضمام لهذا الائتلاف حتى يكون جاماًعاً لكل أطياف الشعب السوري. فيما اتخاذ مجلس الجامعة على مستوى القمة في الدورة الرابعة والعشرين في الدوحة في مارس/آذار ٢٠١٣ قراراً بشغل الائتلاف السوري مقعد الجمهورية العربية السورية في جامعة الدول العربية ومنظماتها ومجالسها وأجهزتها حتى يتم إجراء انتخابات تشكل بموجبها حكومة تتولى مسؤوليات السلطة في سوريا، لكن نظراً للعدم توحد قوى المعارضة ولأسباب عملية أخرى تعذر إعطاء المقعد للمعارضة السورية حتى هذه اللحظة.

مسار المساعدات الإنسانية

لم يقتصر دور الجامعة العربية على محاولة إيجاد حل سياسي للأزمة السورية بل سعت أيضاً إلى دعم العمل الإنساني لتخفييف المعاناة على الشعب السوري مع تزايد تدهور الأوضاع الإنسانية نتيجة تزايد وتيرة العنف الأمر الذي تمضي عنه ليس فقط ارتفاع عدد القتلى ولكن أيضاً تزايد عدد النازحين واللاجئين داخل وخارج البلاد. ووفقاً للسيد هيثم المالح، رئيس الدائرة القانونية بالائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية، في تصريح لجريدة الشروق المصرية بتاريخ ٦ يوليوليو/تموز، فإنه تم تدمير ٧٠ بالمئة من سوريا من قبل النظام، و١٨ مليوناً في حاجة إلى مساعدات، ١٢ مليوناً خارج ديارهم، وتم تدمير ٢ مليون بيت وألفي مسجد وأربعين كنيسة، بالإضافة إلى تدمير أربعة آلاف مدرسة، و٩٠ مليوناً وثمانمائة طفل أصبحوا خارج العملية التعليمية.

وقد أكد مجلس الجامعة من خلال القرارات العديد التي اتخذها في شأن السوري، على ضرورة حماية المواطنين السوريين وتحسين الظروف الصعبة التي أصبحت يقع تحت وطأتها شرائح واسعة من الشعب السوري، والسامح لمنظمات الإغاثة بإيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين. وفي هذا الصدد عقد بمقر الأمانة العامة بتاريخ ١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ اجتماع لممثلي المنظمات العربية المعنية بمجالات

إلى مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته حيال تحقيق السلام والأمن في سوريا في ظل رفض النظام السوري الاستجابة للطرح العربي خلال الأشهر الماضية.

ومن خلال مجلس الأمن عملت الجامعة العربية على مواصلة الجهود من أجل تحقيق التوافق في مجلس الأمن ودعوته إلى إصدار قرار بالوقف الفوري لإطلاق النار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حتى يكون ذلك ملزماً لجميع الأطراف، لا سيما في ظل استخدام حق الفيتو من قبل روسيا والصين ضد مشروع قرار يدين استخدام النظام السوري للعنف في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ وتكرر استخدام حق الفيتو المزدوج من قبل روسيا والصين في ثلاث مناسبات أخرى كان آخرها في شهر مايو/أيار ٢٠١٤ ضد مشروع قرار يطلب إحالة ملف الجرائم المرتكبة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وشكل هدف الوصول إلى حل سياسي من خلال تنفيذ القرارات العربية الأساسية الذي بنيت عليه الجهود المشتركة للجامعة العربية والأمم المتحدة، وتجلّى ذلك في تعين مبعوث خاص مشترك لهذا الغرض، إذ تم تعين السيد كوفي عنان في شهر فبراير/شباط ٢٠١٢، الذي نجح في التوصل إلى اتفاق جنيف ١ في يونيو/حزيران ٢٠١٢ المتضمن المطالبة بوقف العنف وتشكيل هيأة

مجلس الجامعة وافق على صندوق للإغاثة في سوريا برأسها ١٠٠ مليون دولار

حكم انتقالي ذات صلاحيات تفريغية كاملة بالتوافق بين جميع الأطراف، وقد تبني مجلس الأمن ما تضمنه بيان جنيف ١ بقراره رقم ٢١١٨(٢٠١٢). وبعد تقديم كوفي عنان استقالته واعتذاره عن تمديد مهمته، تم تعين الدبلوماسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي من قبل الأمم المتحدة والجامعة العربية مبعوثاً خاصاً مشتركاً لسوريا والذي في عهده تم عقد مؤتمر جنيف ٢ في شهر فبراير/شباط ٢٠١٤ لكن لم يحالـف المؤتمر النجاح نظراً لتعنت الحكومة السورية ومحاولتها التركيز على الإرهاب بدلاً من مناقشة الحل السياسي على أساس وثيقة جنيف ١. وعلى إثر تقديم السيد الأخضر الإبراهيمي استقالته في نهاية شهر مايو/أيار ٢٠١٤، قام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين ستيفان دي مستوار مبعوثاً خاصاً له لسوريا، وبعد التشاور مع الأمين العام للجامعة العربية تم تعين رمزي عز الدين نائباً للسيد دي مستور.

من ناحية أخرى، كانت الجامعة العربية ولا تزال على تواصل مستمر مع قوى المعارضة السورية في محاولة لتوحيد قواها وصوغ رؤية موحدة حيال مستقبل سوريا. وتنفيذًا لقرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في ٢ يونيو/حزيران ٢٠١٢ عقد مؤتمر المعارضة السورية بالقاهرة تحت رعاية الجامعة العربية

الجامعة العربية أدركت خطر الأزمة السورية مبكراً وقدمت مقتراحات أفشلها نظام الأسد

آفاق المستقبلية للأزمة السورية

غنى عن القول أن نحو أربع سنوات من القتال في سوريا خلقت حالة من الاحتقان الداخلي وتسبيب في دمار وشلل كامل لمؤسسات الدولة السورية، بل وتقسيم مناطق النفوذ بين الكيانات والقوى الفاعلة على الساحة السورية، بما في ذلك النظام السوري وقوى المعارضة المسلحة وداعش. يضاف إلى ذلك حقيقة أن حالة الاستقطاب الإقليمي والدولي ساهمت في تبادل الموقف تجاه الوضع في سوريا مما أطّل من عمر الأزمة السورية وساهم في زيادة تكاليفها البشرية والمادية. كما أن دخول عامل الإرهاب مؤخراً على الساحة السورية، وما يتزداد من توظيف النظام السوري لذلك من الناحية السياسية، ساهم في تعقيد المشهد السياسي والعسكري، يضاف إلى ذلك الدعم اللا محمود الذي يتلقاه النظام من قبل إيران وحزب الله وروسيا. فيما يaciق النظام السوري باللوم على المعارضة السورية وأنها تتلقى الدعم من قوى إقليمية، بالإضافة إلى انضمام مقاتلين أجانب إليها الأمر الذي ساهم في ديمومة القتال وأضعف آفاق الحل السياسي.

ثمة حاجة للتأكيد على أن الأزمة السورية أصبحت تتفاعل على ثلاثة مستويات: دولية وإقليمية و محلية. وهذا يجعل من الحسم العسكري غير ممكن حتى هذه اللحظة، كما أن سقوط النظام قد يقود البلاد إلى حالة من الفوضى ويهدد بتقسيم سوريا وزيادة نفوذ قوى معينة، سواء كانت محلية أو إقليمية. في مثل هذه الحالة تتضارب الجهود الإقليمية والدولية لتنفيذ بنود اتفاق جنيف ١ في يونيو/حزيران ٢٠١٢ الذي نص على تشكيل هيئة حكم ذات صلاحيات تنفيذية كاملة. وبالإضافة إلى الجهود التي تبذلها القوى الإقليمية والدولية المعنية بالشأن السوري، يتولى المبعوث الأممي دي مستور محاولة الوصول إلى تفاهمات يتم من خلالها الوصول إلى حل سياسي للأزمة، لكن لا تزال هناك الكثير من العقبات التي تعيّر تحقيق ذلك، خاصة في ظل عدم جدية المجتمع الدولي في إيجاد حل سياسي لهذه الأزمة من ناحية، وتعدد القضايا الإقليمية المطروحة على الساحة الدولية، مثل الملف النووي الإيراني والأزمة في اليمن والخلاف الروسي الغربي في أوكرانيا. ●

*مستشار الأمين العام لجامعة الدول العربية

حقوق الإنسان والحماية والإغاثة المدنية بهدف وضع تصور آلية عربية لحماية المدنيين السوريين. كما توالى تأكيد مجلس الجامعة من خلال القرارات المتلاحقة التي يتخذها في جلسات انعقاده الطارئة والعادلة على ضرورة السماح لمنظمات الإغاثة العربية والدولية، بما فيها المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر والاتحادات الطبية بإيصال مواد الإغاثة الإنسانية للمتضاربين والتحفيض عليهم، مع دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته في هذا الشأن. وتتفيد بذلك حرصت الجامعة العربية من خلال التنسيق مع الجهات المانحة العربية والأجنبية، وكذلك المنظمات العربية والدولية، إلى الإسراع في تقديم كل أشكال الدعم والمساعدات الإنسانية إلى المتضاربين في سوريا ودول الجوار، وإلى مناشدة المجتمع الدولي تقديم العون لدول الجوار السوري التي تستضيف مئات الآلاف من النازحين السوريين، وتقدير الجهود التي تبذلها هذه الدول في هذا الشأن. وعلى سبيل المثال وافق مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بتاريخ ٢٢ يوليو/تموز ٢٠١٢ على إنشاء صندوق للإغاثة الإنسانية داخل سوريا وفي دول الجوار تساهم فيه الدول الأعضاء بمبلغ ١٠٠ مليون دولار يتم توفيره حسب حصة مساهماتها في موازنة الأمانة العامة. ويمكن الإشارة هنا إلى مؤتمر المانحين للشعب السوري الذي عقد في دولة الكويت ثلاث مرات، في الأعوام ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥.

وشاركت الأمانة العامة من خلال إدارة الصحة والمساعدات الإنسانية في عدد من المؤتمرات التي عقدت لهذا الغرض، وذلك بالتنسيق مع منظمة المؤتمر الإسلامي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) والمنتدى الإنساني الدولي. كما قامت وفود من الأمانة العامة ب زيارات ميدانية لدول الجوار السوري وزيارة مخيمات اللاجئين فيها وتقديم ما يمكن من معونة طبية وغير طبية.

كما سعت الجامعة العربية من خلال مجلس الأمن إلى الضغط على النظام السوري للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية من خلال خلق جيوب آمنة لهذا الغرض. فعلى سبيل المثال تبني مجلس الأمن القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) والقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) حول ضرورة إيصال المساعدات الإنسانية إلى سوريا وخلق جيوب آمنة لهذا الغرض.

الدور التركي في الأزمة السورية

بعد أربع سنوات وأربعة أشهر من اندلاع الثورة السورية يقف العالم شبه متفرج على ما يجري في سوريا، أكثر منه فاعلاً من أجل إنجاح الثورة وتحقيق أهدافها، أو من أجل القضاء على الثورة وتثبيت حكم أسرة الأسد إلى سنوات أو عقود قادمة، بينما الذي ينبغي عمله هو إنهاء المأساة الإنسانية فيها، فهناك أكثر من أربعة ملايين لاجئ خارج حدود سوريا وبالاخص في تركيا، وهناك أكثر من ستة ملايين لاجئ داخل سوريا، حيث لا يستطيعون البقاء في بيوتهم خوفاً من التصفيات الطائفية أو القومية، أو مجرد وقوفهم على الحياد وعدم اصطافهم مع أحد الأطراف، فضلاً عن مئات الآلاف من السوريين في المعقلات الأممية والسياسية، وأما حصاد الأربع سنوات وأربعة أشهر من القتل والجرح والمعوقين والمفقودين فحدث ولا حرج، فهي نتائج حرب عالمية تقدر بـ ملايين، تعجز مؤسسات المجتمع الدولي ذات الشأن أن تحصيها، وأن تقترب من الأرقام الحقيقة، لعدم قدرتها على الوصول إلى المتضررين أو أقاربهم داخل سوريا.

د. محمد زاهد جول*

التاريخية قريبة في إسقاط أسرة الأسد من الحكم مع نهاية عام ٢٠١٢، إذ بمعادلة الثورة السورية وانتصاراتها تقلب رأساً على عقب، وتأخذ مجريات الثورة العسكرية تدخل منحاً مختلفاً عن منحى الثورة الشعبية الهادفة لإقامة دولة مدنية حديثة تؤمن بوحدة الشعب السوري ومساواته في الحقوق والواجبات، من كافة فئاته المذهبية والاثنية والقومية وغيرها.

إن التغيير الأساسي الذي حصل مع بداية عام ٢٠١٣ هو أن أمريكا التي أعلنت مراراً أن بشار الأسد قد فقد مكانته كرئيس سوريا بعد المجازر التي قام بها، وهي أي أمريكا التي أشرعت المعارضة وقوى الثورة السورية بدعمها وطالبت الدول العربية ونسقت معها ومع تركيا لتقديم الدعم السياسي والمالي والإنساني والعسكري لحماية نفسها من بطش شبيحة الأسد وميليشياته الطائفية، إذ بها أي أمريكا تعمل ضد مسار نجاح الثورة السورية، وتغضن النظر أو تأخذ لإيران بإرسال كتائب حرسها الثوري الإيراني وميليشيات «حزب الله» اللبناني والمتطوعين العراقيين إلى القتال في سوريا إلى جانب كتائب الأسد وتحارب بكل قوة وقسوة ضد الشعب السوري وثورته، فأخذت هذه الميليشيات الطائفية تعمل على استعادة المدن والقرى التي خسرها جيش الأسد، بل وتنتهك حرمات الشعب السوري أكثر مما كانت تفعله شبيحة الأسد من قبل، هذا التدخل الإيراني السافر والعدواني

ولا شك أن دول الجوار السوري هي أكثر الدول المتأثرة بهذه الأزمة الإنسانية والسياسية، مثل تركيا ولبنان والأردن، فالغالبية العظمى من اللاجئين السوريين هي في هذه الدول الثلاث، ففي تركيا حوالي مليوني لاجئ سوري، بينما يوجد في الأردن ولبنان قرابة مليونين أو أكثر قليلاً مع تغير في الأرقام بين فترة وأخرى، وكان ظن هذه الدول أن اللجوء إليها من الفارين من بطش النظام السوري في العام الأول قد لا يزيد عن عدد من الأشهر أو لعام واحد، لأن معطيات الأحداث وانتصارات الثورة في العام الأول كانت واضحة ومؤشرًا على أن حال الرئيس السوري بشار الأسد لن يكون أحسن حالاً من الرؤساء العرب الآخرين الذين أسقطتهم ثورات الربيع العربي التي انطلقت كلها في عام ٢٠١١ قبل الثورة السورية بأشهر معدودة.

هذا التفاؤل كان محقاً في أجواء عارمة من الحماس في الثورة على الأنظمة المستبدة والفاشدة، والتي صبر عليها الشعب كثيراً، فقد صبر الشعب السوري أكثر من أربعين عاماً على تسلط أسرة الأسد وظلمها، والتي استخدمت كل الخدع السياسية لإسكات الشعب السوري عن ظلمها باسم البعث والاشتراكية والمقاومة والتحضير لعركة استعادة الجولان، ولذلك انتهز الشعب السوري ثورات الربيع العربي لتجديد ثوراته السابقة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، ولكنه وبعد أن وجد فرصته

**أمريكا قايت الأسد بوساطة روسية وموافقة إيرانية على
بقاءه مقابل تدمير الترسانة الكيمائية والمنظومة الصاروخية**

الأسلحة الكيماوية بحث أمريكا عن مصالحها وأمن إسرائيل، وقايضت الأسد بوساطة روسية وموافقة إيرانية ببقاء الأسد في الحكم مقابل تدمير ترسانته الكيماوية ومنظومة أسلحته الصاروخية، فكان ذلك دليلاً ثانياً على أن أمريكا تقدم مصالحها الاستراتيجية على صالح الشعب السوري مهما تكلّف من خسائر بشرية، أو دمار داخل سوريا، أو تهجير خارجها، ومع ذلك تبقى أمريكا تحدث عن استحالة مستقبل سياسي ليشار الأسد في ظل حل دولي، وحكومة انتقالية تتولى إدارة الحكم في سوريا، وهدفها الأول هو محاربة تنظيم الدولة الإسلامية داعش الذي جعلته أمريكا أولوية وشمامعة لفرض استراتيجيتها العسكرية والسياسية في المنطقة، فحدث أمريكا عن مرحلة ما بعد الأسد هو حديث ضبابي، فهي تمنع إسقاطه عسكرياً من قبل كتائب المعارضة السورية، وتطالب الدول العربية وتركيا بعدم تمكين كتائب الثورة بالدخول إلى أماكن معينة وتنمع عنها أسلحة نوعية، تكون مقاومة للدروع وصواريخ مضادة للطائرات، التي تسقط برماليها المتفجرة وغازاتها السامة على الشعب السوري دون حسيب ولا رقيب.

الموقف التركي من مختلف زواياه حيال الأزمة السورية:

بالرغم من وضوح الموقف التركي قبل انطلاق الثورة السورية بحكم أن انطلاق الثورة السورية جاء في سياق ثورات الربيع العربي في تونس ومصر ولibia، فقد قدمت الحكومة التركية في ذلك الوقت برئاسة أردوغان الفرصة الذهبية ليشار الأسد في مصالحة الشعب السوري وامتصاص غضب الشعب بإحداث إصلاحات دستورية وإنهاء تفرد الحزب الحاكم بالسلطة وإقامة حكومة تعدديّة وديمقراطية مع بقاء الرئيس بشار الأسد في السلطة، الذي كان يرتبط بعلاقات وطيدة مع رئيس الوزراء ومع وزير الخارجية أحمد داود أوغلو في ذلك الوقت، ولكن اصطدام بشار الأسد مع الشعب السوري وقمع مطالبه واحتاجاته بالقوة العسكرية قد جعل الحكومة التركية توقف دعمها لبشار الأسد، ومع خضوع بشار الأسد للنصائح الروسية والإيرانية بتوسيط الجيش السوري في قمع ثورة الشعب وجدت الحكومة التركية نفسها مضططرة للوقوف إلى جانب الشعب السوري، وإنها علاقتها مع النظام السوري، والمطالبة بإسقاطه طلماً أسرف بقتل الشعب السوري بهذه القسوة والإجرام والمجازر.

عملت تركيا على دعم مطالب الشعب السوري سواء كان في سوريا أو في تركيا أو خارجهما، وسواء كانت مطالب إنسانية وهي مقدمة على غيرها، أو كانت مطالب سياسية بعد مؤتمراتها في

غير المعادلة العسكرية، ولكنه لم يستطع أن ينجح في القضاء على الثورة السورية، لأن الدعم الإيراني وقع في فخ الاستزاف الذي أرادته أمريكا لمحور إيران في سوريا بحسب تصريحات السناتور الأمريكي الجمهوري جون ماكين في ذلك الوقت، وحرب الاستزاف لمحور إيران لم تتوقف بعد ولكنها في نهايتها بعد إدراك روسيا وإيران بأن التخلّي عن الأسد أقل الأضرار على سياستهما الضاللة في سوريا، فلا يمكن هزيمة شعب يملك الإرادة والحق والشجاعة في التغيير مهما تم تشويه ثورته باسم الطائفية أو الإرهاب أو الأصولية أو الجماعات التكفيرية أو غيرها من التهم التي أبدع الإعلام الإيراني في اختلاقها كذباً وزوراً وبهتاناً.

تركيا أدركت بحث أمريكا عن مصالحها مع روسيا وإيران على حساب سوريا

سوريا ما بعد بشار الأسد:

أثناء كل هذه المعاناة كان المجتمع الدولي وبالخصوص أمريكا تخاذل الشعب السوري وتخاذل تركيا والدول العربية الداعمة للشعب السوري، ومن الأدلة على الخداع الأمريكي أن أمريكا منذ أن تدخلت في الأزمة السورية لم تقبل بقيادة المجلس الوطني السوري الذي أنشأته قوى الشعب السوري في الداخل والخارج ليكون ممثلاً سياسياً للثورة السورية ومخاطبة العالم بمطالبها وحقوقها

السياسية. وكان برئاسة الدكتور برهان غليون، ولكن أمريكا وبحجّة أن المجلس ضئيف الصلة بالكتائب الثورية داخل سوريا سعت لتجيّم المجلس الوطني وتأسيس الائتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة السورية، وأخذت هيلاري كلنتون وزيرة الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت تعد له المؤتمرات الدولية والاعتراف من قبل الدول العربية والدول التي أطلق عليها أصدقاء سوريا، على أمل أن تعطي للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية المكانة الرسمية للدولة السورية في جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وهيأة الأمم المتحدة، وإنها عصر بشار الأسد وما يمثله من مليشيات عسكرية داخل سوريا فقط، ولكن وبعد أن تمكنّت أمريكا من الهيمنة على قرارات الائتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة السورية، وأخذت أمريكا أطراف الأزمة السورية إلى مؤتمرات جنيف الأولى والثانية غيرها، كانت أمريكا تماطل في الحسم ولا تترك الدول العربية ولا تركيا تقدم الدعم الكافي لإنهاء الأزمة، وبالخصوص بعد مجيء وزير الخارجية الأمريكية الجديد جون كيري في بداية ٢٠١٣، فقد كانت تصريحات أوباما كثيرة في رفض الحل العسكري، حتى بعدما استخدم بشار الأسد الأسلحة الكيماوية المحرمة دولياً في شهر آب، أغسطس ٢٠١٣.

هذا الاستخدام للأسلحة الكيماوية جاء بعد تهديد أمريكي متكرر باعتباره خطأ أحمر، ولكن وبعد أن استخدم الأسد

الدولة الإسلامية داعش، فالسياسة التركية ترى أن أخطاء أمريكا والمجتمع الدولي وإيران أدت إلى ظهور تنظيمات متطرفة وإرهابية تدفع الخطر الطائفي بخطر طائفى مثله، أي أن عدم الجسم الأمريكي في حل مشاكل العراق أولاً بعد احتلالها لها منذ عام ٢٠٠٣، وعدم سماحها بحل الأزمة السورية بالجسم العسكري من قبل الشعب السوري وإنها عصر أسرة الأسد ثانية، أدى إلى ظهور تنظيمات متطرفة ومتشددة في العراق وسوريا، وبعضها إرهابية بالمقاييس الدولية والتركية والعربية، ولذلك لما جاءت أمريكا تجمع تحالفها الدولي لمحاربة تنظيم الدولة داعش دخلت تركيا هذا التحالف لأنها جزء من المنطقة ومن دول العالم الديمقراطي الحر الذي يرفض التطرف ويرفض منطق الحروب الطائفية، ولكن تركيا رفضت أن تشارك في العمليات العسكرية لقوات التحالف حتى تشارك في وضع خطة العمليات العسكرية التي تعالج أسباب الأزمة السورية والعراقية معاً، وبالخصوص على المستوى السوري، وذلك بوضع حد لحكم الأسد الذي لا يمارس من الحكم إلا القتل والتدمير والبراميل المتفجرة واقتراض المليارات من إيران وروسيا لمواصلة حربه الطائفية الخاسرة، لذلك فإن تركيا تطالب المجتمع الدولي بوضع الخطط التي تعالج أسباب الأزمات العربية وفي مقدمتها الأزمة السورية.

أمريكا ضد نظام الثورة السورية وتغض النظر عن مليشيات إيران وحزب الله

تعاون تركيا مع دول الجوار لإنهاء الأزمة السورية:
تدرك تركيا أن تعاونها مع الدول العربية هو الأساس في حل الأزمة السورية، ولذلك سعت ومنذ بداية الأزمة السورية إلى دعوة الدول العربية إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد النظام السوري، حتى لو أدى ذلك إلى تبني عمل عسكري مشترك يمكنه تأمين بعض الدعم الدولي له، ولكن الدول العربية وقفت في وجه الجهود التركية بحجة مخاوف من توسيع النفوذ التركي المزعوم، والأرجح أن الدول العربية كانت تخشى من عواقب التدخل في سوريا في تورطها في الصراع مع إيران إقليمياً، وهو ما انتهت إليه الدول العربية مرغمة بعد التهور الإيراني في دعم الانقلاب الحوثي في اليمن في سبتمبر ٢٠١٤ ومحاولتها السيطرة على الدولة اليمنية، مما اضطر الدول العربية التدخل العسكري في «عاصفة الحزم» لوقف العدوان الإيراني تحت الغطاء الحوثي الطائفي، هنا التدخل العربي في اليمن تفهمته السياسة التركية ودعمته، لأنها في النهاية يؤدي إلى وقف الأطماع الخارجية الإقليمية في الدول العربية، وإذا تم وقف الأطماع الإقليمية المدفوعة بأحقاد تاريخية أو أطماع إمبراطورية فارسية واهية، فإنه سوف يمكن بعدها وقف

تركيا، أو مساعدات لوجستية، بحيث سمحت للفارين من الجيش السوري إلى تركيا بتشكيل مجالس عسكرية تقدم مساعدات للشعب السوري في الداخل تمكنه من الصمود ومقاومة بطش النظام وبطش القوات الطائفية القادمة من إيران والعراق ولبنان، كما أنها وبالتعاون مع أمريكا والدول الغربية والعربية لم تضع قيوداً صارمة على دخول المتطوعين من مسلمي العالم الذين هبوا لنجدتهم إخوانهم من الشعب السوري المسلم الذين يتعرضون إلى حروب إبادة بشرية مارستها مليشيات الطائفيين الإيرانيين وأتباعهم.

ولذلك لم تكن الحكومة التركية وهي رافضة لكل القمع الذي باشره الأسد بنفسه لم تكن تملك الحق بالتدخل العسكري في السنة الأولى ولا الثانية، لأنها كانت ثورة شعب قادر على الانتصار بقدراته الذاتية، وهو ما كان قاب قوسين أو أدنى في نهاية عام ٢٠١٢، وبعد دخول الحرس الثوري الإيراني والمليشيات الطائفية من «حزب الله» اللبناني وغيره في الصراع في سوريا باتفاق روسي أمريكي لم يكن أمام تركيا أن تتدخل عسكرياً أيضاً، لأن التدخل كان سيكون حرباً دولية مع إيران، والتي هددت فعلاً بضرب القواعد العسكرية الأمريكية

في تركيا إذا اتدخلت قوات الناتو في الأزمة السورية على لسان المرشد خامنئي نفسه، فقد اعتبرت إيران معركة سوريا معركتها ومصيرها من مصير المحور الذي تتمنى إليه، ولكن ذلك لم يمنع تركيا أن ترفض التدخل الإيراني، وأن تعلن على لسان كبار رؤسائها ووزرائها عن رفضها للسياسة الإيرانية الطائفية، وكذلك أدركت تركيا أن السياسة الأمريكية تبحث عن مصالحها مع روسيا وإيران قبل بحثها عن مصالحها مع الشعب السوري أو مع الدول العربية التي تدعم الشعب السوري وتسانده في صموده ضد الاحتلال الإيراني بحسب وصف وزير الخارجية السعودي السابق الأمير سعود الفيصل رحمة الله، ولذلك بذلت الحكومة التركية كل جهودها السياسية في دعم الشعب السوري على الأرض التركية، ودعمته في مؤتمرات أصدقاء سوريا واستضافت عدداً منها، كما دعمته في مؤتمرات جنيف الأول والثاني والثالث الذي يتم الإعداد له من خلال المبعوث الدولي دي مستورا في جنيف، فضلاً عن تحملها أعباء استضافة مليوني لاجئ سوري بما يزيد عن ستة مليارات دولار تحملتها الخزينة التركية دون مساعدات خارجية.

وقد حذرت الحكومة التركية إن عدم وضع حد لمجازر الأسد سوف يجر المنطقة إلى مشاكل أكبر وبالخصوص في المسار الطائفي الخاطئ والخطير، وهو ما ظهر فعلاً بظهور تنظيم

أنقرة رفضت التدخل العسكري في سوريا لتجنب فتح حرب دولية مع إيران التي هددت بضرب القواعد الأمريكية في تركيا

العلوية المحلية أو القادمة من إيران والعراق ولبنان، فأمريكا تبحث عن قوات برية تقاتل بالنيابة عنها تنظيم الدولة داعش، وقد رفضت الجيوش العربية والتركية والإيرانية الرسمية القيام بهذه المهمة المشبوهة، وحاولت أمريكا صناعة صحوات عراقية مرة أخرى ولكنها فشلت في ذلك حتى الآن، وكذلك لم تستطع تسخير كتائب الثورة السورية في هذه المهمة التي تغير مسار الثورة السورية، فلم يبق أمام أمريكا إلا استخدام قوات وحدات حماية الشعب التابع لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي التابع لحزب العمال الكردستاني، لاستخدامه جيش مرتزقة لمحاربة داعش، والتقاهمات التركية الأمريكية الأخيرة تتقارب لمعالجة هذه الأزمة المستجدة في شمال سوريا، ومن مخاطرها أن تكون خطوة في طريق تقسيم سوريا، وهذا يتطلب تعاوناً مت米زاً بين الدول العربية وتركيا لوضع حد لكل مشاريع تقسيم سوريا، لأنها لن تكون إذا نجحت إلا خطوة على طريق تقسيم العديد من الدول العربية، فحل الأزمة السورية ينبغي أن يأخذ بالحسبان اليوم مستقبل الدول العربية وعلاقتها المتينة والمميزة مع الدولة التركية.

إن تركيا وبعد نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة بتاريخ ٢٠١٥/٦/٧ وما أفرزته من نتائج غير حقيقة، لا بد من قبولها مرحلياً بحكم أنها نتائج انتخابات ديمقراطية ونزيفة، ولكنها في النهاية لن تؤثر على تغيير الموقف التركي من الأزمة السورية، لأن الموقف التركي هو موقف الدولة التركية وليس موقف الحكومة ولا الحزب الحاكم، وهذا ينسحب على قرار التدخل في سوريا عسكرياً، فلو تم فلن يكون إلا من أجل الحل الجذري للأزمة السورية، ومنع تقسيم سوريا، ومنع إقامة كيان كردي أمريكي أو إسرائيلي، أي حماية الأمن القومي التركي والعربي معاً، وحلول مشاكل المنطقة تبدأ بوضع نهاية صحيحة للأزمة السورية، فسقوط المشروع الإيراني في سوريا سوف يغلق الأطماء الإيرانية في بلاد الشام ومن بعدها في جنوب الجزيرة العربية، بل وفي كل الجزيرة العربية، والدور التركي في حل الأزمتين السورية واليمنية لن يكون قادراً على الحسم دون التعاون والتحالف مع الموقف العربي الجاد في مواجهة الأطماء الخارجية الإقليمية والدولية أيضاً.

*كاتب وباحث تركي

العدوان الخارجي الذي يستعمل ورقة داعش في عقد تحالفات مع بعض أطراف المنطقة في خلق كيانات جديدة تخدم المشروع الغربي في إبقاء المنطقة تحت الهيمنة والسيطرة الغربية في كل الشرق الأوسط، ولذلك فإن السياسة التركية حاسمة وواضحة مع إيران برفض السياسة الإيرانية الطائفية التوسعية، ورفض المشاركة في الحروب التي تشنها أمريكا على داعش في البلاد العربية إلا إذا وافقت أمريكا على تنفيذ الشروط التركية التي تنهي الأزمات من جذورها.

إن الشروط التركية كلها لصالح الشعب السوري ومن أجل حل الصراع في سوريا، فأزمة اللاجئين قد طالت كثيراً، وهذا عذاب متواصل للشعب السوري مهمماً قدمت له الدول الغنية من مساعدات في مخيمات اللجوء، فالأخضل هو معالجة الأسباب وهو وضع حد للصراع في سوريا بالعمل الدولي الجاد لإنهاء حكم الأسد، وحتى ذلك الحين لا بد من توفير منطقة آمنة شمال سوريا أولاً وجنوبها إن أمكن ثانياً، بهدف تمكين الشعب السوري في الداخل والخارج العودة إلى بلادهم آمنين مطمئنين، بحيث لا تصلكم طائرات الأسد ولا براميله المتفجرة، وبحيث تصبح هذه المنطقة الآمنة محظمة على المليشيات الطائفية أن تصل إليها، ولا يبقى أمامها إلا الرحيل إلى حيث أنت، سواء كانت من المليشيات الطائفية التي جندتها الحرس الثوري الإيراني، أو جندتها تنظيم الدولة داعش، فالم منطقة الآمنة هي منطقة آمنة من بطش الأسد، ومن بطش داعش، فإذا كانت أمريكا جادة في منع تعدد تنظيم الدولة داعش فعليها أن تدعم السياسة التركية في شمال سوريا، التي تهدف السياسة التركية منها إلى نجاح الثورة السورية في السيطرة على شمال سوريا بدعم عربي وتركي ودولي.

وضع الأكراد في سوريا:

تواجه الدولة التركية في هذه المرحلة آثار الأخطاء الأمريكية في سوريا، وأثار الأطماء لدى حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وقواته العسكرية، قوات حماية الشعب التي تحاول استقلال الحرب على داعش أن تقبض ثمنها من أمريكا بإقامة كيان كردي تصفه بكردستان الغربية بحسب مصطلح صالح مسلم زعيم هذا الحزب الكردي، وهذه الأطماء لا توافق عليها الدولة التركية وقد أبلغت أمريكا بهذا الموقف الصريح، لأنه استغلال لظروف الصراع الذي يخوضه الشعب السوري ضد المليشيات الطائفية

الدور الروسي في الأزمة السورية

تمثل الحالة السورية خروجاً عن الخط العام في السياسة الروسية والذي يتميز بقدر كبير من الحذر والتحفظ، حيث كانت موسكو أكثر سرعة في الاستجابة وحسماً في مواقفها من سوريا. ورأى أن ما يحدث في سوريا هو «نزاع داخلي مسلح» أو حرب أهلية، وأن بشار الأسد لا يتحمل وحده مسؤولية العنف وإنما يتتحمل الطرفان، السلطة والمعارضة، مسؤولية ما يحدث في ظل العنف المتبادل بينهما. كما أكدت على دور «الطرف الثالث»، وأن النزاع ليس فقط بين النظام السوري والمعارضة وأن هناك ما يسمى «القوة الثالثة» وهي تنظيمات إرهابية تناهى نشاطها على نحو ملحوظ يهدد ليس فقط سوريا وإنما الأمن الإقليمي.

د. نورهان الشيخ*

الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يونيو ٢٠١١، ولكن تم تمرير القرار بالأغلبية.

ثانيها، الوساطة ومحاولة الدفع بالتسوية السلمية للأزمة السورية. فمنذ بدايات الأزمة حاولت روسيا لعب دور الوسيط بين النظام والمعارضة، واستقبلت وفد المجلس الوطني السوري برئاسة برهان غليون مرات عدّة. وكان للدبلوماسية الروسية الدور الرئيسي في التوصل لخطبة كوفن أنان للتسوية في سوريا. وهي صاحبة مبادرة عقد مؤتمر جنيف الدولي للتسوية في سوريا تحت رعاية الأمم المتحدة، وأكّدت على ضرورة إشراك الفاعلين الإقليميين ذوي التأثير وفي مقدمتهم إيران وال السعودية. وقاطعت مؤتمرات مجموعة «أصدقاء سوريا»، لكنها مضرة، وتقصر أعمالها على إيجاد مختلف الدلائل للاطاحة بالحكومة السورية الحالية، ودعم المعارضة الخارجية فقط، من وجهة النظر الروسية. كما طرحت روسيا مبادرة تدمير الأسلحة الكيميائية السورية مقابل وقف الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا وعقد مؤتمر جنيف ٢، وتدعى الآن لعقد جنيف ٣. واستضافت موسكو مفاوضات بين ممثلي الحكومة السورية والمعارضة، ومنذ مطلع العام الجاري استضافت لقاءين تشاوريين بين الجانبين في يناير وأبريل وتشعبت لعقد اللقاء الثالث.

ثالثها، الدعم الاقتصادي والعسكري للنظام السوري. فقد أكدت روسيا رفضها للعقوبات الأمريكية والأوروبية على سوريا ورأى أن فرض العقوبات، لابد وأن يكون من قبل مجلس الأمن الدولي، وفي حالات الضرورة القصوى فقط. واستمرت في علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دمشق وقادت بدعمها في مواجهة العقوبات الأمريكية والأوروبية والروسية. وتم الاتفاق في أغسطس ٢٠١٢ على أن تقوم موسكو بتقديم قرض لسوريا وكمية

في هذا السياق رفضت موسكو الدعوة إلى تجوي بشار، مع التأكيد على أن روسيا لا تدعمه كشخص ولكنها تحافظ على كيان الدولة السورية حتى لا تتكرر مأساة ليبيا ومن قبلها العراق. كما رفضت رفضاً قاطعاً أي تدخل خارجي مباشر أو غير مباشر، إنطلاقاً من حتمية الحل السلمي وجلوس كل الأطراف المعنية على طاولة المفاوضات. ووجهت موسكو انتقادات حادة لدعم المعارضة المسلحة واعتبرته تدخلاً خارجياً غير مباشر لا يمكن قبوله ويؤدي إلى زعزعة الاستقرار في سوريا والمنطقة بأسرها. وأنه «عدوان عسكري خارجي مبطن يحق للحكومة السورية أن تقضي عليه».

وقد اتخذ الدعم الروسي للنظام السوري ثلاثة أبعاد أساسية. أولها، الدعم الدبلوماسي والسياسي في المحافل الدولية المختلفة. فقد فشلت المساعي الغربية المتكررة لإصدار قرار من مجلس الأمن يدين السلطات السورية بسبب معارضتها روسيا واستخدامها الفيتو أربع مرات في ٥ أكتوبر ٢٠١١، و٥ فبراير ٢٠١٢، و١٩ يوليو ٢٠١٢، و٢٢ مايو ٢٠١٤.

كما قامت روسيا بالاعتراض على قرار الجمعية العامة بشأن سوريا الصادر في ٢ أغسطس ٢٠١٢، الذي أعدت مشروعه المملكة العربية السعودية وتضمن إدانة استخدام العنف من قبل الحكومة السورية، وتسريع عملية الانتقال السياسي للسلطة. وانتقدت قرار جامعة الدول العربية الصادر في ٢٢ يوليو ٢٠١٢ الذي يدعو إلى تجوي بشار الأسد وتشكيل حكومة انتقالية ورأى أنه لا يساهم في تسوية الأزمة ويفعل الباب أمام أي حديث عن الإصلاح السياسي. وصوتت موسكو ضد قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن سوريا، لرفضها استخدام الآليات الحقوقية من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وعارضت إحاله الملف النووي السوري إلى مجلس الأمن، في اجتماع مجلس محافظي

لخدمة سلاح البحرية الروسية، وخدمة السفن الروسية التي تؤدي مهام عسكرية في منطقة البحر المتوسط وخليج عدن وتتيح لها التزود بما تحتاجه من الوقود والمؤن والمياه، وأعمال الصيانة. وللوجود الروسي في البحر المتوسط أهمية كبيرة حيث أن أي قوة كبرى تحتاج إلى منافذ آمنة على المياه الدفيئة والبحار المفتوحة والمحيطات، ولا يمكن تصوّر قوة كبرى دون قوة بحرية وأسطول قوي، وافتتاح على العالم يكفل علاقات اقتصادية وتجارية متنامية. ورغم إمتداد السواحل الروسية إلا إن موانئها غير صالحة للملاحة معظم أشهر السنة نظراً لجمدتها. ومن ثم فإن الوصول إلى المياه الدفيئة في الخليج العربي والبحر المتوسط عبر البحر الأسود مثل أهمية استراتيجية عظمى لروسيا. ومن ثم يمثل روسيا اهتماماً كبيراً بمنطقة الشرق الأوسط منذ العهد القيصري، وما زال لهذا ظلاله على السياسة الروسية حتى اللحظة.

يضاف إلى هذا مبيعات الأسلحة إلى سوريا حيث تعمد سوريا في المرتبة الأولى على التسلح الروسي، ومنذ العام ٢٠٠٥ تم إبرام صفقات كبيرة لإمداد الجيش السوري بالصواريخ الروسية ومنها صفقة إس ٢٠٠.

كما إن هناك استثمارات روسية هامة في قطاع الطاقة السوري، إلى جانب التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين البلدين، ورعايا روسيا في سوريا الذين يبلغ عددهم حوالي ٣٠ ألف من الزوجات الروسيات وأبناء الزيجات المختلطة، وتعتبر الأقلية الشركية في سوريا داعمة للنظام السوري، ولهذه الأقلية إمتدادها في روسيا.

ثالثاً، مكافحة الإرهاب، فروسيا عانت طويلاً من الإرهاب واجتاحتها موجات عنفية من عدم الاستقرار في منطقة القوقاز الروسي طوال التسعينات، وما زال الإرهاب جرح يدمي القوقاز الروسي. وقد زادت المخاوف الروسية في الآونة الأخيرة مع تسلل التهديد «داعش» إليها، وتنامي صلات التنظيم مع نظرائه في القوقاز الروسي خاصة وأن هناك حوالي ألفي من أبناء هذه المنطقة يقاتلون في صفوف المسلحين في سوريا والعراق. وتشعر روسيا بـ«المواجهة المكافحة الإرهابية» والقضاء على التطرف داخل روسيا وفي جوارها ومنه منطقة الشرق الأوسط خاصة سوريا. وترى موسكو أن النظام السوري الحالي، على علاقته، هو الوحيدة القادرة على ضبط هذه الأمور وعدم السماح للإرهابيين باتخاذ البلاد منطلقاً لأعمالهم، وأنه حائط الصد الذي يحميها وعوادها عربية أخرى ستتوجه إليه «داعش» حال سقوط النظام السوري.

رابعها، العوامل الاستراتيجية حيث ترى موسكو أن الولايات المتحدة تسعى إلى إحكام قبضتها على المنطقة ووضع حد للشراكة

من العملة الصعبة والاستمرار في تصدير النفط ومشتقاته إلى دمشق. كما تم طبع أوراقاً نقدية سورية جديدة في روسيا لاستبدال الأوراق المتهورة ودفع المرتبات والنفقات الحكومية بعد أن رفضت الشركة التابعة للبنك المركزي النمساوي الطبع منذ فرض عقوبات الاتحاد الأوروبي على سوريا عام ٢٠١١.

هذا إلى جانب استمرار التعاون العسكري بين البلدين، فهناك عدد من الخبراء العسكريين الروس في دمشق، وفي مواجهة التهديد الأمريكي بضرب سوريا اتجهت عدد من السفن الحربية الروسية إلى ميناء طرطوس، الأمر الذي جعل توجيه ضربة ضد سوريا بمثابة مواجهة مع روسيا. كما تواصل مؤسسة «روس أوبورون أكسبورت» الروسية توريد السلاح إلى سوريا بموجب العقود الموقعة سابقاً. وإن كانت روسيا قد أكدت في أكثر من مناسبة أن كل الأسلحة التي تقوم بتصديرها إلى سوريا ذات طابع دفاعي، ومن غير المحتمل استخدامها ضد أهداف مدنية لأنها مخصصة لصد المدرعات والأهداف الجوية في حال تعرض سوريا لعدوان خارجي. وأن موسكو لا تريد تكرار السيناريو الليبي حين أوقفت روسيا توريد الأسلحة إلى ليبيا بينما استمرت الدول الغربية في إمداد المعارضة بالأسلحة في خرق واضح لقرارات مجلس الأمن.

ويكمن وراء هذا الموقف الروسي جملة من العوامل. أولها، خصوصية العلاقة بين موسكو ودمشق. فمنذ وصول حافظ الأسد للسلطة مطلع السبعينيات وعلى مدى ما يزيد عن أربع عقود توطدت العلاقة بين موسكو ودمشق، وأصبحت الأخيرة هي ركيزة السياسة الروسية في المنطقة خاصة بعد تدهور العلاقات بين موسكو والقاهرة واتجاه الأخيرة للتحالف مع واشنطن من ناحية، وتطور العلاقات بين موسكو وطهران التي تعتبر الشريك الأساسي للنظام السوري من ناحية أخرى. في ضوء ذلك ترى موسكو أن فقدان سوريا يعني فقدان حليفها الوحيد في العالم العربي. وهذا بدوره يعني أن روسيا ستتسرع من منطقة الشرق الأوسط برمتها، وأن الفوز الأمريكي في المنطقة سينتشر بلا حسيب أو رقيب من وجهة النظر الروسية. كما إن سوريا هي امتداد جغرافي للحدود الجنوبية الروسية، ومن ثم فإن سقوط النظام السوري يعني أن جهة المواجهة مع الغرب سوف تقترب من الحدود الروسية في منطقة القوقاز، وجمهوريات آسيا الوسطى التي تعتبر مجال حيوى طبيعى روسيا. وبمّن الولايات المتحدة من إحكام الطوق حول روسيا، ومواصلة خططها الرامية لنشر الفوضى في محيطها.

ثانيها: المصالح الروسية في سوريا، ويأتي في مقدمتها القاعدة العسكرية الروسية في ميناء طرطوس والمخصصة

ثلاثة أبعاد وراء

- الدعم الروسي**
- لأسد لحفظ على**
- الحليف العربي**
- ال حقيقي الوحد**

ملف العدد

خلال زيارة وزير الخارجية السوري وليد المعلم لموسكو أواخر شهر يونيو الماضي بقوله إن «سياستنا الرامية إلى دعم سوريا والقيادة السورية والشعب السوري، ستبقى دون تغيير».

إن روسيا أيقنت من الدرس الليبي، وقبله العراق وإيران، أن عائد التفاهم مع الولايات المتحدة وإبرام صفقات خاصة بالمقاييس الروسية داخل الأمم المتحدة، أو خارجها لا يتاسب أبداً مع حجم الخسائر التي تلحق بها من جراء التدخل الأمريكي السافر في هذه الملفات، ويتضمن ذلك الخسائر الاستراتيجية المتعلقة بمكانة روسيا ودورها في المنطقة والنيل من صورتها ومصداقيتها كحليف أو شريك يعول عليه، والخسائر الاقتصادية المباشرة نتيجة إلغاء العقود المبرمة. ولذا فإنها عازمة على الثبات على موقفها في الحالة السورية، خاصة وأن روسيا قد استعادت مكانتها كقوة كبرى وتستطيع مقاومة الضغوط الأمريكية ورفض الإنصياع للإرادة الأمريكية، بل والوقوف بجسم في وجه مخططات واشنطن كما حدث في أزمة أوسيتيا الجنوبية عام ٢٠٠٨ والأزمة الأوكرانية.

فى هذا الإطار سوف يتترك التحرك الروسي المستقبلى فى محورين. الأول: الدفع نحو إجراء انتخابات برلمانية حرة في سوريا، والمقرر لها العام القادم، وتشكيل حكومة ثقة وطنية، على النحو الذي يكون تمثيل المعارضة في البرلمان والحكومة أوسع نطاقاً. دون ما حدث عن رحيل الأسد حيث تخلى روسيياً بالإصطدام بالنظام السوري في حال مجرد بحث تتحى بشار، نظراً للاتفاق أجهزة الدولة والنخبة الحاكمة والمؤثرة حول الأخير، وعدم قدرة المعارضة على تقديم بدائل مطمئنة لروسيا.

الثاني: العمل على تحقيق «مصالحة ما» بين الأطراف الإقليمية للأزمة السورية، وترى موسكو أن التحديات الخطيرة التي تهددها جمیعاً قد تمثل حافزاً لإعادة إطلاع العلاقات فيما بينها. وفي هذا الإطار طرح الرئيس بوتين مبادرة تهدف إلى جمع الرياض ودمشق في تحالف رباعي يضم أيضاً تركيا والأردن ضد تنظيم «الدولة الإسلامية»، التي أصبح تمددها المتواصل خطراً حقيقياً يهدد دول المنطقة كلها وروسيا، وهو ما أطلق عليه وليد المعلم «معجزة بوتين الشرقيّة» إذا تمت، وأبدى استعداد سوريا الدخول في أي تحالف تقوده وترعاه روسيا. ويظل الأمر رهناً بمدى قدرة الأطراف الإقليمية الأخرى على تجاوز الماضي والقبول بنظام الأسد ولو مؤقتاً.

موقف موسكو انتخابات برلمانية وتشكيك حكومة وطنية ومصالحة إقليمية

العربية المتامية مع القوى الآسيوية الصاعدة وفي مقدمتها روسيا والصين، وذلك من خلال إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط جغرافياً وسياسياً، وإضعاف القوى الإقليمية الهامة العربية وغير العربية الكبيرة وخلق كيانات ضعيفة يسهل توجيهها ولا تمثل خطراً على مصالحها في المنطقة. وأن ما شهدته الدول العربية هو صورة أخرى للثورات الملونة التي حاولت الولايات المتحدة من خلالها إحداث تغييرات عميقة في دول الكومنولث التي تمثل المجال الحيوي لروسيا. وتعتبر سوريا بموقعها الجغرافي المتميز وتحالفاتها الإقليمية مع إيران وحزب الله منطلقاً مثالياً لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط. ذلك أن سقوط النظام السوري، يفتح الباب أمام تصفيية الحسابات القديمة بين الولايات المتحدة وإيران وكسر شوكة طهران.

خامسها، أزمة الثقة بين روسيا والولايات المتحدة، فموسکو ترى أن واشنطن مازالت عازمة على تأجيج الصراع المسلح في سوريا وتشكك في النوايا الأمريكية بشأن التسوية الإسلامية في سوريا خاصة بعد أن خصصت مؤخرًا مبلغ مليار دولار للدعم «المعارضة المعتدلة»، وأقامت أحد عشر مركزاً لتدریبهم في الأردن وحدها إلى جانب تلك في تركيا. كما إن الخبرة الروسية السابقة في تعاملها مع الولايات المتحدة والغرب أوضحت أن التفاهمات تطيّب عادة بمحالحها، ولا تتحمّل واشنطن وعودها وتعهداتها. وتعتقد موسکو أن واشنطن وخلفاءها تجاوزوا نص القرار بشأن ليبيا وطبقوه وفق أهوائهم، وقد أثر ذلك على الموقف الروسي من سوريا، وأدى إلى حذر موسکو ورفض تكرار سيناريو التدخل الأمريكي تحت أي مظلة في الحالة السورية. كما إن انتهاء الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي لاتفاق عام 1997 بين الجانبين والذي يلزم الحلف بعدم نشر قواته على أراضي شرق أوروبا بشكل دائم وتعزيز الوجود العسكري الأمريكي في شرق أوروبا ومحاولة ضم أوكرانيا وجورجيا إلى الحلف أدى إلى تعزيز الشكوك الروسية تجاه واشنطن وتصاعد التوتر في العلاقة بين البلدين ووصولها حد التأزم منذ أواخر عام ٢٠١٢ على خلفية الأزمة الأوكرانية.

في ضوء خصوصية العلاقات الروسية السورية ومصالح روسيا الحيوية في سوريا، وغياب البديل المطمئن لموسكو، فقد انها الثقة في أي تهديدات غربية وأمريكية، فإنه ليس من المنظر أن يشهد الموقف الروسي من الأزمة السورية تغييرا ملماوسا، ولن تشق روسيا في أي ضمانات يقدمها الغرب. وقد أعاد الرئيس بوتين التأكيد على ثوابت السياسة الروسية تجاه سوريا في كلمته التي ألقاها يوم 19 يونيو الماضي أمام منتدى بطرسبورج الاقتصادي الدولي، ثم



تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية يجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

حقيقة الموقف الأميركي من الأزمة السورية

الوضع في سوريا بلغ مرحلة مأساوية لم تبلغها سواها من دول الربع العربي، فالاقتتال الذي يدخل عامه الخامس قد أوصل سوريا وشعبها إلى شفير المهاوية. هنا يأتي السؤال، ما هو دور أمريكا في تطور الأحداث وتدهور الأوضاع لما آلت إليه سوريا؟

منذ البداية لم تأخذ أمريكا موقفاً واضحاً وحازماً من الثورة في سوريا، وهذا بشكل أو آخر يتماشى مع موقفها العام من ثورات الربيع العربي. فهي اتخذت موقف المتفرج واتبعت سياسة براجماتية قصيرة النظر تعتمد على دعم الفريق الفائز. ففي مصر تخلت بسرعة عن حليفها مبارك وأيدت حكومة الإخوان المسلمين بالرغم من كونها تشكل خطراً على حلفائهم في المنطقة العربية ولكنها سارعت بالتخلي عن الإخوان بعد ثورة ٣٠ يونيو وصعّود الرئيس عبد الفتاح السيسي. وعدم الوضوح وعدم الحزم وقصر النظر أيضاً هي سمات سياسة أمريكا تجاه سوريا وكان لهذه السياسة نتائج أدت إلى إضعاف الجيش الحر وإلى تقوية الفصائل الإسلامية المطربة.

د. دانية الخطيب*

له أهمية ثانوية. ففي مقابلة أجراها توماس فريدمان مع أوباما عقب الاتصال المبدئي مع إيران صرّح الرئيس أنه بالنسبة للأزمة السورية فعل العرب حل مشاكلهم بأنفسهم. كما أنّ أوباما منذ البداية له علاقة بنظام الأسد، فمستشاره للأمن القومي روبرت مالي من الداعين للافتتاح على الأسد وللتوافق معه. وروبرت مالي كان رئيس «مجموعة الأزمات العالمية لإفريقيا والشرق الأوسط» وقد افتتح مكتباً للمنظمة في دمشق عام ٢٠٠٥ برأسه مساعدته بيتر هارننغ وهو مكتب الأبحاث الوحيد الأجنبي في سوريا، وقد استطاع مالي افتتاحه بسبب علاقته المميزة مع النظام. لذلك فموقف أوباما من حكومة دمشق لا يقارن بموقف بوش الذي اعتبر الأسد محوراً من محاور الشر.

لكن مع اشتداد الأزمة ومع ارتفاع عدد الضحايا المدنيين أصبح الموقف محراجاً لأمريكا بأن تأخذ دور المتفرج، فكان لابد من موقف واضح. ففي أغسطس ٢٠١١ أعلن أوباما أن الوقت حان للأسد ليترك الحكم فهو «يعيق مسيرة الشعب السوري»

ابتدأت الأزمة السورية في خضم السباق الرئاسي في الولايات المتحدة وبينما شكلت السياسة الخارجية حيزاً مهماً من أجندته رومني خلال حملته الانتخابية ومنها دعم الثوار في سوريا، ركز أوباما على السياسة الداخلية. كما أن الإذلال الذي لحق بأوباما في المدة الأولى لرئاسته من جراء معارضته للمستوطنات وما نتج عنها من تأليب اللوبي الإسرائيلي للكونغرس ضده ومن استهزاء نتنياهو به، أدى لإضعاف عزيمة أوباما عامة لإدخال أمريكا بشكل نشط في سياسات الشرق الأوسط. لذلك فمنذ البداية لم تكن لأوباما نية جدية للعب دور فعال في الربيع العربي. حتى زيارته الأولى الخارجية بعد انتخابه رئيساً للمرة الثانية إلى الشرق الاقصى كانت مؤشرًا لابتعاد البيت الأبيض عن المنطقة. هم أوباما الأكبر في مدة الرئاسية الثانية كان بإتمام المصالحة مع النظام في إيران محاولة لاحتواء الخطر النووي. فإعادة العلاقات مع إيران بعد ما يقارب الثلاثة عقود من القطيعة كان الإنجاز الذي يمكن أوباما من وضع بصمه على تاريخ أمريكا الحديث. لذلك فالشأن السوري منذ البداية كان

▲ توجد علاقات أمريكية سرية مع الأسد
عربها مستشار الأمن القومي الأميركي هالي

سفارتها ويقتلون سفيرنا، في إشارة إلى المظاهرات وأعمال الشغب التي تلت نشر الرسومات المسيئة للرسول عليه الصلاة والسلام. فليس هناك تعاطفاً حقيقياً مع شعوب المنطقة العربية خاصة أن الإعلام يظهر دائماً العرب بمظهر الكاره لأمريكا و هناك دائماً خوف من أن ينقلب من تساعدهم أمريكا ضدها فمناهضين تسلیح الثوار استعملوا المقاربة مع سيناريyo تسليح المجاهدين في أفغانستان وما نتج عنه من نشوء القاعدة. كما أن الجاليات العربية داخل الولايات المتحدة لم تتخذ موقفاً موحداً وتعرضه على الإدارة الأمريكية، بل العكس فالصراع في سوريا زاد من الانقسامات في الجالية العربية فبينما (اللجنة العربية لكافحة التمييز) تطلب من أمريكا عدم التدخل في شؤون الدول العربية الداخلية مما يعني عدم مساعدة المعارضة يركز المركز العربي الأمريكي ويرأسه جيم زغيبي على ضرورة حماية الأقليات في سوريا والمنطقة. هذا على الصعيد الداخلي أما على الصعيد الخارجي فمعارضة بوتين لم تتمكن أبداً من الحصول على شرعية دولية لقرار الضربة. وأبداً ما كان من أول المنتقدين لبوش، الذي وبشكل احادي ودون موافقة المجتمع الدولي أعلن الحرب على العراق. لذلك حتى لما طرح موضوع الضربة طرحتها بشكل ضربة عقابية وليس بشكل عملية عسكرية متكاملة تؤدي إلى الإطاحة بالأسد.

كما أن الأسد أدار الصراع لمصلحته ونجح في صبغة المعارضة على إنها مجموعة من المتطرفين الإسلاميين. ساهم الأسد في تحويل الصراع إلى صراع طائفي وإلى بروز الإسلاميين في وجهة المعارضة. فأطلق سراح سجناء سجن سيدنايا قرب دمشق وهو سجن معظم نزلائه من المتطرفين وبذلك غذى القطب المتطرف للمعارضة ومنها زهران علوش. كما أن التكيل الذي لحق بالسيحيين على يد ثوار إسلاميين منها مجرزة معلولة ومنه اختطاف وقتل بعض رجال دين مسيحيين منهم المطران السرياني يوحنا ابراهيم، والمطران فادي حداد من طائفة الروم، والأب ماهر محفوظ من الكنيسة الأرمنية دفع الجمهور الأمريكي والطبقة السياسية إلى عدم تأييد الثوار على أساس أن أهم فصائلها من المتطرفين. فمثلاً في يونيو ٢٠١٣ بعث أسقفين ريشارد باسنس دي موائز وجراي كيكانس رسالة إلى كيري طلبوا منه عدم تسليح الثوار والحصول على حل سياسي للأزمة. وموقف المجتمع الكنسي في الولايات المتحدة يتوافق مع موقف الكنيسة في بريطانيا فالأسقف بتريراس عارض تسليح المعارضة بحجة أن التسليح في صراع مجزأ سيزيد من الاقتتال ومن تعقيد الأمور. ولبيبا مثال يستعمله المعارضون فازاحة القذافي دون

باتجاه الحرية، ولكن هذا الإعلان لم يكن مصحوباً بأية خطوة لدعم الثورة، الموقف الكلامي شجع عناصر الجيش على الانشقاق وكان المتوقع أن يصاحب هذا الكلام بدعم عسكري أو سياسي، ولكن أمريكا وقفت على الحياد. ومنذ البداية طالب الجيش الحر بتأمين السلاح وفرض منطقة حظر جوي وضرب منشآت الأسد العسكرية ولكن لم تلب الولايات المتحدة أى من تلك الطلبات. كما في ٢٠١٢ أعلن أوباما أن استعمال الأسد للأسلحة الكيماوية سيدفع أمريكا لتوجيه ضربة عسكرية ضده. في العام التالي استعمل الأسد أسلحته الكيماوية وما أعلن أوباما استعداده للضربة العسكرية نصحه مستشاروه بأن الضربة غير مستعجلة كما أنه قرر إحالة المسألة على الكونغرس للتصويت عليها. هنا الكونغرس لم يوافق على التصويت على الضربة. من الجدير بالذكر أن الضربات العسكرية وإعلان الحرب سلطة يتقاسمها الرئيس والكونغرس. فحين تكون البلاد مهددة تزيد من سلطة الرئيس لذلك فبعد هجمات ١١ سبتمبر كان من السهل على بوش أن يعلن الحرب على أفغانستان التي أوت أسامة بن لادن. بينما كلينتون لاقى معارضة شديدة عام ١٩٩٣ من الكونغرس بالنسبة للعملية العسكرية في الصومال لأن الحرب الأهلية في الصومال لا تشكل خطراً مباشراً لا على الولايات المتحدة ولا على مصالحها الحيوية. وقد واجه أوباما انتقاداً شديداً لتوجيهه ضربة لليبيا دون التصويت عليها من الكونغرس. هنا يجب النظر إلى الموازين الأمريكية فالشأن السوري لا يدخل في مصالح أمريكا الحيوية وبقاء الأسد لا يشكل خطراً على الولايات المتحدة فالنفوذ الإيراني في المنطقة ليس من أولويات أمريكا والدليل على ذلك أن المفاوضات مع الإيرانيين لم تتضمن بنوداً للحد من تدخل إيران في شؤون المنطقة.

لذلك قرر أوباما الذي عندما وجد الانتقاد من جراء ضربته لليبيا قرار تسليم القرار للكونغرس وتجنب نفسه الانتقادات الداخلية. مما أدى إلى استياء دول الخليج من موقف أوباما وخذلانه لهم وللمعارضة السورية. هذا الأمر قوى من شوكة المتطرفين الإسلاميين المناهضين للغرب ولأمريكا فخلان أمريكا للجيش الحر دفع عدداً كبيراً من عناصره للانشقاق والانضمام للطرف الأقوى في المعارضة وهم الفئات الأصولية. هنا من المهم استقراء موقف الكونغرس والأسباب التي دفعه لرفض الضربة وهي: أولاً إن اتفاقيات أمريكا في المنطقة اصابت الشعب الأمريكي بالاستياء وعدم رغبته بالمساعدة أو التدخل. هنا أذكر مصدرنا في الحكومة قال لي لماذا نتدخل تدخلنا في ليبيا وانقذناهم من إجرام القذافي وبعد ماذا يفعلون بها جمون

فيلاة العاصفة الشمالية التي اجتمع معها ماكين في مايو ٢٠١٣
هاجمها الجهاديون في عزاز مما دفعها للاستجادة بفصيلة لواء
التوحيد الإسلامية شبه التابعة للمجلس العسكري السوري وما
أن أنقذها التوحيد من الجهاديين حتى سيطر عليها. هذا مثلاً
يظهر كيف تدريجياً قامت الفصائل الإسلامية بالإستيلاء على
الفصائل، المطافية.

وفي سبتمبر بعد أن تراجعت أمريكا من موقفها لضرب الأسد قامت الفصائل الإسلامية التابعة للمجلس العسكري السوري برفض هذا الأخير الموجود في المنفى والذي يعتمد على دعم أمريكا الذي لم يتحقق. كما انشق كثير من الثوار عن الجيش الحر وهم أصلاً عناصر من الجيش النظامي وانضموا للفصائل الإسلامية التي هي معادية للغرب والأمريكا. كما أن الصفة التي جرت بين بوتين وأوباما والأسد والتي تطلب من الأسد عدم استعمال الأسلحة الكيماوية كانت بمثابة اعتراف أمريكا بسلطنة الأسد كما أن دعوة الأسد لجينيف ٢ وعدم وضع تخليه عن سدة الحكم كشرط مسبق رسم هذه الفكرة وكان بمثابة الضربة القاضية للحر. الذي انشق عنه عدد كبير من عناصره وانضموا للإسلاميين سرائيل سعفان تيت

فناصر الحر وهم من رتب متدنية ومتوسطة الذين انشقوا عن الجيش أصحاباً بالخذلان كون المجلس لم يؤمن لهم الدعم الذي وعدهم به وهو الدعم الذي وعدت به أمريكا ولكل توفي في به. انشقاهم عن الأسد كان بمثابة خط عدم عودة للنظام فالبديل الوحيد لهم كان بالاتحاق بالفصال الإسلامية المعادية للغرب. هنا نرى كيف تردد أوباما وخذلانه للمعارضة وللجيش الحر أدى إلى تقوية الجهاديين في سوريا. ولم يبق الوضع محصور في سوريا فداعش التي ابتدأت في سوريا من الرقة انتقلت للعراق مما أدى إلى إعادة إحياء المليشيات الشيعية

والموقف العربي ساعد أيضاً في اضمحلال الحر منها دعم بعض دول الخليج للفصائل الإسلامية في المعارضة، كما ليس هناك توافق عربي على الوضع في سوريا بسبب تضارب أولويات الدول المعنية فما يظهر لنا أن أمريكا كانت غير مهتمة باسقاط الأسد وأن كلام أوباما وطلبه من الأسد التخلّي عن سدة الحكم كان فقط للاستهلاك العام ودعم المعارضة كان فقط لإضعاف الأسد وليس لنصرة الجيش الحر. أما بالنسبة لإسرائيل فالإقتتال من مصلحتها وإضعاف الأسد مع إبقاءه هو مصلحتها كما انهماك حزب الله في سوريا مع بقائه أيضاً يصب في مصلحتها. لذلك فاللوبين الإسرائيلي داخل أمريكا أخذ

مصلحة إسرائيل

بقاء الأسد لـإضعاف

سوریا و انهاک

حزب الله وتشتیت

المتطرفيون

وجود جهة متراسة ملء الفراغ قاد مختلف القبائل إلى الاقتتال والتناحر فيما بينها. كما أن النظام استعمل رجال الدين مثل المطران الغزال ممثل الروم في سوريا والمطران لوقا لوقا ومطران حلب للأرمن جنبرت والراهبة أغنس مخبره، لطرح الأسد أمام المجتمع الأميركي كالديكتاتور حامي الأقليات. ولدى الأسد منفذ على الرأي العام من خلال موقع (المونيستر) أو المراقب الذي أسيسه جمال دانييل وقد اعتبرت جريدة الواشنطن بوست الموقع مصدرًا مهمًا للشرق الأوسط.. وقد دعم الأسد جمعيات أميركية موالية له كجمعية الدفاع عن مسيحيي الشرق التي يرأسها النحجي اللبناني الأصل جلبير شاغوري. كما أن أهم مناصرينه له دانييل وشاغوري هما بليونيرين ولديهما علاقات رفيعة المستوى مع السياسيين في أمريكا. وتسعى تلك الفئات لموازنة الفئات المعارضة للأسد والتي تطلب تدخل أمريكا لحل الأزمة منها التحالف الديمقراطي لسوريا وهو يضم عدة جمعيات سياسية، منها المسيحيين السوريين للسلام، تجمع أحمرار سوريا، الوحدة الأميركية-السورية.....
المعارضة التي بدأت بمنشقين من الجيش تعثرت نظراً لعدم توفير الدعم الذي وعده به أمريكا وهنا قام الإسلاميون بملء الفراغ الذي تركه اضمحلال الحر. هنا بروز المسلمين

لم يدفع أمريكا إلى المسارعة في إنقاذ الحر حتى لا يسيطر
الإسلاميون على البحر بل على العكس دفع أمريكا إلى تقليل
وقف الدعم في ٢٠١٤ الذي كان أصلاً ضئلاً وغير كاف. و
تحول التركيز من إسقاط الأسد أو تركه لسدة الحكم إلى
حماية الأقليات لا سيما المسيحيين في سوريا. خاصة أن التكيل
الذي أصاب المسيحيين في العراق عقب سقوط صدام والمستمر
حتى اليوم يشكل سابقة يتذكرها الجمهور الأميركي ويستعملها
معارضو تسليح الثوار.

وقد صرحت عضو الكونغرس ايليناروس ليهتن «أن الأقليات في سوريا هم عرضة للاضطهاد» كما اعلن عضو الكونغرس فرانك ولف ضرورة حماية الأقليات ولا سيما المسيحيين من التكيل الذي يمارسه الثوار والمتطوفون ..في ٢٧ مارس ٢٠١٤ أعلن أوباما أن أولويته في سوريا هي حماية الأقليات. وبالرغم أن هناك أصوات جمهورية مثل ماكين الذي دافع عن الثوار وشدد على ضرورة تسليم فضائل الحر وصرح أكثر من مرة أن ليست كل المعارضة من الإسلاميين فالفكرة السائدة أن تسليم المعارضة سبؤدي الى، نقوبة المسلمين.

والذي رسم الفكرة هو كون الفصائل الإسلامية في أكثر من مرة سيطرت على موقع واستحوذت على عتاد الحر. فمثلاً

ملف العدد

داعش وتقوية الميليشيات الشيعية في المنطقة أدى لدفع أوباما لوضع الملف السوري على أولوية الأجندة الأميركية ومن المتوقع أن ربح الجمهوريين الرئاسة سيكون هناك تشريط للملف السوري. هنا نستطيع أن نلخص العوامل المؤثرة بقرار أمريكا وبالتالي، أولها ضعف أوباما وتردده لأخذ دور نشط في سياسات الشرق الأوسط ووضع الأولوية للمصالحة مع إيران، ثانية الرأي العام الأميركي غير متعاطف مع العرب، ثالثها موقف روسيا وإيقافها لأي قرار للأمم المتحدة، رابعها انقسام الجاليات العربية، خامسها ظهور المتطرفين على ساحة المعارضة، وسادسها الانقسام العربي. كل تلك المعنصر اثرت بالقرار الأميركي تجاه سوريا لمصالحة الأسد

* حاصلة على شهادة الدكتوراه من جامعة اكسنتر البريطانية وخصائصية في جماعات الضغط وتأثيرها على سياسة أمريكا الخارجية تجاه المنطقة

موقف المتفرج من الصراع. ومن الجدير بالذكر أن مركز هدسون وهو من المراكز اليمينية الشديدة الدفاع عن إسرائيل منغمس في تقارير عن اضطهاد المسيحيين من قبل المعارضة. كما أنه استضاف في ندوة رجال دين سوريين مواليين للنظام. فالصراع في سوريا يدخل في مصلحة إسرائيل بتصوير العرب كمتطرفين مناهضين للغرب ولقيمته الديمocratية.

بالرغم من هذه الصورة القاتمة للمعارضة وللوضع في سوريا التي يتنازع عليها الأسد والجهاديون وصلنا من مصادر أولية أن أمريكا قامت بمراجعة سياستها لسوريا ووعدت العرب بالدعم خلال مؤتمر كامب ديفيد وبالتالي إن اتوا لها بطرح موحد سوريا يتضمن شكل الحكم بعد سقوط الأسد كافية حماية الأقليات ما هي الخطة ما بعد الأسد ككيفية التعامل مع إيران بالنسبة للأسد، كما أن هناك مجموعة في الكونغرس تتضمن ٢٠٠ باحث تقوم بدراسة للنهوض بسوريا ما بعد الأسد فاليوم التوجه العام في أمريكا يرى الأسد جزءاً من المشكلة وليس الحل. ولربما تداعيات الوضع السوري على المنطقة ولا سيما ظهور

المواضيع

1 - internaiton crisis group Guttmann, Nathan (February 2006 ,20). "Peace Negotiator Who Advised Obama Campaign Strikes Back at Critics". Jewish Daily Forward. Retrieved 10-05-2008.

http://www.camera.org/index.asp?x_context=8&x_nameinnews=88&x_article=2962

<http://articles.latimes.com/2007/apr/11/opinion/oe-malley11>

<https://www.foreignaffairs.com/articles/turkey/01-09-2010/beyond-moderates-and-militants>

<http://www.crisisgroup.org/en/about/staff/field/mena/harling-peter.aspx>

2 - http://www.washingtonpost.com/world/national-security/obama-issues-syria-red-line-warning-on-chemical-weapons/20/08/2012/ba5d26ec-eaf11-7e-1b09036-811bcb182b_story.html

<http://www.theguardian.com/world/2013/aug/31/syrian-air-strikes-obama-congress>

3 - <http://www.cfr.org/united-states/balance-war-powers-us-president-congress/p13092>

<http://tech.mit.edu/V113/N50/somalia.50w.html>

4 - <http://www.hudson.org/research/-10791barbarism-2014-on-religious-cleansing-by-islamists>

<http://www.cnsnews.com/news/article/us-catholic-bishops-dont-arm-syrian-fighters>

5 - foreing policy

http://www.foreign.senate.gov/imo/media/doc/DennisRoss_Testimony.pdf

<http://www.coalitionforademocraticssyria.org/>

http://www.foreign.senate.gov/imo/media/doc/DennisRoss_Testimony.pdf

<http://edition.cnn.com/23/09/2014/politics/obama-syria-strikes-policy/>

Read more: http://www.politico.com/magazine/story/01/2014/how-obamas-syria-policy-fell-apart101704__Page3.html#ixzz3dICXThS5

http://www.huffingtonpost.com/28/02/2013/us-aid-to-syrian-rebels_n_2780864.html

<http://usatoday30.usatoday.com/news/world/story/12-12-2011/syrian-rebels-civil-war/1/51849650>

الاتحاد الأوروبي وسوريا



أفادت وسائل الإعلام يوم التاسع من يوليو ٢٠١٥ بأن عدد اللاجئين السوريين قد تجاوز عتبة الأربع (٤) ملايين لاجئ ممن فروا إلى البلدان المجاورة وفقاً لتقرير المفوض السامي لشؤون اللاجئين بمنظمة الأمم المتحدة (UNHCR)، مما يشكل علامة مظلمة أخرى عن عمق الصراع الجاري في سوريا.^١ وما يزيد من هول هذه الأرقام المفزعة أن حصيلة النزاع السوري من الضحايا قد فاقت ٢٠٠ ألف قتيل إضافة إلى ١ مليون جريح وأكثر من عشرة ملايين من المشردين، حسب إحصاءات شهر يونيو ٢٠١٥.

د.كريستيان كوخ*

في الظاهر، يبدو أن للاتحاد الأوروبي اهتمامات محددة فيما يتعلق بالوضع الراهن في سوريا. أولها متصل بتخفيف الأزمة الإنسانية داخل التراب السوري وكذلك فيما يخص حركة تدفق اللاجئين التي كان تأثيرها السلبي شديداً على البلدان المتاخمة لسوريا. ففي هذا المضمار، حاول الاتحاد الأوروبي لعب دور محوري. خلال المؤتمر الدولي الثالث للمناحين من أجل سوريا المنعقد في الكويت في أواخر شهر مارس ٢٠١٥، تعهد الاتحاد الأوروبي بمنح ١،١ مليار يورو، مسجلاً بذلك أكبر تبرع من طرف متبرع واحد. وقد صرخ المفوض الأوروبي للمساعدات كريستوف ستييليانidis أن ذلك التعهد بالطبع جاء استجابة لحاجة «صارخة» والهدف منه هو المساهمة في «الجهود الهائلة التي يحتاجها مجتمع المناحين الموسع لحشد تمويل ضخم». ^٢ وقد

بصرف النظر عن الأرقام الأولية فإن هذه الحقائق إنما تؤكّد أكثر من أي شيء على فشل المجتمع الدولي في الوصول إلى آلية خطة شاملة ومقنعة يمكنها أن تحدد الخطوط العريضة لتسوية الأزمة السورية. وباعتباره جزء من هذا المجتمع الدولي، فقد فشل الاتحاد الأوروبي بدوره في وضع سياسة متسقة ومتکاملة وهو ما ساهم تباعاً في إطالة مدة الصراع وفسح المجال لتفاقم الكارثة الإنسانية. كل ذلك يزيد من خيبة الأمل بالنظر لأن الاتحاد الأوروبي يصور نفسه في الكثير من الأحيان على أنه مؤسسة ذات نفوذ ومن تتمتع بشكيلة واسعة من أدوات تسوية النزاعات، من ناحية، في حين أن الأزمة السورية لا يوجد حل لها إلا الحل السياسي على المدى المتوسط والبعيد. وبهذه الصورة، يكون الاتحاد الأوروبي قد أقصى نفسه من لعب دور ذي مصداقية في الأزمة السورية.



المجاورة لسوريا، بما فيها تركيا (التي تتبع لحلف شمال الأطلسي جنباً إلى جنب مع معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) ولبنان والأردن. وإلى جانب المونية الإنسانية المذكورة أعلاه، والتي خصص قسم منها للبلدان المجاورة، أعلن الاتحاد الأوروبي في نهاية شهر مايو ٢٠١٥ عن إنشاء صندوق ائتمان أطلق عليه اسم «مدد» بهدف تلبية احتياجات جارات سوريا خاصة في مجال التعليم وسد حاجيات الأطفال والشباب والأمن الغذائي واستدامة سبل العيش. وسوف تصرف دفعة أولى بقيمة ٤٠ مليون يورو من أجل مساعدة نحو ٤٠ ألف لاجئ سوري في لبنان وتركيا والأردن والعراق.^٥ ولا تستطيع الحكم على مدى فعالية هذا الصندوق الائتماني بعد.

أما مصدر القلق الثالث فيتمثل في صعود الجماعات المتطرفة على الساحة السورية، ولا سيما ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وهنا مكمن القلق الشديد للاتحاد الأوروبي خاصّة مع بروز ظاهرة المقاتلين الأوروبيين الذين يسافرون للقتال لصالح داعش داخل التراب السوري والخطير الذي يمثله العديد منهم عند عودتهم إلى بلدانهم لتنفيذ هجمات داخل أوروبا. وقد تبيّنت جدية تلك المخاوف إبان الهجمات على جريدة شارلي أبدو الفرنسية في باريس في شهر يناير وعلى مصنع بالقرب من مدينة ليون في آخر شهر يونيو ٢٠١٥. ووفقاً للمفهوم السامي لشؤون العدل في الاتحاد الأوروبي، فيرا جوروفا،

ارتفع إجمالي التعهدات للمساعدات الأوروبية في مؤتمر شهر مارس إلى ٢٧ مليار يورو من بداية الحرب الأهلية السورية لمجمل الأغراض الإنسانية والتنمية والاقتصادية والمساعدات من أجل تعزيز الاستقرار.^٦ كما أن الاتحاد الأوروبي كان من أهم الوجهات التي قصدها اللاجئون السوريون، مع حصوف أكثر من ١٥٠ ألف لاجئ على حق اللجوء في دول الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعلن الاتحاد الأوروبي أنه سوف يقبل عدداً إضافياً من ٢٣٠٠ لاجئ خلال العام ٢٠١٥ وسوف تستقبل ألمانيا معظم هؤلاء.^٧

مع ذلك، كانت هناك أوجه قصور عدّة على كلتا الجبهتين. ففي حين قدّمت المجموعة الأوروبية كميات هائلة من المساعدات الإنسانية، لم يكن هناك في المقابل إلا القليل من الرقابة الميدانية من طرف الاتحاد الأوروبي على القدر الذي تم توزيعه فعلاً من تلك المساعدات. تم توجيه الكثير من هذه المساعدات إلى بلدان الجوار ولكن لم تكن هناك متابعة كافية. وقد أثار ذلك بالتألّي العديد من الشكوك حول مدى نجاعة المساعدات وفعاليتها. وفيما يتعلق بقضايا اللاجئين، بينما احتضن الاتحاد عدداً كبيراً منهم، هناك إجماع على أنه يمكن، بل وينبغي عمل المزيد من أجلهم، وأن الاتحاد الأوروبي قد استفاد إمكاناته الفعلية أمام تزايد أعداد الأشخاص الذين يواصلون التدفق عبر الحدود.

يتعلّق الهاجس الثاني للاتحاد الأوروبي باستقرار الدول

٢٠١٢. ولم تبرز أية علامة على فعالية أية من هذه الإجراءات في تخفيف حدة الأزمة.

وقد أيد الاتحاد الأوروبي في بعض المناسبات تشجيع الأطراف الإقليمية مثل إيران على لعب دور بناء لإنهاء الأزمة. وفي هذا الإطار، جاءت دعوة الممثلة السامية للشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي فريديريكا موغيريني «لأن تلعب إيران دورا محوريا إيجابيا في الشأن السوري بالتحديد لحفظ النظام على تبني حل سوري بالأساس».١٠ لكن الاتحاد الأوروبي أخفق في اتباع مثل هذه السياسة بشكل عملي كما أخفق في تفعيل هذه المبادرة داخل إطار أوسع بما يسمح بتنسيق أفضل مع القوى الإقليمية الأخرى مثل تركيا والأردن أو دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا يدعونا للتساؤل عن مدى جدية الاتحاد الأوروبي في متابعة بعض مقتراحاته.

فيما عدا هذه المسارات، لم يقم الاتحاد الأوروبي بوضع استراتيجية بشكل مستقل يمكنها دمج تسوية سياسية مع الحل الإنساني وجهود إعادة الإعمار والاستقرار. كل ما فعله الاتحاد الأوروبي يتلخص في العمل من خلال أدوات متعددة للأطراف مثل الأمم المتحدة ومجموعة أصدقاء سوريا في محاولة للسعى إلى غطاء سياسي في

جوانب القضية التي أخفق فيها الاتحاد الأوروبي في الوصول إلى أهدافه المعلنة بشكل منفرد. وبالتالي، لم يرد في خلاصة مجلس الاتحاد الأوروبي ب بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٥ سوى تكرار لنفس الهدف المتمثل في «انتقال سياسي شامل» مع التعبير عن الدعم لجهود مبعوث الأمم المتحدة ستافان دي ميستورا من أجل تحقيق «وقف استراتيжиي لتصاعد العنف». ومع ذلك، لم يكن لهذه النداءات وقع كبير على الأرض وليس هناك أية بودار تبيّن بأن سياسة الاتحاد الأوروبي استطاعت أن تخفف من حدة الصراع بأي شكل من الأشكال.

خلاصة القول هي أن الاتحاد الأوروبي ينتهج سياسات منفصلة فيما يتعلق بسوريا من دون إطار متماسك يجمع بين مختلف المسارات السياسية و يجعلها تدعم بعضها البعض بشكل فعال. و شأنها شأن غيرها من المجالات السياسية، يمثل الشأن السوري القاسم المشترك الأضعف في السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، حيث ثبت أنه من شبه المُستحيل وضع تدابير ذات قيمة تحظى بموافقة كافة الدول الأعضاء الثمانية والعشرين في الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، وتبعاً لمعاهدة لشبونة التي تقضى بتزويد الاتحاد الأوروبي بهيكل جديد للسياسة الخارجية، كانت النتيجة أن وقعت قضايا السياسة الخارجية في أيدي القوى الأوروبية الثلاث العظمى، وهي فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة،

هناك أكثر من ٦٠٠٠ الأوروبي قد سافروا إلى سوريا للمشاركة في القتال.١١ وقد بدأ هذا الجانب من الأزمة السورية في تشكيل مصدر حقيقي للمخاوف الأمنية بالنسبة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وفي ضوء ما تقدم، من الواضح أن مخاوف الاتحاد الأوروبي وقلقه إزاء ما يجري في سوريا تستند إلى مبررات وأسباب واقعية. وقد أكد كبار المسؤولين الأوروبيين في العديد من المناسبات على العواقب الوخيمة المحتملة التي قد تعود على أوروبا ذاتها في حال لم يتم التوصل إلى حل سياسي مناسب في أقرب الآجال، وذلك سواء من جراء تدفق المزيد من اللاجئين أو تفاقم حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط برمتها أو حتى عن طريق العمليات الإرهابية التي قد يقوم بتنفيذها بعض المتطرفون داخل أوروبا. ولكن رغم خطورة الموقف، عجز الاتحاد الأوروبي عن وضع سياسة متماسكة يمكن بواسطتها إيجاد سبل لحل أية من القضايا المتعلقة بالأزمة السورية.

فشل الاتحاد الأوروبي في وضع سياسة متكاملة تجاه سوريا

أطوال أمد الأزمة

أولاً، ليست هناك أية استراتيجية سياسية مشتركة مرتبطة ببرامج المساعدات الإنسانية الأوروبية القيمة، مما أدى إلى ما وصفه بعض المحللين بحالة «الغياب شبه التام» للاتحاد الأوروبي فيما يخص القضية السورية.⁷ وبالنتيجة، تظل المساعدات الإنسانية عبارة عن أدوات منعزلة ولا تدرج ضمن أية سياسة خارجية شاملة.

ثانياً، اكتفى الاتحاد الأوروبي بإصدار تصاريح لم يكن لها تأثير يذكر على أرض الواقع. حيث واصل التأكيد على أن هدفه العام فيما يخص الحل السياسي لا يزال يتمثل في الدعوة إلى عملية تقودها سوريا باتجاه مرحلة انتقالية تناسب مع طموحات كافة الشعب السوري، على قاعدة ماجاء في بيان جنيف الصادر بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١٢ ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.⁸ ولكن من أجل تحقيق مثل هذه العملية، اخтар الاتحاد الأوروبي التقييد في مجال تدخله إلى جانب القوى الأخرى مثل الولايات المتحدة أساساً بمجرد تنفيذ مجموعة واسعة من العقوبات على النظام السوري وأنصاره. وفي شهر مايو ٢٠١٥، أعلن الاتحاد الأوروبي أن تلك العقوبات التي تشمل تحجير السفر على ٢٠٠ شخص من أعضاء النظام السوري كما سيتم تمديد الحظر النفطي مع عدد من القيود على الاستثمار لسنة أخرى إلى غاية شهر يونيو ٢٠١٦^٩. الأساس القانوني للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وسوريا هو اتفاق التعاون بين الطرفين ويعود تاريخه إلى عام ١٩٧٧، إلا أنه تم تعليق هذا الاتفاق بموجب سياسة الجوار الأوروبية في شهر مايو ٢٠١١، كما أغلق الاتحاد الأوروبي مكتب بعثته في سوريا في شهر ديسمبر

الاتحاد الأوروبي فشل في الاعتماد على إيران

لإيجاد حل سلمي وهمش دور الجوار

قاعدة لبحث حلول مستقبلية. وزادت هذه العيوب في السياسة الأوروبية تجاه الشأن السوري من التأكيد على عجز كل من السياسة الأوروبية المتوسطية (المعروف أيضاً بعملية برشلونة) وسياسة الجوار الأوروبي عن المساهمة في الإصلاح السياسي (أو) في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في البلدان العربية المتوسطية. وباعتبار غياب «نظام حواجز ومكافآت واضحة العالم» داخل كلا الإطارين للسياسة الأوروبية المتوسطية والجوار الأوروبي، يجد الاتحاد الأوروبي نفسه غير قادر على التنسيق بين سياساته الإلزامية لآليات تسوية النزاعات.^{١٢} وبالتالي، بينما يوافق فيه على تنفيذ العقوبات ضد نظام بشار الأسد ودعم جهود المساعدة الإنسانية واسعة النطاق، لا يوجد اتفاق واضح حول السبل الأفضل لتسلیح المعارضة المعتدلة أو إذا ما كان ينبغي على الاتحاد الأوروبي التناوض مع نظام بشار الأسد أو عن ملامح التسوية السياسية المحتملة. كل هذه العناصر مجتمعة شكلت فرصة ضائعة أمام الاتحاد الأوروبي وأعدمت احتمالات نجاحه في أن يكون كياناً فعالاً في مجال السياسة الخارجية. ●

* مدير مؤسسة مركز الخليج للأبحاث - جنيف - سويسرا

الذين بدورهم لا يتقنون فيما بينهم على نفس النهج السياسي. وبالنظر لرفض ألمانيا القطعي لاحتمالات التدخل العسكري الموسعة لحل الأزمة وتصويت البرلمان البريطاني في ٢٠١٣ ضد أي عمل عسكري في سوريا^{١١}، بقيت فرنسا هي الوحيدة التي لديها إمكانيات العملياتية التي يمكن أن توضع على طاولة النقاش. ولكن فرنسا قد وجدت غطاء في ضوء فشل الولايات المتحدة وعجزها عن تقديم حل فردي ملائم لما يجري في سوريا بما في ذلك استبعاد احتمال اتخاذ أية إجراءات عسكرية. والنتيجة هي أن الاتحاد الأوروبي يجد نفسه مرة أخرى عاجزاً عن الانفصال عن النظل الأمريكي لإنتاج نهج سياسي خاص به.

لقد كشفت الأزمة السورية للعيان أوجه القصور في نهج إدارة الأزمات للاتحاد الأوروبي وبينت ميل هذا النهج إلى أساليب رد الفعل بدلاً عن الطريقة الاستباقية. والأهم من ذلك هو أن الاتحاد الأوروبي قد أخفق في استغلال الفرصة المتاحة لتعزيز الوسائل الدبلوماسية لحل الأزمة السورية، وهكذا حرم نفسه من إمكانية استخدام تشكيلة أدواته كثوة مرنة. ويشمل ذلك غياب أية مبادرة ذات مصداقية بشأن شكل الانتقال السياسي في سوريا وعدم وجود أي تفاعل حقيقي مع المجموعات السورية المعارضة أو حوار مع مكونات المجتمع المدني من شأنه تشكيل

الهوامش

- ١- «بلغ عدد اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة ٤ ملايين، وفقاً للأمم المتحدة» روترز، ٩ يوليو ٢٠١٥.
- ٢- «المساعدات المتعهد بها لصالح سوريا تبلغ ٢,٨ مليار دولار»، صحيفة ديلي ستار (لبنان)، ٢١ مارس ٢٠١٥.
- ٣- المفوضية الأوروبية، المساعدات الإنسانية والحماية المدنية، سوريا: ورقة حقائق، تاريخ آخر تحديث: ٩ يوليو ٢٠١٥.
- ٤- «اللاجئون السوريون: لمحّة سريعة عن الأزمة»، معهد الجامعة الأوروبية، مركز سياسات الهجرة.
- ٥- «أزمة اللاجئين السوريين: صندوق الإنقاذ الأوروبي يطلق أول برنامج الدعم»، بيان صحفي للمفوضية الأوروبية، ٢٩ مايو ٢٠١٥.
- ٦- «أكثر من ٦٠٠٠ جهادي أوروبي في سوريا، حسب تصريح أحد المسؤولين في الاتحاد الأوروبي»، The Daily Telegraph (المملكة المتحدة)، ١٢ أبريل ٢٠١٥.
- ٧- مارك بيريني، «مخاوف الاتحاد الأوروبي بشأن سوريا»، ٩ يونيو ٢٠١٥.
- ٨- بشأنخلفية العلاقات السورية الأوروبية العامة والتصريرات السياسية الأخيرة.
- ٩- انظر: (2015, ٨ syria-sanctions/ (accessed July-28/05/2015/http://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases).
- ١٠- «يريد الاتحاد الأوروبي لعب دور مركزي ولكن إيجابي في سوريا»، روترز، ٢٨ أبريل ٢٠١٥.
- ١١- «الأزمة السورية: كاميرون يخسر عملية التصويت حول سوريا»، أخبار بي بي سي، ٣٠ أغسطس ٢٠١٣.
- ١٢- توباس شوماخر و آيرين فرنانديز مولينا «السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي وبلدان مجلس التعاون الخليجي والجوار المتوسطي - نحو تكامل الجهود؟» مركز الخليج للأبحاث، أبحاث مركز الخليج للأبحاث.

الحسابات المعلقة..

دول الخليج والأزمة السورية

على الرغم من تراجعها مؤخراً على قائمة أولويات دول مجلس التعاون الخليجي - في ظل الانشغال بالتدخل العسكري في اليمن - إلا أنه من المرجح أن تعاود الأزمة السورية القفز إلى صدارة أولويات دول المجلس في مرحلة تالية، ومن المرجح أن يكون مستقبل أزمة سوريا على الصعيد الاستراتيجي بعيد المدى بالغ التأثير على مستقبل الاستقرار السياسي في الخليج. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ظلت الثورة السورية في صدارة أولويات دول المجلس، وساعد على ذلك دخول إيران على خط المواجهة واكتساب المواجهات أبعاداً طائفية.

د. معتز سلامة*

الخليجي العام من سوريا سواء في مجلس التعاون أو الجامعة العربية أو الأمم المتحدة كان مع إسقاط النظام، وكان الاختلاف في مواقف دول المجلس في حجم إسهام كل منها في مناهضة النظام السوري ودعم قوى المعارضة المسلحة.

لقد سيقت تفسيرات متعددة بخصوص الموقف الخليجي من الأزمة السورية، منها الشخصي ومنها الإنساني ومنها السياسي، ومنها الاضطراري. ولكن بشكل عام تمثل أبرز ملامح ومنطلقات الموقف الخليجي من هذه الأزمة فيما يلي:

تدخل الموقف الأخلاقي مع التقدير السياسي: لقد اتسم موقف دول المجلس منذ بداية الأزمة بتغليب الطابع الأخلاقي على التقدير السياسي الواقعى، ويدلل على ذلك أن دول الخليج ظلت طوال الأشهر الأولى للثورة السورية دون موقف سياسي محدد، ولكن حينما تفاقمت الخسائر البشرية أخذ موقفها السياسي يتضاعف، مع ذلك فقد ظل عند حدود توجيه المطالبات إلى النظام في دمشق، وهو ما برز من بيانات دول مجلس التعاون والتصريحات الأولى لقادتها، وكان تصاعد الموقف الخليجي تالياً بسبب وصول الوضع إلى مستوى غير مقبول إسلامياً وأخلاقياً، وهو ما وضح من خطاب الملك عبد الله بن عبد العزيز في ٧

صحيح أن هناك أزمات كثيرة مرت بالمنطقة وتفاعل معها مجلس التعاون الخليجي، ولكن أغلب تلك الأزمات كانت مفروضة على دول المجلس، أما في حالة الأزمة السورية، فإن دول المجلس هي التي حزمت أمرها وقررت دعم التغيير والعمل على إسقاط النظام، وهو قرار بعيد عن الميراث السياسي لدول مجلس التعاون، التي ظلت متمسكة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، أو الاشتراك مع أي نظام سياسي قبل أن يظهر هذا النظام نواياه العدائية تجاهها، وهو أمر بدت دول المجلس أقل تمسكاً به مع مطلع الثورات. فليس هناك علاقة جوار سوري مباشر مع أي من دول الخليج، كما لم تكن ثمة حالة اشتراك سياسي خليجي مع النظام السوري. ودخلت دول المجلس على خط الأزمة السورية باختيارها وليس بدافع ضغط تهديدي من جوار عسكري أو سياسي، على غرار الحالة اليمنية.

أولاً: الأبعاد الحاكمة للموقف الخليجي:

على الرغم من أن موقف دول المجلس لم يكن متطابقاً من الأزمة السورية، فإن تحليل موقفها هنا سيقتصر على الاتجاه العام وليس على تحليل موقف كل منها على حدة، ولأن التوجه

إيران تدرك أن إسقاط الأسد سيكون مقدمة للتحرك نحو طهران وهناك عدة سيناريوهات للأزمة



دول المجلس في مواقف وتصريحات مبدئية معارضة للنظام السوري وتدعوه لاستقاطه دون التقدير الواقعي لقدرتها على تحقيق ذلك منفردة أو عبر تحالف دولي، أكدت الأيام عدم القدرة على بنائه.

دعم الفصائل المسلحة والجماعات الإسلامية: كان المدخل الرئيسي لدول مجلس التعاون هو مدخل دعم الجماعات المسلحة الرافضة للنظام والمتوجهة للاقتال معه من الخارج. وقد أثبتت هذا المدخل -تاريخياً- قدرته على إسقاط أنظمة (حالة أفغانستان والجهاد الأفغاني)، ولكنها لم يكن باستطاعته القضاء على النظام في دمشق لاعتبارات متعددة، حيث أذكت حرب الجماعات الجهادية حرباً مذهبية مناظرة خاضتها جماعات شيعية لا تقل ضراوة وحماسة عن تلك السنوية المتطرفة دفاعاً عن بقاء النظام السوري. وأحاط النظام ذاته بأسوار حماية مذهبية من ذات النوعية وتمتلك ذات الطاقة الجهادية.

وعلى جانب آخر، لم يكن النظام السوري محاصراً دولياً مثل نظام نجيب الله في أفغانستان، وإنما ضمن قدرًا من التأييد الدولي والإقليمي الذي مكنه حتى الآن من استمراره على رأس مقعده بمجلس الأمن، ولم تتطور الحرب في سوريا إلى حرب بالوكالة بين قوتين عظمتين، وإنما نظام يدعمه قطبين دوليين (روسيا والصين) بينما ليس لدى القطب الآخر (الولايات المتحدة) أي حافز في تسريع إسقاطه في ظل تأويلات أمريكية مختلفة، بعضها يعتبر الأسد الضامن الرئيسي للأمن الإسرائيلي. هكذا أدى انحصر دول المجلس في دعم الجماعات المسلحة

أغسطس ٢٠١١، الذي دعا النظام السوري إلى «تحكيم العقل قبل فوات الأوان»، ورأى أن «مستقبل سوريا بين خيارين لا ثالث لهما، إما أن تختر بإرادتها الحكمة، أو أن تجرف إلى أعمق الفوضى والضياع».

ولا يمكن توجيه اللوم إلى دول المجلس على تبنيها العامل الأخلاقي والإنساني على التقدير السياسي، لكن ربما كان مفيداً لا فقد خط الرجعة سريعاً مع النظام السوري، وهو ما فاصل قدرتها تاليًا على الضغط السياسي على النظام. ومنذ بداية الأزمة كان من السهل معرفة أن الوضع في سوريا سيأخذ منحي مختلفاً عن باقي الأوضاع بدول الشورات العربية، بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي، وقوته الدولة السورية التي لم تتبدل طاقاتها العسكرية في حروب كبيرة بعد حرب ١٩٧٣ على غرار عراق صدام حسين. وكان لافتًا أن تشير بعض التقديرات السياسية الخليجية في الأشهر الأولى للأزمة إلى سقوط النظام في غضون أسبوع أو أسبوعين، ولم يكن مفهوماً ما إن كان ذلك ضمن الدعاية السياسية المناهضة للنظام أم أنه تأسس على معلومات استخباراتية مغلوطة. فقد استمر نظام صدام حسين رغم الحصار ١٢ عاماً يقاوم حتى قررت الولايات المتحدة إسقاطه بغزو عسكري في ٢٠٠٣ بجذب له ما يزيد على ٣٠٠ ألف جندي وتحالف من ١٦ دولة من ائتلاف الراغبين، فكيف تأسست التقديرات التي توقعت أن يسقط النظام السوري بهذه السرعة؟ وهكذا تحكمت الاعتبارات الأخلاقية بال موقف السياسي الخليجي بشأن سوريا أكثر من التقديرات الواقعية، وانخرطت

وهكذا تأسس الموقف الخليجي قبالة نظام الأسد على أمل أن يجد الخليجيون إسناداً عند الضرورة من إدارة أوباما في عمل عسكري شبيه بما جرى في العراق، وهو أمر أثبتت الأيام أنه اعتقاد لم يكن صحيحاً تماماً، حيث أنه في كل مرة كانت فيها واشنطن تقترب من قرار بشأن الإطاحة بنظام بشار كاتن حساباتها تعدها مرة أخرى إلى نقطة الصفر، وحتى في أخض الأوقات التي اتخذت فيه قرارها وحزمت أمرها بتجهيز ضربة عسكرية رداً على استخدام النظام السوري للسلاح الكيماوي على الغوطة بريف دمشق في أغسطس ٢٠١٣، فقد تراجعت عنه، وكان ذلك خطأ أحمر وضعه واشنطن، ثم تراجعت بصفقة تدخلت فيها روسيا.

وبشكل عام، يصعب الآن معرفة حقيقة الموقف الخليجي من سوريا في ٢٠١٥، حيث يبدو تراجع دول المجلس في مواقفها أكثر فأكثر لترك لأطراف أخرى التدخل من أجل حل سلمي. وبينما أن ذلك ناتج عن ثلاثة أمور أساسية، وهي: الانشغال بالأزمة اليمنية، وعدم وجود رعاة دوليين للقضية السورية، وثالثاً الدولة المصرية التي أدت عودتها كدولة دون تغيير في طبيعتها إلى ازدياد الثقة الخليجية بشأن قوة وركازة موقف الدولة الوطنية أمام مد الثورات ومخاطر الإسلام السياسي.

ثانياً: دول الخليج والسيناريوهات السورية:

سيظل الهدف الأساسي لدى مجلس التعاون الخليجي هو إسقاط النظام السوري سواء بعملية سلمية أو من خلال عملية عسكرية، حيث تنظر دول المجلس للنظام في دمشق - بتحولاته الطائفية والمصلحية المعقّدة مع إيران - على أنه يشكل تهديداً استراتيجياً في الأمد البعيد، وأنه من المستحيل تصور عودة سوريا ودورها العربي ثانية في ظل نظام بشار، فسوريا المستعادة لن تكون عربية تماماً، وإنما عربية القومية، إيرانية السياسة والممارسات، وهو ما يعني - بفرض استمرار نظام الأسد - أن تكون سوريا في جهة إيران استراتيجية، في ظل أي مواجهة خليجية محتملة مع إيران، ومن دون مواجهات ستظل سوريا دائماً خصماً من الموقف الخليجي والعربي، سواء لمصلحة إيران أو للنكاية بدول المجلس. ولقد تجاوز واقع الأزمة السورية السيناريوهات التي كانت تطرح حالاً سياسياً أو سيناريو عسكرياً، حيث هناك عراقبين كثيرة أمام كليهما، فلن يعد الحديث عن تدخل عسكري عبر تحالف دولي أو إقليمي مسألة واقعية في ظل تردد القوى الدولية والتأييد الذي يلقاه النظام السوري من موسكو وبكين، كما لم تعد إمكانية بقاء النظام على حاله مستساغة دولياً، ومن ثم سوف

والجهادية إلى جنوح الثورة السورية عن مسارها كثورة ربيع وتستهدف معانٍ الحرية واللبرالية، وانتعشت أفكار لدى البعض بأن سقوط النظام لا يعني سوى حلول نظام داعشي أو إخواني، أو قاعدي، وتعرض وحدة سوريا للخطر.

المواجهة مع إيران في سوريا: على الرغم من الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية التي دفعت بدول مجلس التعاون لتأييد الإطاحة بالنظام السوري، فمن المؤكد أن موقفها السياسي لم يكن ليكون بذات القدر من التشدد والحدة، لو لا دخول إيران على خط الأزمة، حيث أن هذا العامل الأخير لم يجعل لدول المجلس من خيار بديل سوى استمرار المواجهة مع النظام، على اعتبار أن بقاءه سيعني الدخول مستقبلاً في صدام سياسي وربما عسكري كبير مع دول المجلس، وهو أمر لم يخفه الرئيس السوري، أو المرشد الأعلى الإيراني والمستويات المتعددة من القيادة الإيرانية، أو زعيم حزب الله اللبناني، الذين رددوا أكثر من مرة في خطبهم العامة مواقف عدائية واستخفافية بدول الخليج.

سوريا تشهد حرباً بالوكالة بين روسيا والصين المتحفظتين وأمريكا الغائبة

وعلى الجانب الإيراني، لم تكن طهران لتشدد في دعم نظام الأسد لولا إدراكها بالدعم الخليجي لمعارضيه المسلمين ورغبتهم بإسقاطه، حيث تعتبر إيران أن إسقاط الأسد سيكون مقدمة للتحرك نحو طهران. ومن ثم فإن حرب إيران في سوريا هي بوجه آخر حرب إيرانية خليجية في مسرح بعيد عن مسرح الخليج، ومن شأن تراجع مسرح الحرب في سوريا بروز نتوءات صراع مختلفة في الساحة الخليجية. وتدرك دول الخليج أيضاً أن نجاة نظام بشار من هذه الحرب يعني إضافة عدو شرس ضد دول المجلس، يشكل مع كل من إيران والعراق وحزب الله هلالاً غربياً شيعياً يحيط المنطقة ويحاصرها.

فشل السيناريو «الأمريكي - العراقي» في سوريا: اندفعت دول مجلس التعاون في موقفها من النظام السوري في ظل بيئة دولية محددة وقناعات لم تتأكد صحتها؛ فلقد تطورت مواقف دول المجلس من سوريا بين ٢٠١١ - ٢٠١٥ في ظل قناعات خليجية بشأن السلوك المحتمل للحليف الأمريكي الذي لم يخذل دول المجلس لعقود طويلة حول تهديدات منها القومي، خصوصاً وأن المساعي الأمريكية للإطاحة بالنظام السوري ودعم التغيير في سوريا كدولة من «دول الشر» كان مطلبًا أمريكيًا رفع إلى قمة الأولويات بعد الإطاحة بالنظام العراقي في ٢٠٠٣، بعدها اتبع النظام السوري تكتيكات في مواجهة الاحتلال الأمريكي ودعم المقاومة العراقية على نحو أزيدك حسابات واشنطن وأمعن في الضحايا من جنود الاحتلال، عبر دعم الجماعات الإسلامية والقاعدية المتشددة.

واشنطن تراجعت عن قراراتها بإسقاط بشار الأسد على طريقة صدام حسين لأسباب مصلحية وإقليمية

الوضع الجهادي الفصائلي المسلح الراهن كحالة واقعية لا سبيل للخلاص منها في الأمد المنظور في ضوء صراعات «الدولة - دولة»، وتوازنات القوى التحتية لجماعات وعصابات ما دون الدولة، مع ازدهار القوى المعايشة على الصراع، بما يعني التسليم باعتبار سوريا والعراق ساحة للمعركة الكبرى لتصفية قوى التشدد والإرهاب في المنطقة التي قد تستمر لعقود، وهو أمر يفرضه الواقع الحال في سوريا والعراق وال الحاجة لإشعاع رغبات الانتقام لدى شيوخ الاجتهدات الفقهية الدينية الظلامية، ويعني ذلك مزيداً من تمزيق الكيان السوري وعدم القدرة على الحسم من جانب أي من أطراف الصراع، وانشار التهديدات والمخاطر في دول الخليج على مساحات ودروب شديدة التعرج تخرج منها هذه الجماعات والفصائل المتطرفة خاسرة، وتخرج منها سوريا بحالة دولة ممزقة ومجتمعات مهجرة، وطوائف وزعماء طوائف ولورادات حروب.

وعلى الرغم من فداحة هذا السيناريو وكارثته إلا أنه يبدو أقرب السيناريوهات الممكنة إلى الواقع السوري بتشابكاته وتقيداته الداخلية والإقليمية، حيث يصعب تصور تبلور هيكل قوة نظامية في الأمد المنظور تتضمن تحت مظلتها مختلف القوى السورية، كما يصعب تصور انتهاء الموجة الجهادية ودول الدواعش في سوريا والعراق بسهولة، وهذه الحالة للدولة السورية هي وبعد حالة كان يمكن تصورها في مخيلة قادة مجلس التعاون الخليجي عند بداية رسم مواقفهم من الأزمة في ٢٠١١، لكنها قد تكون الأقرب إلى الواقعية وال الحاجة لتجنب الأذى على الخليج، حيث يجري إنهاء طاقات الجهاديين لسنوات في ظلماً وجهاً للصراع الجهادي والمذهبي، والأحلام الخائبة بدولة الخلافة الإسلامية.

ويفترض كل ذلك التخلص عن السيناريوهات الساذجة في سوريا، والتي لا تزال تفترض الحديث عنها وعن مستقبلها كدولة موحدة، فالواقع يشير إلى أنه منذ انطلاقه شرارة الحرب لم يعد الحديث عن سوريا موحدة على النحو الذي عرفناه سابقاً ممكناً، حيث بدت المسافة بين سوريا وماضيها الموحد كثيرة ●

تناول سيناريوهات الأزمة من زاوية واحدة فقط، وهو مستقبل الدولة السورية من ناحية الوحدة أو التمزق. في ضوء ذلك، يمكن القول أنه في ظل أي تسوية توافقية للأزمة يصعب تصوربقاء الأسد طويلاً، كما يصعب أيضاً تصور رحيله في اليوم التالي للتسوية، لكن المؤكد أن استمرار وجوده لم يعد أمراً مقبولاً في ظل أي تسوية تبقى على وحدة سوريا. وهنا تبدو مساحات كثيرة للتواافق الإقليمي بين دول مجلس التعاون ومصر وتركيا من ناحية، وكل من إيران والعراق وحزب الله والنظام في دمشق من ناحية أخرى. ومن المهم لأي صفة أن تتحقق مطلب رحيل بشار، وتحقيق التواافق السياسي الداخلي، ومحاكمة المتورطين في قضايا جنائية، وتعويض اللاجئين والمهجرين والضحايا، وحماية حقوق الإنسان في سوريا الجديدة. وعلى الرغم من أن هذا السيناريو لا يحقق مطالب دول المجلس كاملة، وقد يعزز من أدوار إيران وحزب الله وقوى الهلال الشيعي في سوريا الجديدة إلا أنه أقل السيناريوهات ضرراً، وفي ظل ذلك من المهم أن تعمل دول المجلس على التأكيد من نزع أنياب التحالف السياسي والمذهبي الإيراني السوري العراقي، وتعزيز الضمانات الأمنية قبلة التهديدات المحتملة مستقبلاً من العواصم الثلاث. وفي ظل هذا السيناريو أيضاً فإن دول المجلس سيكون عليها استحقاقات خاصة بإنهاء تعاملاتها وتحالفاتها مع قوى ما دون الدولة والجماعات الجهادية وقوى المعارضة المسلحة العاملة على الأرض السورية، والعمل على تحويلهم إلى قوى سياسية مدنية في مرحلة إعادة البناء، وهو سيناريو من غير المؤكد النجاح في تحقيقه، ومن ثم تتطلب مرحلة ما بعد الصراع تفكير شبكة التحالفات الخليجية والإيرانية مع قوى ما دون الدولة في سوريا، وإقامة هذه الجماعات بالعمل السياسي والقبول بأنصاف الحلول، والاستعداد لاستيعاب موجات غضب وسخط من هذه التيارات والفصائل، وخصوصاً الأكثر تطرفاً منها، وهو أمر يتطلب استعدادات أمنية كافية من جانب دول المجلس. وبيبقى هذا السيناريو صعباً ومعقداً في ضوء تعامله مع قوى غير رشيدة، يصعب إيقاعها باجتهدات فقهية مغايرة لما نشأت عليه من قناعات خاصة، لذلك سوف يطرح التعامل مع الجهاديين (الشيعة والسنّة) العاديين من سوريا والعراق مشكلات إقليمية كبيرة، سيتعين على المنطقة التعامل مع نتائجها الكارثية. وهنا يطرح السيناريو الثاني، وهو الذي يفترض استمرار

مستقبل جماعات الإسلام السياسي في سوريا

تؤكد الدراسات الأكاديمية أن مصطلح (الإسلام الأصولي) Islamic Fundamentalism تم استعمالها لوصف ما يسمى اليوم بـ«الإسلام السياسي»، حيث عقد في سبتمبر ١٩٩٤ مؤتمراً عالمياً في واشنطن باسم «خطر الإسلام الأصولي على شمال أفريقيا» وكان المؤتمر عن السودان، وما وصفه المؤتمر «محاولة إيران نشر الثورة الإسلامية في إفريقيا عن طريق السودان» بعد ذلك تدريجياً. وفي التسعينيات من القرن المنصرم، وفي خضم الأحداث الداخلية في الجزائر تم استبدال هذا المصطلح بمصطلح «الإسلاميون المطربون»، واستقرت التسمية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على (الإسلام السياسي)^١.

د. جاسم يونس الحريري*

المرحلة الأولى:-

كانت خلال عقدي السبعينات، والثمانينات من القرن الماضي، حيث بدأت تظهر الحركات الإسلامية الراديكالية تباعاً، وذلك في سياق ظاهرة أوسع أصطلاح على تسميتها بـ(الاحياء الإسلامية) Islamic Resurgence وقد أنصب اهتمام الباحثين خلال هذه المرحلة المبكرة على تحليل أسباب ظهور الحركات الإسلامية والبحث في معايير تصنيفها، فضلاً عن رصد، وتحليل أهم ملامحها، وخصائصها من حيث خلفياتها الاجتماعية، وهياكلها التنظيمية، ومرجعياتها الدينية، والعقيدية، ومنظ扑اتها الفكرية، واستراتيجياتها الحركية سواء تجاه النظم الحاكمة، أو المجتمعات، كما تزايد الاهتمام الأكاديمي بإعادة قراءة، وتحليل أفكار (سيد قطب) باعتباره شكل، ولايزال مرجعية فكرية رئيسية للحركات الإسلامية الراديكالية، حيث تبنّت مقولاته عن الجاهلية، والحاكمية، والتفسير، وغيرها، وراحت تمارس العنف، والإرهاب ضد الدول، والمجتمعات.

المرحلة الثانية:-

بدأت مع نهاية الحرب الباردة ١٩٨٩ بالتزامن مع حرب

التأصيل النظري والتاريخي للإسلام السياسي

يعرف الباحث الإماراتي المعروف الدكتور (جمال سند السويدي) مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي ((الإسلام السياسي)) في مؤلفه المثير (السراب) الذي صدر حديثاً ٢٠١٥ بأنه «ذلك المشروع الديني الساعي إلى السلطة السياسية ليتمكن من إعادة بناء الخلافة الإسلامية، مستخدماً الدين الإسلامي أرضية مقائدية لطرحه السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، ولفرض طريقة حياة معينة على جميع المسلمين، وغير المسلمين، متوجهاً بالظروف الموضوعية الموجودة في السياقات المحلية، ومحاولاً العودة إلى ماضٍ، جميل، متخيل، ومستعار من التاريخ الإسلامي، ما يعطي الجماعات الدينية السياسية المعبرة عن الإسلام السياسي صفة الجمود، والهروب من الواقع»^٢. ويقدم الدكتور (حسنين توفيق) أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة وزايد بدولة الإمارات العربية المتحدة تقسيماً تأريخياً لنشأة حركة (الإسلام السياسي) في الوطن العربي، حيث يرى بأن هناك ثلاثة مراحل تاريخية مررت بها تلك الحركات وكما يأتي^٣:-

تنظيم الإخوان المسلمين في سوريا تتم
بالاستقلال التنظيمي عن مكتب الإرشاد بمصر



(القاعدة) الذي انتشرت فروعه، وخلياه المنتشرة داخل المنطقة العربية، وخارجها، فقد حظي هذا التنظيم الإرهابي دون غيره باهتمام استثنائي على المستوى الأكاديمي.

المراحلة الثالثة(الراهنة)

بدأت مع ثورات الربيع العربي ٢٠١١، حيث أنه على الرغم من الاعتراف بأن الإسلاميين، أو حركات الإسلام السياسي لم يكن لها دور كبير في إشعال الثورات الشعبية، إلا أنها استثرت بالاهتمام الأكاديمي من جانب الدوائر الغربية، والعربية، ربما لأنها كانت أكثر الفاعلين المؤثرين على الأوضاع، ومرأحل ما بعد الثورات. وقد انصب الاهتمام الأكاديمي في الجانب الأكبر منه على تفسير فوز حركات، وأحزاب إسلامية في الانتخابات، ووصولها إلى السلطة في بعض الدول مثل تونس ومصر، وتحليل أهم التحديات، والاستحقاقات التي يتبعن عليها مواجهتها، وقد انتقلت من موقع المعارض إلى موقع السلطة والمسؤولية.

جذور الإسلام السياسي في سوريا
يطرح الباحث السوري (رضوان زيادة) في مؤلفه المهم (الإسلام السياسي في سوريا) الذي أصدره مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عام ٢٠٠٨ جذور الإسلام السياسي في سوريا ، حيث يؤكد الباحث سالف الذكر أن الإسلام السياسي شكل في سوريا مكوناً بارزاً في الحياة السياسية منذ نيل

الخليج الثانية ١٩٩١، واحتلال الرئيس المخلوع (صدام حسين) للكويت في ١٩٩٠ ، وامتدت حتى اندلاع ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١، حيث ركزت الأجندة البحثية الخاصة بدراسة الحركات الإسلامية خلال هذه المرحلة على قضايا مثل:-

١- رصد، وتحليل رؤى، ومواقف الحركات المعنية تجاه قضايا، ومسائل عديدة، مثل الديمقراطية، والتعددية السياسية، والحربيّة، وحقوق المرأة، والأقليات، والصراع العربي - الإسرائيلي، وغيرها.

٢- رصد رؤى ومواقف هذه الحركات تجاه الغرب.
٣- تحليل سياسات الدول الغربية تجاهها، وبخاصة في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وما ترتب عليها من تداعيات معروفة كان من أبرزها انتشار ظاهرة (الإسلاموفobia) في المجتمعات الغربية.

٤- أهتم بعض الباحثين بتقييم أداء بعض الحركات الإسلامية في عدد من الدول العربية على مستوى منظمات المجتمع المدني مثل: النقابات المهنية، والجمعيات الأهلية، ونوادي أعضاء هيأت التدريس بالجامعات، والاتحادات الطلابية، فضلاً عن تقييم الأداء السياسي للحركات التي سمح لها النظم الحاكمة بهامش من المشاركة السياسية في بعض الدول، وبخاصة فيما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات، وممارسة العمل البرلماني.

وبسبب أن هذه المرحلة شهدت بزوغ، ونشأة التنظيمات العابرة لحدود الدول Transnational Movements مثل تنظيم

انهيار هذه الجمعيات في بوقعة واحدة لاحقاً هو ما شكل جماعة (الإخوان المسلمين) في سوريا).

٢- تأسيس جماعة الإخوان المسلمين

اتحدت جمعية (الشباب المسلمين) في حمص، وقد أسسها عام ١٩٣٦ (أبو السعود عبد السلام) و(جمعية دار الارقم) في حلب التي أسسها عام ١٩٣٦ (عمر بهاء الدين الاميري)، وعقد عام ١٩٣٧ مؤتمران في حمص، ثم مؤتمر ثالث في دمشق عام ١٩٤٨ مع جمعية إسلامية في دمشق عام ١٩٤١ بقيادة (عبد الوهاب الأزرق) (اتحاد طلاب مدارس ثانوية) وصيف عام ١٩٤٦ (جمعية شباب محمد) و(الشباب المسلمين) وتم أعيد تنظيم (جمعية الشباب المسلمين) (دمجهما تحت اسم (جماعة الإخوان المسلمين)) وانتخبت (مصطفى السباعي) مراقباً عاماً لها، و(عمر بهاء الدين الاميري) نائباً له، ويتضمن اللقب الجديد بشكل ما التبعية للمرشد العام للإخوان المسلمين في مصر، وإن كان الإخوان المسلمين السوريون قد تمعنوا باستقلال تنظيمي عن مكتب الارشاد العام في مصر، ويعود ذلك إلى سببين أثرين:-

أ- سياسة المرشد العام الأول (حسن البنا) في العمل اللامركزي، وانشغاله بالوضع المصري

ب- اختلاف البيئة السياسية، والاجتماعية بين مصر وسوريا. وكان واضحاً أن العمل السياسي هو من صلب جماعة (الإخوان المسلمين) في سوريا)، واحتضنت بنوع من القيادة الجماعية على الرغم من التأثير الكاريزمي الذي تحلى به (مصطفى السباعي) وكان الاشتباك السياسي الأول داخل المؤسسات السياسية، ولاسيما البرلمان حول صيغة دستور عام ١٩٥٠، حيث طرحت العلاقة بين الدين والدولة من خلال نصوص الدستور، فقدم طالب الإخوان أن ينص الدستور صراحة أن ((دين الدولة هو الإسلام» إن ذلك يظهر أن الإخوان المسلمين في سوريا أصبحوا حركة مؤثرة، لكنها لم تكن قائدة، أو وحيدة التأثير في غياب الفعاليات السياسية الأخرى ، وكان عدد الإخوان المسلمين في سوريا عام ١٩٥٥ أو عدد المنتسبين يتراوح بين عشرة آلاف، وأثنى عشر ألفاً من الأعضاء الفاعلين.

واقع الإسلام السياسي في سوريا قبل ثورات الربيع العربي

تشير الدراسات الأكademية إلى تمكّن الرئيس السوري حافظ الأسد منذ تسلمه رئاسة الدولة عام ١٩٧١ من ممارسة سياسية (للاحتواء الديني المزدوجة) على مدى سنوات حكمه

سوريا استقلالها ١٩٤٦ ، وقد تعاظم دور الحركات الإسلامية هناك بشكل كبير خلال فترة السبعينيات ، والثمانينيات من القرن المنصرم ، حيث تصاعدت موجات العنف بشكل غير مسبوق ، ثم أعيد طرح الموضوع مجدداً مع ملاحظة انتشار التشيع في المجتمع السوري، وجود حركة سياسية إسلامية في الخارج هي حركة (الإخوان المسلمين) تحاول طرح نفسها بدلاً سياسياً، مستقبلياً وهي تعتمد على المرجعية الإسلامية محدداً رئيسياً في رويتها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية ، وإن كان داخل خطابها تحولات عديدة^٤.

ويطرح الباحث زيادة مفصلين تأريخيين في نشوء الإسلام السياسي في سوريا وهو ما يأتي^٥ :-

مستقبل جماعات الإسلام السياسي في سوريا غامض وغير محدد المعالم

تعود العلاقة بين الدولة السورية والإسلام ممثلاً في مؤسساته الرسمية ، أو غير الرسمية إلى ما قبل نيل سوريا استقلالها السياسي عام ١٩٤٦ ، فقد أتاحت فترة (التنظيمات العثمانية) فرصة للكثير من علماء الدين الدمشقيين لتأسيس (جمعيات خيرية) ظاهراً خطاب الدعوي، والخطاب الخيري ، لكنها ما انفك تمارس دوراً سياسياً بشكل من الأشكال ، حيث جاءت

الجماعيات تعبيراً عن رغبة العلماء في استرداد نفوذهم بعد تضاؤل سلطتهم المعنوية أثر إجراءات اتخاذها الدولة العثمانية آنذاك ، أذ برزت سلطة المصلحين الذين استعادوا المفاهيم السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية الالزمة لتأسيس الدولة الحديثة، حيث بدأ تأسيس أول الجمعيات الخيرية على يد الشيخ (Maher الجزائري) الذي توفي عام ١٩٢٠ ، وأزداد عدد الجمعيات بشكل كبير خلال فترة الانتداب الفرنسي على سوريا (١٩٤٦-١٩٢٠) ، إذ أسست (الجمعية الفراء) بمنزلة اتحاج ضد الانتداب في مجال التربية والتعليم برئاسة (محمد هاشم الخطيب الحسيني) ، وتأسست جمعية (الهدایة الإسلامية) عام ١٩٢١ ، وكان (كامل القصار) أشهر شخصياتها ، (جمعية التمدن الإسلامي) عام ١٩٢٢ ، وكانت تضم ممثلي الطبقة البرجوازية الصغرى من فقهاء، وخطباء جوامع، وأطباء، ومحامين، وكان على رأسها أسماء كـ (أحمد مظفر العظمة) ، (محمد بهجة البيطار) ، وغيرهما إلى جماعيات أخرى مثل (جمعية التعاون الإسلامي) (جمعية التوجيه الإسلامي) ، (جمعية أعمال البر الإسلامي) ، (البر والأخلاق) وعليه فإن تكاثر هذه الجمعيات السياسية اختر في تأييد (شكري القوتلي) رئيساً للجمهورية ، لكن التحالف لم يدم طويلاً ، ولكن

المسلحون في سوريا ظاهرة طارئة مرتبطة بالثورة وبعيدة عن السلفية الشامية

طارئة، مرتبطة بواقع الثورة ، والنزاع المسلح الدائر في البلاد منذ عام ٢٠١٢ ، أي بعد اندلاع ثورات الربيع العربي، وهو توجه بعيد عن (السلفية الشامية) التقليدية، وهذا ما يفسر تغير خارطة الجماعات الإسلامية المسلحة ، المتطرفة من وقت لآخر في سوريا بربطا بالدعم الخارجي، والأجهزة الإقليمية والدولية.^٨

ويرصد الباحث الأمريكي (هارون ي. زيلين) الباحث في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى الوضع السوري ، حيث أن سوريا أصبحت مركزاً لتصدير المقاتلين إلى الخارج ، لممارسة العنف ، بالارتباط بفصائل رئيسيين داخل الساحة السورية هو تنظيم داعش الإرهابي ، وجبهة النصرة . ويقسم زيلين نوعين من الجماعات من الجيل الجديد في سوريا النوع الأول هو الفروع المعروفة للمنظمات السلفية الذين يستخدمون سوريا كقاعدة للإعداد لحركة تمردية ، أو إثارة الإرهاب في وطنهم ، أو في بلد آخر ، والنوع الثاني كتائب المقاتلين الأجانب المستقلين الذين هم عادة من جنسية واحدة بشكل رئيسي ، ومع أن المجموعة الثانية مستقلة ، إلا أن بعضها يعمل مع تنظيم داعش التكفيري ، وجبهة النصرة ، أو يرتبط بإحداهما بشكل وثيق ، ولعل من أبرز المنظمات المعروفة التي تعمل في سوريا هو (الحزب الإسلامي في تركستان الشرفية) وهي جماعة غالبيتها من الأويغور ، ومقرها الصين ، وباكستان ، وقد أضافت الجماعة عبارة في (بلاد الشام) إلى اسمها ، في إشارة إلى عناصرها الذين يتدرّبون في سوريا ، ووفقاً لأحد قادتها (أبورضا التركستاني) كانت الجماعة تقاتل في سوريا ، وتستخدمها كقاعدة للتدريب منذ عام ٢٠١٢ ، وفي الوقت نفسه يتواجد (جيش المهاجرين والأنصار) المكون أغلبيته من جماعة قوقازية/شيشانية في سوريا منذ عام ٢٠١٢ ، على الرغم من أنه لم يعلن بشكل علني عن كونه فرع من إمارة (القوقاز) إلا في الفترة الأخيرة . وقد غيرت هذه المجموعة اسمها مرات عديدة إلى أن اختارت تسمية (إمارة القوقاز في بلاد الشام) لجعل من سوريا قاعدة ثانية للعمليات المتقدمة لها بعد أفغانستان في السنوات الأخيرة.^٩

وفي بداية عام ٢٠١٤ نشر الموقع الإلكتروني للإذاعة البريطانية باللغة العربية^{a.b.} في شبكة الإنترنت دليل الجماعات المسلحة في سوريا يتضمن عدداً كبيراً من الجماعات الإسلامية ، ويمكن استعراض أبرزها^{١٠} :

الذي تميز بعاملين الأول عامل الولاء وهو المحدد ، والقائم ، والثاني عامل الحلقة العسكرية في بناء الدولة المدنية ، وحدثت صدامات مسلحة كان ذروتها عام ١٩٧٣ بقيادة الشيخ (حسن حبنكة) الميداني ذو التأثير القوي في حي الميدان في دمشق . وفض الأسد إعلان (الإسلام دين الدولة) ، ونظم استفتاء شعبياً عام ١٩٧٣ ، واستمرت الاحتجاجات ، والصادمات ، والانتفاضات ، وأحمدها الأسد (الأب) ، حيث قرر محاصرة مدينة (حماة) في فبراير ١٩٨٢ ، وقصفها بالطائرات ، وهدم أحياها المدنية ، والسكنية ، وأدى ذلك إلى مقتل عدد من المدنيين ، وكان لذلك انعكاسات سلبية على المجتمع السوري لم يستطع تجاوزها ، كما أعتبره كثيرون (كارثة وطنية) ، والجسم العسكري تبعه حسم قانوني القانون^٤ باللاحقة ، والتعقب ، والاعتقال العشوائي^٦ .

وعند وصول بشار الأسد إلى السلطة عام ٢٠٠٠ حاول أن يعيد تحالفاته السياسية مع القوى المؤثرة في الساحة من خلال إغلاق أي شكل من أشكال الحوار بين الحكومة السورية والإخوان المسلمين ، حيث دفع ذلك الإخوان إلىأخذ مواقف قصوى مختلفة عن تلك التي بدأوا بها عهد بشار الأسد سواء عبر الموقف ، أو التحالفات السياسية ، وقد ظهر ذلك في الدخول مع نائب رئيس الجمهورية الأسبق (عبد الحليم خدام) الذي أعلن انشقاقه عن النظام مطلع عام ٢٠٠٦ ، فيما يسمى (جبهة الخلاص الوطني) في يونيو من نفس العام . وقد أنتهز الإخوان المسلمين نهج التغيير للنظام السياسي السوري ، خاصة بعد مطالبة مشروع (جبهة الخلاص الوطني) للتغيير الذي أقر في بروكسل بتاريخ ١٦-١٧ مارس ٢٠٠٦ ببناء سوريا دولة مدنية ، ديمقراطية ، حديثة ، تقوم على التعددية ، والتدابير ، والمؤسساتية ، مرجعيتها صندوق اقتراع حر ، نزيه ، يعبر عن إرادة المجتمع العام لأنوائها من دون التجاوز على حقوق أي فئة ، أو أقليات دينية ، أو مذهبية ، أو عرقية ، وفي ذلك التزام ثابت من الإخوان بتغيير النظام ، والتحالف السياسي المعارض للنظام^٧ .

وأقام الإسلام السياسي في سوريا بعد ثورات الربيع العربي

يؤكد الباحث الأردني الدكتور (محمد أبو رمان) الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية أن التوجه السلفي الغالب على المجموعات المسلحة في سوريا ، يعد حالة

ال المسلمين) وبعد حدوث الحراك الداخلي هناك بعد اندلاع ثورات الربيع العربي بعد ٢٠١١ تردد الإخوان المسلمين في البداية لتأييد الحراك ، وعندما بدأ الحراك بالتحول إلى احتجاجات بدأ الإخوان يمدون نفوذهم من جديد إلى سوريا عبر الإغاثة من خلال إنشاء جمعية خاصة استخدمت العلاقات الاجتماعية ، المنطقية (الحموية ، والحلبية على نحو خاص) ، حيث بدأت خطوط جديدة من علاقات الولاء السياسي تتسع في المجتمع السوري مع الإخوان المسلمين.^{١١}

ومن جانب آخر تطورت تطلعات الإخوان السوريين بعد فوز الإسلاميين في انتخابات الربيع العربي إلى نحو التطلع إلى استلام السلطة من خلال إقامة تحالفات بين واجهات يسارية ، أو ليبرالية بغرض مماثلة التجربة التونسية ، والمفت للنظر أن ثمة محاولة لتعزيز الطابع المدنى داخل الإخوان السوريين الذين يبعد عن تضمين أي لفظ يشير إلى (إسلامية) التنظيم ، لكن هذا التنظيم مازال ضعيفاً للغاية في التأثير على الداخل ، ويقاد نشاطه محصوراً في الجالية السورية في الأردن ، والخليل^{١٢} ، هذا في الوقت الذي تصاعد فيه نشاط تنظيم داعش التكبيري وجعل سوريا هي المحطة الخلفية له في العراق ، خاصة بعد سقوط مدينة الموصل بيده في يونيو ٢٠١٤، وتراحم الساحة السورية بالعديد من الواجهات الإسلامية التي تتصارع فيما بينها يظل الإسلام السياسي غير واضح المعالم مالم تستقر الساحة السورية ، وتنتهي الحرب الأهلية عنها يمكن فرز ما سُرّوا إليه المشاهد المستقبلية لوضعية جماعات الإسلام السياسي هناك.

*أستاذ العلاقات الدولية والاستراتيجية المساعد
كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

١- جبهة تحرير سوريا الإسلامية

قائدها أحمد عيسى، يتوزع عدد مقاتليها بين ٥٠٠٠٠ - ٤٠٠٠ ألف مقاتل، وتأسست في سبتمبر ٢٠١٢، وهي عبارة عن تحالفات غير مترابطة لحوالي ٢٠ من المجموعات المتمردة، تضم الجبهة ألوية الفاروق، والفاروق الإسلامي، لواء التوحيد، لواء الفتح، لواء الإسلام، صقور الشام، مجلس ثوار دير الزور، تباين عقائد هذه المجموعات ما بين الإسلامية المعتدلة، والسلفية المتشددة، وتشغل في أقاليم آدلب، حلب، دمشق، حمص، ودير الزور.

٢- جيش الإسلام

قيادة زهران علوش، حيث تأسس في سبتمبر ٢٠١٣ من ٥٠ فصيل في دمشق، وضواحيها ، وقال زهران علوش قائد لواء الإسلام الفصيل الأقوى والأهم في هذا التحالف أنه (تم تكوين التحالف لتوحيد المجاهدين ، وتجنب أثار الانشقاقات التي حدثت في «ائتلاف الوطني» وضم جيش الإسلام أكثر من ٢٠ من الألوية.

٣- الجبهة الإسلامية

قائدها الشيخ أحمد عيسى، وتكون من سبعة من أقوى الجماعات المقاتلة في سوريا تسعى إلى الإطاحة بالرئيس بشار الأسد، وتأسيس دولة إسلامية في سوريا، لم تضم أي من جبهة النصرة ، وتنظيم داعش الإرهابي للجبهة وإن كانت تشاركها في القتال.

مستقبل الإسلام السياسي في سوريا

تؤكد أغلب الدراسات أن مستقبل الإسلام السياسي في سوريا غير واضح المعالم ، فقد كان في السابق في الواجهة (الإخوان

الهوامش

- ١- عبد الحكيم سليمان وادي، تعريف مفهوم الإسلام السياسي، موقع الحوار المتمدن.
- ٢- جمال سند السويفي، السراب، (أبوظبي)، مركز الغمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- ٣- أحمد محمد أبو زيد، ندوة: مستقبل دراسة حركات الإسلام السياسي في العالم العربي، (دبي)، معهد العربية للدراسات.
- ٤- يقطان الفقي، كتاب مستقبل الإسلام السياسي في سوريا لرضوان زيادة ، المستقبـل(لبنان).
- ٥- المصدر نفسه.
- ٦- المصدر نفسه.
- ٧- المصدر نفسه.
- ٨- تناهى دور الجماعات الإسلامية المسلحة المتطرفة في سوريا والعراق ، موقع مركز دراسات الشرق الأوسط.
- ٩- هارون.ي.زيلين، سوريا مركز الجهاد المستقبلي، المرصد السياسي، العدد ٢٢٧٨، (واشنطن، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى).
- ١٠- الازمة السورية: دليل الجماعات المسلحة في سوريا ، سلسلة تقارير، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات).
- ١١- عبد الرحمن الحاج، الإسلام السياسي والثورة في سوريا ، سلسلة تقارير، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات).
- ١٢- المصدر نفسه.

مستقبل الأكراد بين الدولة والقومية

تتلخص مشكلة الأكراد في دول الشرق الأوسط، بصورة عامة وأكراد سوريا منهم على وجه التخصيص كأقلية، بتصاعد وتيرة الأحداث الدامية كونهم عانوا من تأثير ظاهرة المتناقض الأزلي بين «الدولة» ممثلة بمؤسساتها المختلفة من جهة، وانتفاء هذه الأقلية إلى «ال القومية الكردية» من جهة أخرى وسعيها لتحقيق أهدافها نحو الحرية والاستقلال، والتي جوبهت بالرفض الدائم من قبل مؤسسات الدول المعنية، لطالبها الشرعية والوطنية.

د. خضير عباس النداوي*

— الأوروبي، (حنان أحبيس: أصل الكرد الجزء الأول: ٢٠٠٤) وثمة رأي ثالث يؤكد بأنهم من الأقوام الهندو—آرية، ويعرف الأكراد بكونهم من الأقوام الآرية وليس من الساميين. (إياد محمود حسين: تاريخ الكرد، ٢٠٠٦).

ومع إن تاريخ الأكراد شهد ظهور عدة دول وأمارات كردية، في الشمال الغربي لإيران ومنها على سبيل المثال، «دولة ميديا» في العام (٤٠٠ق.م.)، وحكمت لمدة خمسين سنة «ودولة كوردوخ» في العام (٢٠٠ق.م.) واستمرت لمدة تسعين سنة، ودولة «مها آباد» في العام (٩٤٦ق.م.) واستغرقت (١٢) شهراً فقط. إلا أن هذه الدول جرى سحقها عسكرياً من قبل سلطات الدولة الفارسية أو الإيرانية لاحقاً. (د. عبد الله يوسف سهر: هندسة دولة الأكراد الكبرى، صحفة الوطن الكويتية ٢٠١٢/٧/١٢).

بعد خمس سنوات من انتصار المسلمين بمعركة القادسية عام (١٥) للهجرة بقيادة سعد بن أبي وقاص على الفرس بقيادة «رستم فرخزاد»، ونشر الإسلام في العراق، دخل الكرد الإسلام في العام (٢٠) للهجرة في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (رضي الله عنه). وبسبب اختلاف الطبيعة الجغرافية ترك جيش المسلمين الكرد لحالهم وبقوا محافظين لخصوصية تقاليدهم العشائرية والاجتماعية وسرعان ما بزوا كمحاربين أشداء ومقاتلين بواسل وأخلص الكرد للدين الإسلامي وبرعوا في الجهاد في سبيله في مختلف دول الخلافة الإسلامية.

الانتشار الجغرافي للأكراد: أجمع العلماء العديد من المصادر العلمية بكون الأكراد شعوب تعيش في غرب قارة آسيا في منطقة أطلق القوميون الكرد عليها «كردستان الكبرى»، وهي اليوم عبارة عن أجزاء من شمال شرق العراق وشمال غرب إيران وشمال شرق سوريا وجنوب شرق تركيا. ويعتبر الكرد كهرق جزءاً من العرقيات الإيرانية كما يتواجد الأكراد بالإضافة إلى هذه المناطق بأعداد قليلة في جنوب غرب أرمينيا وبعض مناطق أذربيجان ولبنان. وهناك الكثير من الجدل حول الشعب

ومع ما أفرزته الأحداث الدامية في سوريا منذ عام ٢٠١١ وحتى أغسطس ٢٠١٥، وبخاصة بعد فقدان بشار الأسد سيطرته على السلطة من الناحية الفعلية، وظهور العديد من المشاكل العرقية والطائفية والقومية، ومنها القضية الكردية، إلا أن تناول هذه المشكلة يتطلب عرض مركب عن إشكالية القضية الكردية بشكل عام، وانعكاس ذلك على أكراد سوريا.

ترى إلى متى يستمر بشار الأسد في الحكم؟ بعد أن وضع سوريا الشام منذ أربع سنوات خلت بهمب ريح عاتية وغمام، وأغرق شعبها بما غدق، وحول مساكنها إلى حطام وركام، وأضحت سوريا شعباً بعربيه وأكراده وبقية طوائفه تمزقه الحروب والأوهام. ولاسيما بعد تراجع دور الدولة والسلطة فيها وأيقظت الحرب أتون الفتنة الطائفية، وانقلبت سوريا في عهد بشار الأسد من دولة القومية العربية إلى دولة الطوائف الشرق أوسطية. وبهدف تناول هذه الإشكالية بإيجاز، لابد من محاولة الإجابة على عدد من التساؤلات، وفي مقدمتها: ما هو مآل التحولات المستقبلية في سوريا؟ وما علاقة ذلك بحمل قيام الدولة الكردية؟ وما هو مستقبل العلاقة بين أكراد سوريا وأكراد العراق؟ وما هي مواقف تركيا والدول المجاورة من هذه التطورات؟ وذلك من خلال عرض المقدمات لمحاولة التوصل لإنجذبات مركزية لهذه التساؤلات.

الخلفية التاريخية:

أختلف العلماء والمؤرخون في أصل الكلمة «كرد» وقدموا العديد من النظريات، ولعل أهمها نظرية: الأولى، ترى بان الأكراد من أصول هندو—أوروبية وقد ارتحلوا في القرن السادس قبل الميلاد من أوروبا صوب منطقة «بوتان» جنوب شرق تركيا. فيما تقول النظرية الثانية بأن الكرد شعب أصيل مع وجود صلة قرابة بينهم وبين الشعوب الآسيوية القديمة كالكلدانين والجورجيين والأرمن ويدعم هذا التوجه انتماء لغتهم بمختلف لهجاتها للأسرة الهندية



قومي كردي نحو المطالبة بالحقوق القومية وصولاً لمرحلة تأسيس حلم الدولة الكردية، وكما يأتي:

الأكراد في العراق: يحتل العراق المرتبة الثالثة بعد تركيا وإيران من حيث عدد الأكراد في العالم، ويمثلوا في العراق ثان أكبر مجموعة عرقية بعد العرب، ويقدر عددهم بخمسة ملايين نسمة وبخلاف كل الأقليات الكردية في تركيا وإيران وسوريا، فقد تحققت خطوة إيجابية لصالح أكراد العراق بالاعتراف بحقوقهم القومية واللغوية والسياسية بإقرار بيان الحادي عشر من مارس ١٩٧٠ بين الحكومة المركزية في بغداد والقيادات الكردية بزعامة الملا مصطفى البارزاني.

وتعقب الاحتلال الأميركي للعراق في أبريل ٢٠٠٣ واستطاعت الدولة والسلطة في بغداد بذرية شروع العراق ببناء برنامج نووي للأغراض العسكرية ودعم الإرهاب، (وقد أُعترف بالأميركيين لاحقاً بعدم صحة هذه الادعاءات)، إلا أن حدث احتلال العراق عزز من دور سلطات الأحزاب الكردية الحاكمة لإقليم كردستان في شمال العراق في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية، واضطجع لأول مرة في التاريخ للأقلية الكردية تأثيراً حاسماً في تشكيل العملية السياسية في بغداد، وبخاصة بعد إقرار الدستور العراقي الدائم في عام ٢٠٠٥ وأحتلوا أرفع المناصب كمنصب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والمالية ورئيس أركان الجيش وقادة فرق عسكرية ووكلاً وزارات في العديد من الوزارات العراقية.

ووفقاً لتقرير مجموعة الأزمات الدولية في ٩ يونيو ٢٠٠٨ إن

الكردي ابتداءً من منشئهم، وامتداداً إلى تاريخهم، وحتى مُستقبلهم السياسي. وقد ازداد هذا الجدل التاريخي حدة في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد التغيرات التي طرأت على واقع الأكراد في العراق عقب حرب الخليج الثانية. ولا يزال العدد الإجمالي للأكراد في العالم غير معروف ، ومع ذلك توجد تقديرات متباينة لإعدادهم الإجمالي تتراوح ما بين (٣٥ - ٢٥) مليون نسمة .

الدور السياسي للأقليات الكردية: على مر العصور ، أسهمت الطبيعة الجغرافية القاسية وعزلة مناطق سكن الكرد في الجبال الشاهقة، لبلورة مجتمع قبلي/عشائري يُدين بالولاء المطلق لسلطة الملا أو لشيخ العشيرة ، ولاسيما أن القبيلة الكردية تمتلك بنوع من النظام يشبه الاستقلال الذاتي عن السلطات المركزية ، وخلقت قوة وصلابة النظام القبلي الكردي واستقلال وحداته الاجتماعية نمائياً من العلاقات الإيجابية الوثيقة والمستمرة بين الزعماء القبليين الأكراد والسلطات الحاكمة في مراكز الدولة الإسلامية في مختلف مراحل التاريخ منذ العصر الراشدي وانتهاءً بالعصر العثماني.

ومع أن القرن العشرين شهد حربين عالميتين، وحرب باردة بين ما كان يُعرف «بالدولتين العظميين» الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي السابق وللمدة (١٩٤٥ - ١٩٩١)، وحصلت خلاله مُتغيرات إقليمية دولية عديدة وظهور دول واحتفاء أخرى، إلا أن القضية الكردية بقيت دون تحقيق حلم الدولة الكردية. وقد عكست تطورات الأحداث في العراق بعد ٢٠٠٣ ، وفي سوريا بعد ٢٠١١ وفي تركيا بعد الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٥ عن نزوع



تواجد الأقلية الكردية، ويقطنوا في محافظات كرمنشاه وإيلام وأذربيجان الغربية، ومع وجود العديد من الأحزاب السياسية الكردية الإيرانية وقيامهم بالعديد من الانتفاضات لنيل حقوقهم القومية، إلا أنهم لم يحصلوا على أية حقوق قومية أو سياسية حتى الوقت الحاضر.

٤. الأكراد في سوريا: تقدر أعدادهم بنحو (١٥) مليون نسمة ويقطنون في ثلاثة مناطق ضمن الشريط الحدودي بين سوريا وتركيا وال العراق ومن أهمها منطقة الجزيرة في محافظة الحسكة وعفرين شمال حلب ومدينة عين العرب (كوباني - بحسب التسمية الكردية)، وعلى الرغم من تشكيل أكراد سوريا عدة أحزاب سياسية ومن أهمها الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الديمقراطي اليساري الكردي وغيرهما والتي طالبت بالحقوق القومية إلا أنها جوبيتها بالرفض من قبل السلطات الحاكمة في دمشق، خاصة وأن منح أكراد سوريا أية حقوق قومية يثير حفيظة تركيا، وقد أكد ذلك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ٢٠١٥/٦/٢٦ «هذا التوجه بقوله:» مهما كان الثمن، لن نسمح مطلقاً بإقامة دولة جديدة على حدودنا الجنوبيّة في شمال سوريا».

السيناريوهات المحتملة :

على الرغم من تصاعد دور الأقلية الكردية في سوريا وبخاصة بعد أن أصبح لهم ذراع عسكري تمثل بوحدات حماية الشعب الكردي، وحظوا بدعم أكراد العراق وبعض فصائل

أكراد العراق لا يطمحوا لإدارة مناطق العراق غير الكردية، إلا أن استراتيجيتهم تتلخص باستثمار مقومات الدولة العراقية لتحقيق «هدفين: الأول، منع ظهور دولة مركبة قوية في بغداد والثاني، زيادة فرص استقلال إقليم كردستان مستقبلاً».

٢. الأكراد في تركيا: يعيش في تركيا أكبر عدد من السكان الأكراد، وتشير التقديرات إلى إن أعدادهم تتجاوز عشرة ملايين نسمة، وسبق وأن دخل أكراد تركيا بزعامة حزب العمال الكردستاني بنزاعات مسلحة مع الدولة التركية استمرت لسنوات عديدة. وفي الميدان السياسي لدى تركيا واحدة من أهم القباب الانتخابية في العالم، وهو القانون الذي يُسمى «العتبة الانتخابية»، والذي يقضى بحصول أي حزب سياسي على نسبة (١٠٪)، من مجموع الأصوات للدخول إلى البرلمان وقد وضع هذا القانون الجيش التركي عقب انقلابه العسكري عام ١٩٨٠ بهدف منع الكرد وقوى الإسلام السياسي من الدخول إلى البرلمان تحت عنوان تحقيق الاستقرار السياسي.

وعلى الرغم من حصول حزب الشعب الديمقراطي الموالي للأكراد على نسبة (١٠٪) من الأصوات ودخلوا البرلمان التركي بوصفهم حزباً وليسوا نواباً مستقلين لأول مرة منذ إنشاء الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ إلا أنهم لم يحصلوا على أية حقوق قومية لأكراد تركيا لحد الآن.

٣. الأكراد في إيران: يقدر عدد الأكراد في إيران بنحو ثمانية ملايين نسمة، وتحتل إيران المرتبة الثانية بعد تركيا من حيث

خرائط المنطقة. ويؤخذ على هذا السيناريو بكونه خياراً ملائماً مادياً وبشرياً جراء استمرار الصراعات المسلحة، وانهاء نظام بشار الأسد من الناحية العملية وانحسار سيطرته على أجزاء محدودة من البلاد، وترابط مشاكل الأقليات الكردية في الدول الأربع، واستمرار الخلافات في العراق بين الحكومة المركزية وإدارة إقليم كردستان العراق.

- السيناريو الثالث تطبيق نظام اللامركزية أو النظام الفيدرالي في سوريا: ويستند هذا السيناريو على افتراض «أن استمرار الحروب في سوريا منذ عام ٢٠١١ وحتى الوقت الحاضر، أدى لتراجع دور السلطة المركزية في دمشق وتقسيم البلاد عملياً إلى أقاليم تدار ذاتياً، يحسب الاتجاهات العرقية والطائفية، مما يتطلب تمنع الأقلية الكردية السورية تطبيق نظام الإدارة اللامركزية أو النظام الفيدرالي ضمن إطار الدولة السورية. وتلخص العوامل الدافعة لهذا السيناريو بعدة عوامل منها، تطبيق تجربة الحكم الفيدرالي في إقليم كردستان العراق، وتراجع دور السلطة في سوريا والعراق، وتمسك الدول الكبرى وتركيا ودول مجلس التعاون الخليجي بوحدة الأرضي السورية، فيما تمثل إيران إلى قبول استمرار النظام الحالي على جزء من سوريا وبما يضمن استمرار أهدافها الاستراتيجية في سوريا ولبنان. فيما تتركز العوامل الكابحة لهذا السيناريو بفرض بعض الدول الإقليمية لهذا الخيار، واستمرار سيطرة مسلحي الدولة الإسلامية على مناطق واسعة في سوريا والعراق. مما سيدفع نظام بشار الأسد أو من سيخلفه في الحكم بالقبول بتمتع إكراد سوريا بتطبيق نظام اللامركزية أو النظام الفيدرالي.

تأسيساً على ما تقدم، ومع عدم إغفال احتمال حدوث مفاجآت في حدوث أي من الخيارات المطروحة في المدى المنظور، إلا إن إجراء معايرة بين عناصر القوة للسيناريوهات المنوه عنها آنفاً ومقارنتها مع مكامن الوهن فيها ، مع افتراض الثبات النسبي لعوامل التأثير الذاتية والموضوعية في الأزمة السورية مع الأخذ بنظر الاعتبار تقاطع الاستراتيجيات الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط، لذا يتضح بتعثر تحقيق السيناريو الأول بتحقيق حلم الدولة الكردية في المدى القريب، وصعوبة تطبيق السيناريو الثاني باستمرار تطورات الأوضاع في سوريا على حالها بشكل مفتوح ، مما يدفع بترجمة تطبيق السيناريو الثالث بالمدى المنظور

المقاومة السورية كالجيش الحر ، وبغطاء طائرات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن استشراط الأفاق المستقبلية لما آلت إليه الإحداث في سوريا وانعكاساتها على مستقبل الأقلية الكردية السورية ، وبخاصة بعد معاركها مع مسلحي الدولة الإسلامية (داعش) في مدينة عين العرب ، آخذين بنظر الاعتبار أن السيناريوهات أو المشاهد المستقبلية ، عادة ما تعكس في أي ميدان من ميادين الحياة كوصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل ، مع توضيح المؤشرات المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي ، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن ، وبرؤية شمولية مركزة ، وكما يأتي:

- السيناريو الأول «تأسيس الدولة الكردية»: يعتمد هذا السيناريو على فرضية قوامها «كما تزايد اضطراب الأوضاع واحتلال جدران الحدود السياسية بين تركيا وإيران والعراق وسوريا تزايدت فرص الأكراد لتأسيس حلم» دولة كردستان الكبرى «ويحظى هذا السيناريو بعامل دافعة في مقدمتها تطبيق الحكم الفيدرالي في إقليم كردستان العراق، وتراجع دور الدولة في العراق وسوريا وتأييد (إسرائيل) وتطورات أحداث الربيع العربي. ويعاني هذا السيناريو من عدة عوامل كابحة في مقدمتها، رفض الدول الكبرى تقسيم سوريا وذلك بإصدار عدة قرارات صدرت عن مجلس الأمن الدولي، وكان آخرها القرار (٢١٣٩/٢٠١٤) والذي جدد التزامه القوي بسيادة سوريا واستقلال ووحدة وسلامة أراضيها، كما شددت دول مجلس التعاون الخليجي على الموقف ذاته، وعبر بيانات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكان آخرها البيان الختامي للدورتين (٢٥) (٢٠١٤) والتي عقدت في الدوحة / قطر في ديسمبر ٢٠١٤ والذي أكد على المحافظة على أمن واستقرار ووحدة الأرضي السوري. كما رفضت الدول التي تتواجد بها الأقليات الكردية لفكرة ظهور الدولة الكردية، وتبين مواقف الدول الكبرى، والخلافات الكردية - الكردية وبخاصة بين أكراد العراق (البرانيين المطالبين بها علناً وبين الطالبانيين الرافضين لها في المرحلة الحالية)، وظهور الدولة الإسلامية في العراق والشام، وحساسية موضوع الموارد الطبيعية (المياه والنفط) على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتحفوف بقية دول الشرق الأوسط من تداعيات تغيير الخرائط الإقليمية.

- السيناريو الثاني الاستمرارية: ويستند هذا السيناريو على افتراض تعادل التأثير بين العوامل الدافعة والعوامل الكابحة لتغيير الأوضاع في الساحة الكردية، ويدعم هذا السيناريو، استمرار الخلافات الكردية، ورفض الدول الإقليمية لغير العادات السياسية، وعدم اتفاق الدول الكبرى على تغيير

اقتصاد الصراع السوري... أزمة إقليمية كبرى

من بين البلدان العربية التي شهدت صعود الثورات الشعبية والاضطرابات منذ نهاية ٢٠١٠ وحتى الآن، يبقى النموذج السوري قطعاً الأكثر دموية، دماراً، وغموضاً كذلك فيما يتعلق بماله، أو التكهنات حول مستقبل الصراع به، وذلك في سياق حالة عدم اليقين التي تلف المنطقة بأسرها في الفترة الراهنة، وإن كانت الرؤية الغائمة للمستقبل السوري لا مجال لمقارنتها حتى بأكثر البلدان العربية اضطراباً في الوقت الحالي.

حسين سليمان*

المستوى العالمي استدعت تدخلات متكررة من المجتمع الدولي لمحاولة التخفيف من معاناة المتضررين من الصراع، لكن تأثيرها كان في الغالب محدوداً إذا أخذنا في الاعتبار حجم الأزمة وأبعادها.

واقع الاقتصاد والظرف الإنساني

منذ عام ٢٠١١، قُتل ما يقرب من ربع مليون سوريا جراء المعارك الدائرة في البلاد، وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، نصفهم تقريباً من المدنيين، كما خلف الصراع أكثر من مليون جريحاً، ويقدر عدد النازحين من منازلهم بأكثر من نصف السكان، سواءً كان ذلك إلى بلدان الجوار، أو من خلال نزوح داخلي. ووفقاً لوكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، فإن عدد اللاجئين السوريين خارج الحدود قد وصل في العام الحالي إلى أكثر من ٤ ملايين شخصاً يحتاجون، ٤ مليارات دولاراً لتمويل إحتياجاتهم الأساسية وفقاً لوكالة اللاجئين بالأمم المتحدة، بما يجعلها أسوأ أزمات اللجوء على مستوى العالم حالياً، حيث يتوزعون بين ١,٨ مليوناً في تركيا، ١,٢ مليوناً في لبنان، ٦٢٩ ألفاً في الأردن، ٢٥٠ ألفاً في العراق، و١٢٢ ألفاً في مصر، وعدد آخر بسيط في بلدان شمال إفريقيا الأخرى. وفي حين كان للمعارك الدامية يد مباشرة في التدهور الإنساني الذي تعكسه الأرقام المذكورة، فإن دور الانهيار

مع دخول الصراع السوري عامه الخامس، لم تشهد سوريا على عكس بقية البلدان المضطربة سياسياً في المنطقة، فترة تحسن أو استقرار، كما شهدت ليبيا واليمن على سبيل المثال ولو بصورة مؤقتة قبل تدهور الأمور مجدداً. فعلى العكس منها استمر الوضع في سوريا في الانتقال من سيء إلى أسوأ، بل وكانت تبعات التدهور الداخلي هناك كارثية على المنطقة بأسرها، وربما كان الملمح الأبرز على ذلك هو صعود تنظيم الدولة الإسلامية من بوابة الانهيار الداخلي في سوريا، وفقدان السيطرة على مساحات شاسعة شرق البلاد مع الحدود العراقية، بالتتزامن مع تدفق السلاح، المرتزقة، والأموال إلى الساحة الداخلية، مما أدى إلى تمدد التنظيم المتواجد منذ أكثر من عقد داخل العراق بتأثير محدود، حتى صار اليوم تنظيم الإسلام الجهادي الأقوى نفوذاً في العالم، خاصة مع الاندماجات الطوعية تحت لوائه، للبؤر والتنظيمات المتأثرة التي شكلت يوماً ذرراً لتنظيم القاعدة المُزاح عن مكانه.

ومع التدهور السياسي والأمني المستمر منذ ٢٠١١ وحتى الآن في سوريا، وخروج مناطق عديدة عن سيطرة الدولة الرسمية ووقوعها في أيدي ميليشيات مسلحة متباعدة الاتجاهات، كتنظيم الدولة، جبهة النصرة، الجيش السوري الحر، أو الأكراد، فإن الوضع الاقتصادي والإنساني في سوريا قد تحول إلى كارثة على

٤ ملايين لاجئ سوري في حاجة إلى

٤,٤ مليار دولار مساعدات إنسانية وإغاثية عاجلة



إذا لم يكن الوضع الداخلي قد انفجر هكذا، أي أن الخسارة التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي إذا أدرجنا تكلفة الفرض الصناعية، ستبلغ من ٢٠١٤ و حتى ٢٠١٣ ما يقرب من ٣٤ تريليون ليرة سورية، أي أكثر من ضعف الناتج الحقيقي في عام ٢٠١٠. وبصورة عامة فإن تقديرات إجمالي الخسائر الاقتصاديةمنذ بدء الصراع وحتى نهاية ٢٠١٤ تبلغ ٢٠٢,٦ مليارات دولار أمريكي، تمثل الخسائر في المخزون الرأسمالي والأصول ٥,٥٪ منها، وهو ما أشرنا له في سياق التأثير المستقبلي لتضرر الأصول ذاتها في مقابل التأثير المؤقت لتضرر أنشطة الإنتاج.

ونظراً للتباين النسبي لهيكل الاقتصاد السوري، وتباطئ تضرر القطاعات المختلفة من جراء الاقتتال، فإن تغيراً قد طرأ

الاقتصادي في سوريا ربما كان الأقوى والأوسع انتشاراً وتتأثراً على كافة المواطنين سواء في المناطق المنكوبة أو الأكثر استقراراً على حد سواء. فحجم الدمار الذي لحق ببنية الاقتصاد السوري لا يقارن على أى صعيد بالتراجع الاقتصادي في البلدان العربية الأخرى نتيجة الأضطرابات والثورات في الأعوام القليلة؛ فحتى الاقتصاد الليبي على سبيل المثال، بوصفه أحد الاقتصادات الأكثر تأثراً بالأضطرابات في المنطقة، قد حقق انكماساً بنسبة ٦٢٪ بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ مع قيام الثورة الليبية (بيانات صندوق النقد الدولي)، إلا أنه قد عاد وحقق في عام ٢٠١٢، نمواً بلغ ٥٪، وذلك بالأساس لارتباط أداء الاقتصاد بإنتاج وتصدير النفط الذي كان يتتأثر مع احتدام المعارك ويُستأنف بعد ذلك إلى معدلاته الطبيعية، طالما بقيت البنية التحتية للإنتاج والتتصدير قائمة حتى وإن تعطلت مؤقتاً، لكن الوضع يختلف تماماً في الاقتصاد السوري، فهيكله أكثر توتراً وتوازناً وأقل اعتماداً على قطاع واحد، بما يعني ترابط القطاعات وعدم إمكانية عزل الأضطرابات عن الوضع الاقتصادي من خلال تأمين قطاع بعينه تتركز أنشطته في بؤر جغرافية محددة، يضاف إلى ذلك أن الحرب في سوريا قد نتج عنها دماراً هائلاً في البنية التحتية والأصول الإنتاجية القائمة، وليس تعطلاً لها بصورة مؤقتة، وهو ما يعني أن انتهاء الصراع سيترك وراءه اقتصاداً متهاكاً في حاجة حقيقية إلى برامج إعادة إعمار بمفهومها التقليدي.

في عام ٢٠١٠ قبيل تفجر الوضع في سوريا، ووفقاً لبيانات صندوق النقد العربي، كان الناتج المحلي الإجمالي السوري ٥٨,٩ مليار دولار، يسهم قطاع الخدمات الإنتاجية بـ ٦٪ ٢٢٪، ثم قطاع الصناعات الاستخراجية والزراعية بـ ٤٪ ٢٦٪، على التوالي، مع دور محدود للصناعات التحويلية والخدمات الاجتماعية.

وبالرغم من شح البيانات الرسمية عن المؤشرات الاقتصادية في أعوام ما بعد ٢٠١١، والفراغات أو النقطاط التي تحل محل الأرقام السورية فيأغلب التقارير الاقتصادية الدولية أو الإقليمية، فإن جهوداً عددة قد بذلت لتقدير حجم الدمار وما وصل إليه الاقتصاد السوري بعد سنوات الاقتتال والعقوبات الخارجية. ومن خلال أحد أبرزها، وهو تقرير «الاغتراب والعنف» عن المركز السوري لبحوث السياسات، نجد التقديرات تشير إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي من ١٤٧٠ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٠، إلى ٥٥٩ ملياراً فقط مع نهاية عام ٢٠١٤. أي بإنكماس ٦٪ تقريباً، وطبقاً للتقديرات كذلك، وبالاعتماد على السلسلة الزمنية لنمو ما قبل الأزمة وتوقعات النمو الطبيعي للاقتصاد السوري عند متوسط نمو سنوي ٦٪، فإن الناتج المحلي الإجمالي كان ليبلغ ١٨٩٨ مليار جنيهًا سورياً مع نهاية ٢٠١٤

ملف العدد

وكل نتيجة تدعى أنشطة وأصول الاقتصاد السوري طوال الأعوام الخمس الماضية، فإن الأوضاع الاجتماعية والإنسانية قد بلغت مرحلة مأساوية للسوريين في الداخل، ناهيك عن اللاجئين إلى بلدان الجوار، في مخيماتهم التي تفتقر في أغلب الأحيان للمقومات الأساسية للحياة. فوفقاً لتقدير «الاغتراب والعنف» سابق الذكر، شهدت معدلات البطالة في سوريا ارتفاعاً من ١٤,٩٪ في عام ٢٠١٠ إلى ١٤,٧٪ في عام ٢٠١٤، كما تدهورت قيمة العملة السورية بما يقرب من ٧٨٪ تقريباً، وهو ما أدى بالتزامن مع زيادة الاعتماد على الواردات لسد حاجات الطلب المحلي نظراً لتدحرج الإنتاج، إلى ارتفاع معدلات التضخم من ٢,٤٪ في عام ٢٠١١ إلى ٣٧٪ في ٢٠١٢ و٨٨٪ في عام ٢٠١٣، و٣٦,٨٪ كمتوسط الأشهر الـ ١١ الأولى من ٢٠١٤ (بيانات تقرير: Syria's Economy, Picking up the Pieces — Chatham House). وبالتالي فإن نصف القوة العاملة في سوريا قد أصبح بدون عمل، في حين انهار الدخل الحقيقي للنصف الآخر تحت وطأة الإرتفاع الحاد للأسعار وشح السلع، وهو ما أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية للسوريين، بحيث أصبح ٥٪ تقريباً من إجمالي السكان يعيشون تحت خط الفقر، و٧٪ في فقر مدقع مع نهاية ٢٠١٤، ونتيجة لذلك، فإن ١٢,٢ مليون سورياً بحاجة الآن إلى مساعدات إنسانية، وهي زيادة بـ١٢ ضعفاً منذ تفجر الصراع في ٢٠١١، من بينهم ٦٥ مليون طفل، كما يضم ذلك الرقم أيضاً ٤,٨ مليون شخصاً في حاجة إلى مساعدات إنسانية داخل مناطق محاصرة أو مسرح ل المعارك مسلحة ومن الصعب الوصول إليهم. (بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية). ويأتي ذلك في ظل تدهور قدرة الدولة السورية على تقديم الدعم للفئات الأكثر تضرراً في ظل ارتفاع العجز الحكومي من ٢٠٪ في ٢٠١٤ إلى ٢١٪ في ٢٠١٠ مع نهاية ٢٠١٤، نظراً لزيادة الإنفاق العسكري بمقدار ١١ مليار دولار في سنوات الصراع، مع انهيار الإيرادات سواء الضريبية، أو إيرادات النفط التي كانت تعد مصدراً هاماً في الموازنة العامة، وانخفضت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٧٪ في عام ٢٠١٠ إلى ١,٩٪ فقط مع نهاية ٢٠١٤ (تقدير «الاغتراب والعنف»)، في أعقاب انخفاض إنتاج النفط الواقع تحت سيطرة الدولة من ٢٨٧ ألف برميل يومياً، إلى أقل من ١٠ آلاف فقط، نظراً لوقع جزء كبير من حقول النفط في أيدي تنظيم الدولة الإسلامية أو القوات الكردية.

غموض ما بعد النزاع

الوضع في سوريا إذاً كارثي على كافة الأصعدة، بالمعايير الإقليمية والدولية، وما يجعل الأمر أكثر سوءاً هو الأفق الغائم لمستقبل الصراع السوري، الذي سيحدد مصير الدولة والفرد،



على الأوزان النسبية لقطاعات الاقتصاد السوري وهيكله، فقد أصبح قطاعاً الزراعة والخدمات الحكومية يمثلان سوية ٤٥,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٤، صعوداً من ٣٠٪ تقريباً في عام ٢٠١٠، وهو ما لم ينبع عن تحسن في أدائهم، وإنما عن إنهيار القطاعات الأخرى بالمقارنة، ففي ضوء خسائر الناتج المحلي الإجمالي سابقة الذكر، أسهمت خسائر قطاع التجارة الداخلية بـ٢٢٪ من الخسائر الإجمالية، والنقل والمواصلات بـ١٥٪، وهما القطاعان الأكثر ارتباطاً بالاستقرار الأمني والربط بين الأقاليم الجغرافية المختلفة، تلى ذلك قطاع التعدين بـ١٤٪ والخدمات الحكومية بـ١٢٪، ثم التصنيع بـ١١٪، وأخيراً الزراعة بـ١٠٪.

خطرها كلما تأخر انتشار المواطنين من الكارثة الإنسانية التي يرذخون تحت وطأتها.

ومن البديهي كذلك أن نعى أن سوريا ما بعد الحرب، ستحمل إرث حكم عائلة الأسد حتى مع رحيل بشار والتأسيس لنظام جديد، فقدود تحكم الأخير والوالد، رُسخت منظومة بعينها في صلب أداء المؤسسات والسلوك الاقتصادي للفرد، فمن دور الدولة وسيطرة البيروقراطية على مفاصل النشاط الاقتصادي، إلى قتل روح المبادرة الفردية وريادة الأعمال، إلى الفساد والزبونية الاقتصادية المصاحبة للانفتاح الصوري وغياب المساءلة، مروراً بالقمع والدولة الأمنية وغياب الشفافية السياسية والاقتصادية إلى جوار الدور الاقتصادي لرجال الأعمال المقربين من النظام ومنهم أقرباء بشار الأسد ذاته، وصولاً إلى نفوذ الأطراف الإقليمية في الداخل السوري وعلاقتها الاقتصادية بالنظام، وهي جماعتها تجعل من آلية عمل الآلة الاقتصادية على مستوى الدولة والفرد ورأس المال مشوهه كلية، كحال المنطقة العربية بأسرها، وهوكي لا تحملنا تعقيدات الوضع إلى النساء، ما دفع نحو الثورات الشعبية الحتيبة في المقام الأول، وهذا الإرث من القيم وأصحاب المصالح من أفراد،

مؤسسات، وبلدان، بالإضافة إلى الطبقة الجديدة من أثرياء الحرب والمهربيين، سيجعل مهمة تأسيس مستقبل اقتصادي-اجتماعي جديد لسوريا شاقة بعض الشيء.

لكن بغض النظر عن هذه المعارك المجتمعية التي سيخوضها الشعب السوري مع هذا الإرث لسنوات طويلة على الأرجح بعد نهاية الحرب، فإنه سيكون في حاجة بعد أن تضع أوزارها مباشرة، مشروع متكملاً وعاجلاً لإعادة الإعمار وإنقاذ الملايين من مخاطر المجاعة والمرض والتطرف، يستهدف ترميم البنية التحتية للأقتصاد السوري إلى جوار آليات تقديم الخدمات الأساسية وعلى رأسها الصحة والتعليم، وهو ما تتخلص وجوه تمويهه باستثمارات ورؤوس أموال عربية مدفوعة برؤية استراتيجية لحماية البعد الأمني للمنطقة وليس الربح، حيث لن نشهد على الأرجح تهافت الشركات والحكومات العالمية على إعادة إعمار سوريا نظراً لثرواتها النفطية المحدودة، ولكن هذه الدفعة نحو المستقبل الجديد في نهاية الأمر، ستكون رهناً بالأساس بهزيمة قوى التطرف الديني المظلم، والفاشية الأمنية الفاسدة.

وسيلاقي ببعاته على المنطقة بأسرها، كما هو الحال منذ تفجر الصراع قبل خمس سنوات. ومع تعقد المشهد على الأرض فإن الحديث عن مستقبل سوريا يصبح عبشاً إذا لم يؤسس على افتراض محدد للطرف أو الأطراف المنتصرة في النزاع الداخلي. فالمستقبل السوري في ظل نظام الأسد إذا تمكن من فرض سيطرته مجدداً وقلب الأوضاع لصالحه، يختلف جذرياً عن سوريا تحت حكم المعارضة التي يمتلكها في الاقتتال الجيش الحر، أو السيناريوهات الأكثر ظلاماً لاستقرار الوضع لتنظيم الدولة الإسلامية ومد نفوذه بشكل مؤسسي في البلاد، أو أخيراً التفكك السوري لمناطق جغرافية تسيطر عليها قوى وبلدان إقليمية مختلفة.

٨٢,٥ % من عدد سكان سوريا يعيشون تحت خط الفقر ٦٤,٧ % في فقر مدقع

والمؤسف هنا هو الحالة ذاتية التغذية للصراعسلح والانهيار الاقتصادي والإنساني في سوريا، فمع اشتداد حدة المعارك في العامين الماضيين خصيصاً، ووصول الوضع الاقتصادي والاجتماعي إلى ما أشرنا إليه من وجود ملايين السوريين العاطلين ومن هم تحت خط الفقر في غياب الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، فإن التنظيمات المتشددة، الطرف في الحرب السورية، وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية، وجبهة

النصرة، والتي لا تقتصرها الموارد المادية، بل تصنف الأولى أكثر المنظمات الإرهابية ثراءً في العالم اليوم، افتتح أمامها سوقاً لا يناسب لتجنيد آلاف الشباب المفتررين للحد الأدنى من الدخل لهم وأسرهم، ينضمون إلى آلاف المرتزقة المحترفين والعسكريين السابقين من أرجاء العالم، الذين تدفع لهم تلك التنظيمات بسخاءً. ومع تنامي القدرة البشرية للتنظيمات الإرهابية تتمكن من تحقيق المزيد من الانتصارات والسيطرة على موارد طبيعية ومادية جديدة، تعزز قوتها وتطيل من أمد الاقتتال، وتزيد بدورها الوضع الإنساني والاقتصادي للسوريين سوءاً، وهكذا. يضاف إلى ذلكحقيقة أن نهاية الحرب السورية تحت أي ظرف وبانتصار أي طرف، لن ينتج عنها تحسناً اقتصادياً كما كان الوضع في ليبيا، أو كما شهدت مصر وتونس وحتى اليمن في أعقاب الإطاحة بمبارك، بن علي، صالح في أعقاب الإطارات المحدودة نسبياً التي صاحب ثوراتها، وذلك نظراً لاختلاف الوضع السوري الذي شهدت أصوله وبنائه التحتية تدميراً شديداً كما أشرنا يبلغ وفق التقديرات ٧١,٩ مليارات دولاراً بعكس بقية البلدان المضطربة بالمنطقة؛ وبالتالي فإن الإطار الزمني الطويل للتحسين الاقتصادي بعد انتهاء الاقتتال، سيضع البلاد في حالة هشة تهدد بتفجر الأوضاع الداخلية مجدداً في وجه الطرف المنتصر أياً كان، ويتنامي

حزب الله في سوريا... من دعم الأسد إلى قيادة معركة بقائه

يرتبط تحديد طبيعة العلاقة وحجم النفوذ والتأثير لفاعل بحجم دولة، كيان أو تحالف دولي من جهة، على فاعلين من غير الدول من جهة أخرى، بالنظر إلى أربعة عوامل رئيسية: أيديولوجية أطراف العلاقة، مدى ارتباط الميكل التنظيمي لفاعلاً من غير الدولة بالفاعل الدولي أو الإقليمي، وأدوار الفاعل من غير الدولة؛ كونه يعمل ضمن إطار وطني أو عابر للقوميات، وأخيراً، مدى اعتماده على عناصر الدعم الخارجي.

محمد جمعة*

ورغم أن وقوف حزب الله في الميدان إلى جانب جيش وميليشيات الأسد ونظامه لم يؤد إلى حسم المعركة، ولا تحقيق إنجازات تبشر بحسمها لصالحة. فإن دخول حزب الله على خط الصراع يضمن إطالة عمر نظام الأسد، وحفظه من الانهيار. وبالتالي، تحفظ طهران بحليفها في سوريا لأطول فترة ممكنة. أما بالنسبة لحزب الله، فربما يمثل دخوله حلبة الصراع في سوريا، التحول الثالث لجناح العسكري للحزب. لينتقل من كونه «قوة هجينة» تعتمد تكتيكات حرب الشوارع مع قدر من التنظيم والسيطرة إلى قوة نظامية حقيقية، قادرة على توظيف كافة تكتيكات الحرب النظامية. في صراعها ضد عناصر وتنظيمات المعارضة السورية. هذا التحول ستكون له تأثيراته على وضع الحزب في لبنان، وعلى مجمل الحالة الأمنية والسياسية في لبنان. كما سنرى.

أهداف حزب الله في سوريا

يسعى حزب الله من وراء دعمه للأسد إلى تحقيق ثلاثة أهداف كبرى. أولاً: الحفاظ على أحد أطراف المحور الذي تقوده إيران، بغض النظرات العسكرية لنظام الأسد. وذلك عن طريق تقديم التدريب والمساعدة، ومؤخراً عبر التدخل المباشر في المعركة.

ثانياً: الحفاظ على المر الاستراتيجي والوحيد لمرور الدعم الإيراني، عبر تأمين مسارات وخطوط اتصالات تصل بين دمشق ولبنان، وتحصينها ضد اختراقات عناصر المعارضة السورية.

ثالثاً: الحيلولة دون ظهور نظام تهيمن عليه أو تشارك فيه جماعات متطرفة، في سوريا في حال سقوط الأسد. ومع اتخاذ

تقدّم العناصر الأربع سالفة الذكر إطارات مهما لفهم دوافع التزام حزب الله ومن وراءه إيران بالتدخل في سوريا لصالح نظام الأسد. فمن جهة، تفرض علاقة عضوية تتضاد في بها العناصر الأربع معاً - كذلك التي بين إيران وحزب الله - الالتزام التام بخط وسياسة الفاعل القطب والرابع (إيران) من جانب الفاعل الوكيل (حزب الله). ومن جهة أخرى، فإن علاقة شراكة استراتيجية - كذلك التي بين سوريا وحزب الله - تملي على الأطراف التزامات أمنية وسياسية نحو بعضهما البعض. أما من جهة قطب التحالف وراعيه، فإن واجب الحفاظ على التحالف الاستراتيجي الذي يقوده، ويعارض من خلاله نفوذه، يستدعي حشد ما لديه من موارد وأوراق قوة، لمواجهة أية أخطار يتعرض لها التحالف أو أحد أعضاءه.

إذا، استدعي الخطير الوجودي على الحليف الأقرب لإيران (نظام الأسد)، توظيف الوكيل الأكبر والأقرب لسوريا (حزب الله) في معركة بقاء الأسد. بالفعل، حزب الله هو الفاعل المناسب للمهمة المنوطة به في سوريا. وليس أقدر من قوة مسلحة (لا ينقصها الدافع) وذات خبرة في تكتيكات حرب الشوارع، والعمل الميداني في بيئات حضرية وريفية آهلة بالسكان على قتال عناصر معارضة سورية غير نظامية، ولا موحدة، ولكنها قوية وقدرة على العمل والذوبان عند الحاجة وسط المدنيين. كما يقال، لا يفل الحديد إلا الحديد. وقد ساعدت قوات حزب الله، في قلب المعادلة أكثر من مرة لصالح الأسد ونظامه. واستطاعت قوات المشاة (الراجلة) التابعة للحزب أن تحرز انتصارات في مواجهة عناصر المعارضة السورية: خاصة «الدولة الإسلامية (داعش)» وجبهة النصرة في القصير والقلمون وأجزاء من ريف دمشق.

وقد شارك حزب الله أيضاً بعد عملية القصیر في قيادة عمليات أخرى، في أنحاء متفرقة من سوريا، منها دمشق وضواحيها، وفي القلمون والخالدية... نتیجتها المؤكدة تمثلت في تغيير حظوظ جيش الأسد والقوات الموالية له، ونجاحها في استعادة بعض المناطق الخاضعة لسيطرة جماعات المعارضة المسلحة.

تقدير حجم تشكيلات حزب الله وخصائصه

يحافظ حزب الله على درجة عالية من السرية حول حجم، وحدود نشاط مقاتليه في سوريا. مع ذلك، تميل مصادر حزب الله إلى تحفيض عدد عناصر الحزب في سوريا، بينما تميل مزاعم المعارضة إلى تضخيم حجم تواجد الحزب في سوريا. الأمر المؤكد أن التزام حزب الله في سوريا تامي بشكل مطلق خلال العاين الماضيين، إذ لعبت المنظمة أدواراً فتالية وتدريبية أكبر في أكثر من مكان عبر أنحاء البلاد. قال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس أن الاستخبارات الفرنسية قدرت عدد المقاتلين العاملين في سوريا من حزب الله بما بين ٢ إلى ٤ آلاف مقاتل في أواخر مايو ٢٠١٢. فيما قدرت مصادر أمنية إسرائيلية العدد بما بين ٤ إلى ٥ آلاف مقاتل في يونيو ٢٠١٢. وقالت مصادر أمنية إقليمية لرويترز في سبتمبر ٢٠١٣ أن هناك ما بين ألفى إلى أربعة آلاف مقاتل من حزب الله في سوريا، وأن من بينهم قوات نخبة واحتياطي. إذا ما كانت هذه الأرقام صحيحة، فإن هذا يعتبر التزاماً كبيراً من جانب حزب الله (الذي تقدر عدده قوته المسلحة كلها بخمسة آلاف ناشط و١٥ ألف احتياطي). أما من جهة الخسائر، فلا توجد بيانات دقيقة عن حجم خسائر حزب الله. يشير متوسط التقديرات إلى أن ما بين ٧٠٠ إلى ألف مقاتل قد قُتلوا أو أصيبوا في سوريا. ربما تقترب الخسائر في سوريا قريباً من حصيلة خسائرها جراء الصراع مع إسرائيل في الجنوب اللبناني من ١٩٨٥ وحتى العام ٢٠٠٠، حيث قُتل ١٢٤٨ مقاتل وأصيب ألف آخر على الأقل.

شملت خسائر حزب الله عدداً من القيادات الميدانية. من بينهم عدد من كبار العناصر التنفيذية لدى حزب الله، مثل وفيق شرف الدين، وعلي حسين البازبي. ورغم أن هذه الخسائر تعتبر ضخمة بالنسبة لجماعة لا يزيد عدد عناصرها المقاتلة عن ١٥ ألف مقاتل نظامي واحتياطي، فإن احتمال أن تؤثر الأعداد المتزايدة من الخسائر في معنويات عناصر الحزب أو تدفع دائرة أنصار الحزب إلى سحب تأييدهم للتدخل في سوريا يظل ضعيفاً لعدة أسباب. إذ لا يزال تأثير العامل الأيديولوجي على معنويات

الصراع استدارة أشد طائفية، وضع حزب الله نفسه في صورة المدافع عن الشيعة في سوريا، واتخذت قواته وضع الدفاع عن أماكن دينية شيعية مهمة، منها مقام السيدة زينب في دمشق.

تطور نشاط حزب الله في سوريا

من نشاط حزب الله في سوريا بمراحل ثلاثة:

- الدعم والمشورة: كان نشاط حزب الله في سوريا عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ محدوداً من حيث الحجم والنطاق، ليتركز أساساً في أدوار الدعم وتقديم المشورة العسكرية. إذ لم يكن الصراع في سوريا قد تضاعف من حيث الحجم والنطاق كما هو الحال الآن، ولم تكن قوات النظام قد أضعفت بفعل سنوات من القتال الكثيف وكثافة العمليات. وبالتالي، لم تكن حاجة نظام الأسد إلى تدخل مباشر من قوى خارجية، كبيرة، كما هي الآن.

يسعى حزب الله إلى تحقيق ثلاثة أهداف ويعتبر دمشق عموده الفكري

- التدخل العسكري المباشر: تحول دور حزب الله بشكل دراماتيكي أوائل ٢٠١٣ من الدعم والمشورة، إلى القيام بدور قتالي مباشر. أحد مسارات التدخل المباشر لحزب الله تمثل في دوره في تأسيس وتدريب ونشر قوات الدفاع الوطني (ميليشيا عسكرية غير نظامية تابعة لنظام الأسد).

• التخطيط لعمليات عسكرية وقادتها: اتسع نطاق تدخل حزب الله في سوريا بشكل كبير في أبريل ٢٠١٣ بقراره قيادة العملية البرية ضد عناصر المعارضة المسلحة في القصیر. فقد كانت عملية القصیر معايرة لنمط التدخلات السابقة لحزب الله في سوريا؛ لثلاثة أسباب:

- أولاً: ضخامة عدد مقاتلي حزب الذين شاركوا فيها (ما بين ١٢٠٠ إلى ١٧٠٠ مقاتل) معظمهم من المحاربين المحنkin ووحدات القوات الخاصة لحزب الله.

- ثانياً: سيطرة الحزب على تخطيطه وتنفيذ العملية بالكامل.

- ثالثاً: تزامن عملية القصیر، وتحول في خطاب حزب الله... من حصر أسباب انحراف الحزب عسكرياً في سوريا في الدفاع عن التجمعات الشيعية اللبنانية، إلى التزم معلن بتؤمن ببقاء الأسد في السلطة لا فبعد أسبوع من بدء الهجوم، قال حسن نصر الله في خطاب له، ٢٥ مايو ٢٠١٢ أن «سوريا هي الحارس الخلفي للمقاومة، عمودها الفكري، وأن المقاومة لا يمكن أن تظل أسلحتها في مكامنها في الوقت الذي يتعرض فيه حارسها للخطر». وأضاف نصر الله أن «حزب الله دخل مرحلة جديدة قبل أسبوع قليلة مضت؛ مرحلة تعزيز المقاومة وحماية عمودها الفكري».



يقاتل جماعات المعارضة إلى جانب القوات النظامية لنظام الأسد. تجلت مهاراته الجديدة على وجه الخصوص في الهجوم على القصیر. لم يخطط حزب الله وينفذ الهجوم فحسب، ولكنه خطط ونفذ بأسلوب الجيش النظامي؛ من حصار المدينة في البداية، ثم ضربها بالمدفعية والطيران. وأخيراً تقدم الشكيلات البرية لإجلاء القوات المعادية منها.

المثير، أن التحولات في بنية الجناح العسكري للحزب، لا تعني بالضرورة تخليه أو تراجع قدراته على توظيف تكتيكات المراحل السابقة، فقد كشفت المعارك التي يخوضها الحزب في سوريا، عن قدرة الحزب على توظيف كافة التكتيكات (بداية من حرب الشوارع، ووصولاً إلى الحرب النظامية) تبعاً للأوضاع والمهام على الأرض. وتستعرض قدرة الحزب العالية على التطور والتكيف.

تداعيات تدخل حزب الله في سوريا على أمن لبنان

أحد أسباب تدخل حزب الله في سوريا، حسبما يتردد على لسان قادته، هو تحчин لبنان من خطر العناصر «التكفيرية» المنتشرة في سوريا. ومع ذلك، فالملاحظ أن و蒂رة العنف الطائفى وتكرار وقوع حوادث تفجيرات انتحارية قد ارتفعت عقب قرار حزب الله الانخراط بقوة في سوريا.

وتشهد لبنان على خلفية الصراع في سوريا نمطان متداخلان

من العنف:
- الأولى: مصادمات في الشوارع بين أنصار حزب الله وأنصار

المعارضة السورية. بعض هذه المصادمات تحولت إلى حرب شوارع

عناصر وأنصار الحزب، دور الدعم ومعسكرات التدريب الإيرانية مما ضمانة قدرة الحزب على امتلاص الصدامات وتعويض الخسائر المادية والبشرية بسرعة نسبية.

حزب الله بعد معركة سوريا .. التحول الهيكلي الثالث

رغم أن حزب الله ولد عام 1985 كميليشيا منخرطة في حرب غير نظامية، فقد تحول بمراور الوقت إلى تنظيم قادر على توظيف أنماط عديدة ومختلفة من التكتيكات العسكرية. أثناء الحرب الأهلية اللبنانية، عندما كان حزب الله مجرد ميليشيا من بين ميليشيات أخرى عديدة، دأب حزب الله على تنفيذ تفجيرات انتحارية وهجمات - بدائية وبسيطة من حيث التكتيك والفاعلية أيضاً - على أهداف غربية وإسرائيلية.

بعد تحول حزب الله إلى «قوة المقاومة الرسمية» ضد الاحتلال الإسرائيلي عام 1990، بدأت تكتيكاته تحول بشكل طفيف. إذ بدأ توظيف تكتيكات نظامية، مثل إطلاق الصواريخ. في حرب 2006 استعرض التنظيم تكتيكات وقدرات متقدمة وأسلحة ثقيلة مثل الصواريخ، وقذائف أرض - جو، وقذائف مضادة للسفن - وقام بتلقييم الطرق التي استخدمتها الدبابات الإسرائيلية. وبدأ أن وحداته، منضبطة، مدربة جيداً، وذات هيكل قيادي قادر وفعال.

يأتي التحول الثالث بدخول حزب الله الصراع السوري ليتنقل من كونه قوة عسكرية هجينة (تمزج ما بين تكتيكات الحرب غير التقليدية وبعض التكتيكات النظامية)؛ إنه الآن

إلى أين تمضي لبنان؟

ربما، ساهم نجاح حزب الله في تأمين المنطقة الممتدة بين الحدود اللبنانية والحدود السورية، في إبقاء أثر الانتشار الناجم عن الصراع في سوريا تحت نطاق السيطرة في لبنان حتى الآن. ولكن من دون أفق للحل في سوريا، ومن دون نصر حاسم لأيا من الأطراف هناك، وبعد أن أصبح الحشد على أساس طائفية وراديكالية أوضح ما يمكن في لبنان، أصبحت لبنان مهيبة لسيناريوهين كارثيين للأسف:

١- نشاط كثيف للسلفية الجهادية في لبنان: في حالة تقدم حزب الله ونظام الأسد في سوريا وإحرازهما المزيد من الانتصارات ضد عناصر داعش وجبهة النصرة على وجه الخصوص. ربما تتجاذب إلى رفع وتيرة نشاطهما الإرهابي في لبنان عموماً، وليس فقط ضد أهداف لحزب الله. ثارا من الحزب من ناحية، ومن ناحية أخرى، إشغاله بزيادة التوترات الداخلية، ورفع الكلفة الأمنية والسياسية والاقتصادية الناجمة عن مثل هذه الأعمال. وفي هذه الحالة، ربما سيكون لدى حزب الله المزيد من الدافعكي يستمر على التزامه بالمعركة لصالح الأسد في سوريا، بل وانتشاره على نطاق أوسع هناك. أملا في أن يؤدي هذا إلى الحيلولة دون مزيد من تقدم هذه العناصر في سوريا ولبنان أيضاً. ولكن هذا يعني، استحكام الأزمة السياسية في لبنان، ووصولها إلى حافة الانفجار، وبما العودة إلى نقطة الحرب الأهلية مرة أخرى.

٢- مواجهة مسلحة جديدة: بين الفرقاء اللبنانيين، في حالة استمرار حالة الجمود السياسي، وفشل البرلمان في التوافق على رئيس جديد (تأجلت جلسة انتخاب رئيس جديد للجمهورية ٢٤ مرة حتى مايو ٢٠١٥). وفي ظل هذا السيناريو، سيجد حزب الله نفسه محصوراً في زاوية ضيقة بين التزامه بالمعركة لصالح نظام الأسد في سوريا، والصراع في الداخل اللبناني. في هذه الحالة، فإن تطور قدرات حزب الله لن تمكنه من حسم المعركة سريعاً لصالحه. ولكنها ستتشدّد المزيد من الأنظار إليه، وبما تحول لبنان إلى ساحة جديدة للحرب بالوكالة بين الأقطاب الإقليمية. أما بالنسبة للصراع في سوريا، ربما لن يتخلّى الحزب عن أدواته في سوريا بالكامل. والأقرب، أنه سيُلْجأ إلى حصر جهوده وقواته في نطاق المناطق الأقرب للحدود اللبنانية، والأقرب أيضاً لعقل نفوذه في سهل البقاع، كي يقلل من احتمالات اندفاع العناصر السلفية الجهادية إلى ما وراء الحدود السورية وباتجاه الداخل اللبناني.

دخول حزب الله على خط الصراع يطيل بقاء الأسد وإن لم يحسم المعركة

حقيقة، مثلما حدث في طرابلس مارس ٢٠١٤، والتي أسفرت عن سقوط ٢٠ قتيلاً واستدعت تدخل الجيش اللبناني.

- الثاني: هجمات منظمة من عناصر متطرفة ضد أهداف محددة. أكبر هذه الهجمات على الإطلاق تمت في أغسطس ٢٠١٤، في بلدة عرسال الحدودية ذات الأغلبية السنّية، عندما قامت عناصر من داعش وجبهة النصرة بالهجوم على بلدة عرسال ورد الجيش اللبناني بصف المجموعة بالمدفعية، الأمر الذي أدى إلى مقتل العشرات من اللاجئين المدنيين وحرق المئات من خيام عرسال التي يقطنها ١٠٠ ألف من اللاجئين السوريين. بسبب هذا الحادث اندلعت مزيد من الاشتباكات في طرابلس، وكانت عناصر من داعش وجبهة النصرة باختطاف ٢٥ من عناصر الأمن اللبناني، قُتل منهم اثنان، وأفرج عن معظمهم فيما بعد.

والثالث: انتشار المعركة بين داعش وجبهة النصرة إلى الداخل اللبناني. إذ بدأ قبل منتصف العام ٢٠١٥، أن «داعش» و«جبهة النصرة» والعناصر التابعة لهما شرعاً في فتح جهة جديدة للصراع بينهما إلى المناطق الحدودية اللبنانية. وفي الثالث عشر من مايو ٢٠١٥، وقت مواجهات مسلحة بين عناصر التنظيمين في المنطقة الجبلية التابعة لبلدة عرسال اللبنانية، أسفرت عن سقوط نحو ١٥ قتيلاً.

الأمر الآخر، أن مشاركة حزب الله في قمع أحداث العنف في عرسال وغيرها، ودأب حسن نصر الله على استخدام مصطلح «تكفيريين» للإشارة إلى المعارضين لنظام الأسد في خطاباته، كان أحد أسباب الحشد السياسي للعناصر الأكثر راديكالية من اللبنانيين السنة، وبما يكون الوضع في شمال لبنان حالياً - المنطقة الأشد سخونة وتوتراً - أقرب إلى الوضع أوائل السبعينيات، من حشد واصطفافات سياسية وطائفية أفضت إلى اندلاع حرب أهلية.

كذلك، فإن تدفق الدعم الإيراني المادي واللوجستي بغزاره على حزب الله، والخيارات الجديدة التي يكتسبها من الصراع في سوريا، والتطورات في بنية الجناح العسكري للحزب، قد تسهم في الإخلاص بالتوافق الهش في لبنان بين حزب الله كقوة مسلحة وتشكيلات عسكرية لبنانية أخرى، على رأسها الجيش اللبناني. وهو ما يثير التساؤل: يمكن أن تتحمل لبنان وجود جيشين نظاميين على أرضها؟! ذلك أن زيادة حدة الاحتقان السياسي والطائفي في لبنان، فإن أي تغيير في الأوزان النسبية للفاعلين على الأرض، يزيد من احتمالات اندلاع مواجهة جديدة بين الأطراف اللبنانية، و يجعلها أقرب أيضاً.

الإسلام السياسي في سوريا: المعلم.... المسار سيناريوهات المستقبل

تحاول هذه المساهمة الإحاطة بواقع «الإسلام السياسي» بسوريا - وبصفة خاصة المسلاح - وهي مهمة تكتنفها صعوبات معلوماتية ومنهجية. ولا مفر - ابتداءً - من الإقرار بما يلي:

ممدوح الشيخ*

الإسلامية التي تؤمن بـ«السيطرة» على السلطة لتحقيق ما يعترونـه «المشروع الإسلامي» حيث تؤدي القناعة بهذه المقولـة إلى جعل السلطة - صراحة أو ضمنـاً - قضـية عقـائدـية، ما يعنيـ القـابلـية لاستخدام العنـف لـتحقيق الأهداف (دعـوية كانت أو سيـاسـية)».

الخارطة السورية الجديدة:

قبل الثورة السورية كانت خارطة الحركـات الإسلامية تـشمل بـقاـيا محدودـة جداً من «الإخـوان المسلمين» ووجود ملحوظ للطرق الصوفـية، وكانت ظـاهـرة الحـركـات المسـلحـة محـصـورة في «متـطـوعـين» يـعبـرونـونـ سـورـيا لـلـاتـحـاق بـجمـاعـات مـسـلحـة فيـ العراق لـتحـقـيق أـهـادـف مـتـبـانـة: مـذـهـيـة، أوـ سـيـاسـيـة، أوـ عـشـائـرـيـة. وكانت هذه الـظـاهـرة «الـنـواـةـ الجـنـيـنـيـة» لـفـكـرةـ تحـركـ الجـمـاعـاتـ المسـلحـةـ فيـ الـهـلـالـ الخـصـيـبـ «عـبرـ حدـودـ الدـوـلـ»، إـماـ لـغـيـابـ الكـابـحـ الأمـنـيـ، أوـ فيـ ظـلـ تـفـاضـ رـسـميـ - وـهـوـ اـهـامـ وجهـهـ العـراـقـ لـسـورـياـ لـسـنـواتـ - أوـ بـسـبـبـ نـجـاحـ سـلـسلـةـ منـ التـنـظـيمـاتـ المـتـعـاقـبةـ التيـ تـنـاسـلـ معـظـمـهاـ منـ «ـجـمـاعـةـ التـوحـيدـ وـالـجـهـادـ» (أسـسـهاـ أبوـ مـصـبـعـ الزـرقـاويـ ٢٠٠٢ـ) منـ وـضـعـ أـسـسـ لـبقاءـ طـوـيلـ فيـ هـذـهـ المـنـطـقـةـ أوـ جـزـءـ مـنـهاـ.

وـيـقـدـرـ عـدـدـ الجـمـاعـاتـ المسـلحـةـ المـعـارـضـةـ فيـ سـورـياـ بـحوـاليـ ٢٠١٤ـ)

- أولاً: وجود مشكلـاتـ فيـ «ـالـصطـلـحـاتـ» وـ«ـالـتـعرـيفـاتـ» تـكتـنـفـ درـاسـاتـ «ـحـركـاتـ إـلـاسـلامـ السـيـاسـيـ»، فـهـنـاكـ منـ يـرىـ ضـرـورةـ التـقـرـقـةـ بـيـنـ «ـالـسـلـمـيـ» وـ«ـالـعـنـيفـ»، وـمـنـ يـرىـ صـوـاـيـةـ استـخـدـامـ تـبـيـرـاتـ مـثـلـ: «ـالـجـهـادـيـةـ» أوـ «ـالـسـلـفـيـةـ الجـهـادـيـةـ»، وـهـيـ قـضـيةـ زـادـتـهاـ تـقـيـدـاـ تـحـولـاتـ السـنـوـاتـ الـقـلـيلـةـ الـمـاضـيـةـ، وـبـخـاصـةـ مـنـذـ أنـ تـمـتـ «ـعـسـكـرـةـ الشـوـرـةـ السـوـرـيـةـ»، وـهـوـ مـاـ تـعـمـقـ بـشـكـلـ غـيرـ مـسـبـقـ بـتـمـكـنـ «ـتـنظـيمـ الدـوـلـ إـلـاسـلامـيـ» فيـ العـراـقـ وـالـشـامـ» (ـدـاعـشـ) مـنـ دـخـولـ الـمـوـصـلـ، وـلـاحـقاـ، إـعـلـانـهـ مـاـ يـعـتـبـرـ أـنـهـ: «ـخـلـافـةـ إـلـاسـلامـيـةـ».

- ثـانيـاـ: ثـمـةـ مـشـكـلـةـ حـقـيقـيـةـ فيـ «ـالـعـلـومـاتـ» المـاتـحةـ عنـ الـوـاقـعـ الـراـهـنـ فيـ سـورـياـ، حـيثـ تـتـطـورـ الـوـقـائـعـ عـلـىـ الـأـرـضـ بـشـكـلـ سـرـيعـ منـ نـاحـيـةـ التـحـولـاتـ التـنـظـيمـيـةـ وـالتـغـيـرـ فيـ الـأـفـكـارـ وـالـشـعـارـاتـ وـ«ـالـتـبـرـيرـاتـ الفـقـهـيـةـ»، كـمـاـ أـنـ المـادـةـ المـاتـحةـ حـتـىـ الـآنـ هيـ مـنـ مـصـادـرـ «ـسـيـارـةـ» كالـصـفـحـاتـ وـالـمـجلـاتـ وـقـتـارـيرـ وـكـالـاتـ الـأـذـيـاءـ، بـطـبـيـعـةـ الـحـالـ لـاـ تـخـلـوـ مـثـلـ هـذـهـ موـادـ مـنـ شـيـءـ مـنـ التـسـبـيسـ وـالـابـتـسـارـ وـالـتـرـجـيـحـاتـ التيـ لـاـ تـخـلـوـ مـنـ مـطـعنـ. وـلـأـسـفـ لـمـ تـعـرـفـ الـمـكـتبـةـ الـعـرـبـيـةـ حتىـ الـآنـ، الـأـدـبـيـاتـ ذاتـ الـمـصـادـقـةـ الـمـنـهـجـيـةـ الـتـيـ تـتـنـاوـلـ الـوـضـعـ الـراـهـنـ فيـ سـورـياـ، رـبـماـ باـسـتـشـاءـ مـؤـلـفـاتـ وـمـتـرـجـمـاتـ مـحـدـودـةـ الـعـدـدـ. وـيـغلـبـ عـلـىـ الـمـاتـاحـ لـهـذـهـ الـأـسـبـابـ - التـقاـوتـ، بلـ أـحيـاناـ التـناـقـضـ

- ثـالـثـاـ: سـتـعـتـمـدـ هـذـهـ الـمـسـاـهـمـةـ بـشـكـلـ إـجـرـائـيـ مـصـطلـحـ: «ـالـإـلـاسـلامـ السـيـاسـيـ» مـقـصـودـاـ بـهـ: «ـالـطـيـفـ الـوـاسـعـ مـنـ الـحـركـاتـ

أـلـفـ جـمـاعـةـ جـهـادـيـةـ مـسـلحـةـ فيـ سـورـياـ تـابـعـةـ لـحـركـاتـ

الـإـلـاسـلامـ السـيـاسـيـ وـتـضـمـ بـيـنـ صـفـوفـهاـ ١٠٠ـ أـلـفـ مـقـاتـلـ

أنه محاولة لمواجهة الولاءات المتزايدة للقاعدة حول العاصمة السورية.

- الجبهة الإسلامية السورية: بقيادة حسان عبود (حركة أحرار الشام الإسلامية). تكونت في ٢٠١٢ من ١١ جماعة متشدة. تدعي أن قوامها ٣٠٠٠ مقاتل. أكبر فصائل الجبهة: «حركة أحرار الشام الإسلامية»، ورفضت الانضمام لـ«هيئة الأركان»، لكنها تتعاون ميدانياً، وهدفها إقامة دولة إسلامية سنية، وتعاون مع حلفاء «القاعدة»، ولا تدعوا للجهاد العالمي».

- الجبهة الإسلامية: (حوالي ٤٥٠٠ مقاتل). تكونت في ٢٠١٢، من بعض أقوى الجماعات المقاتلة في سوريا، وتسعى لتأسيس دولة إسلامية. وتضم: «صقور الشام» وتدعو لدولة إسلامية وسطية لا تفرض على المجتمع، و«جيش الإسلام»، و«أنصار الشام»، و«لواء الحق»، والجبهة الإسلامية الكردية (أصفر جماعات التحالف)، وألوية أحفاد الرسول».

- جبهة الأصالة والتنمية: (حوالي ١٢٠٠ فرد مقاتل ومدني). تحالف إسلامي وسطي شُكل في ٢٠١٢.

الحركات المتصلة بجماعة الإخوان:

ثمة مجموعات مسلحة مرتبطة بالجماعة في سوريا. وترفض قيادة الجماعة الإقرار بامتلاكها فصيلاً مسلحاً، لكن منفيها يمْلؤن مجموعات مسلحة منذ ٢٠١١. وهي اليوم إما تسيطر على عشرات الوحدات شبه العسكرية الصغيرة داخل سوريا، وإما ترعاها. ويمكن الإشارة إلى:

- هيئة دروع الشورة: تحالف محسوب على هيئة الأركان العامة. مكون من بعض عشرات من الفصائل الصغيرة. تكون عام ٢٠١٢ بمساعدة الإخوان، وتصنف نفسها كتحالف إسلامي - ديمقراطي معتدل. تعرف الهيئة بتلقي مساعدات من الإخوان وتتفى أي صلة مباشرة بها.

- لجنة الحماية المدنية: هي محاولة منها لتعويض ضعف الوجود داخل سوريا، حاولت الإخوان استثمار اتصالاتها السياسية، عبر استقطاب جماعات مسلحة بالتمويل، والدعم الإعلامي، ويدرك موقع «لجنة الحماية المدنية» على الانترنت حالياً ١٨ فصيلاً بعضهم يعتبرون أنفسهم جزءاً من «جبهة التحرير السورية».

- تجمع أنصار الإسلام: كونته سبع جماعات إسلامية في ٢٠١٢، ويعاني انشقاقات عديدة.

- لواء شهداء اليرموك: جماعة إسلامية معتدلة مرتبطة بـ

ألف جماعة، وتضم حوالي «مئة ألف مقاتل»، ومعظمها جماعات صغيرة محلية. وأبرز التحالفات:

- هيئة الأركان العامة للجيش السوري الحر: وتشكل «الجيش السوري الحر» في ٢٠١١ من منشقين عن الجيش السوري، وسرعان ما تبنت حركات مسلحة أخرى شعاراتهم، وسعى داعمون غربيون وإقليميون إلى خلق «قيادة مركزية للثوار». وفي ٢٠١٢، أعلنت ألوية انضمامها للهيئة. ويسعى «الجيش الحر» لأن يكون بدليلاً وسطياً أقوى من «الجماعات الجهادية». وتحتظم الألوية الموالية للهيئة بهويتها وأهدافها الخاصة، وبعضها يعمل مع جماعات متعددة كـ«أحرار الشام» ومرتبطين بـ«القاعدة» مثل «جبهة النصرة».

وفي الحقيقة فإنَّ البعد الديني في أسماء الألوية - كلها تقريباً - يعكس بعداً دينياً واضحَاً في هوية كوادرها، ما يعني أنَّ الهيئة أيضاً هي جزء من «الظاهرة الإسلامية» - بالمعنى الواسع - في سوريا.

- لواء شهداء سوريا: بقيادة جمال معروف (حوالي ٧٠٠ مقاتل). ولا يتبع أيديولوجية بعينها.

- جبهة تحرير سوريا الإسلامية: بقيادة أحمد عيسى (لواء صقور الشام) (ما بين ٢٥٠٠ و٤٠٠٠ مقاتل).

وتأسست في ٢٠١٢، من حوالي ٢٠ مجموعة منها ألوية: «الفاروق»، «الفاروق الإسلامي»، «التوحيد»، و«مجلس ثوار دير الزور». وتباين عقائد هذه المجموعات ما بين معتدلة وسلفية متعددة.

- ألوية الفاروق: بقيادة أسامة جنيدى. (حوالي ١٤٠٠ مقاتل). وظهرت في ٢٠١١. وللائدة «الفاروق الإسلامي» مكانة قيادية في «جبهة تحرير سوريا الإسلامية» و«هيئة الأركان العامة».

- صقور الشام: بقيادة أحمد عيسى (٩٠٠ إلى ١٠٠٠ مقاتل). أحد أقوى مجموعات «جبهة تحرير سوريا الإسلامية». بدأ في ٢٠١١. وقاده رئيس «جبهة تحرير سوريا الإسلامية».

- لواء التوحيد: بقيادة عبد العزيز سلامه. (٨٠٠ إلى ١٠٠٠ مقاتل). تشكل في ٢٠١٢، وانضم إلى «جبهة تحرير سوريا الإسلامية» في ٢٠١٣. وفي العام نفسه أعلن قائدته عدم الاعتراف بـ«الائتلاف الوطني»، ودعا المعارض للتوحد في «إطار إسلامي».

- لواء الفتح: يتمركز في حلب وضواحيها، وفي الحسكة والرقة شرقي البلاد.

- جيش الإسلام: بقيادة زهران علوش (لواء الإسلام) تكون في ٢٠١٢ من ٥٠ فصيلاً، «لتوحيد المجاهدين وتجنب آثار الانشقاقات التي حدثت في الائتلاف الوطني». ومن المنضمين له ألوية: «فتح الشام»، «توحيد الإسلام» و«الأنصار». ويعتقد



حين أعلن البغدادي، اندماج مجموعته مع «النصرة»، التي نفي زعيمها ذلك. (ما بين ٥٠٠٠ و٦٠٠٠ مقاتل). وقد أصدر زعيم «القاعدة» أيمان الظواهري قراراً بحل الجماعة، وقال إنها يجب أن تستمر: «دولة العراق الإسلامية»، وتركت العمليات في العراق وترك سوريا لـ«النصرة». لكن البغدادي رفض ذلك وأصر على مواصلة التمدد في سوريا.

البنية العميقية «ثقافة محافظة» أم «تشدد ديني»؟

من القضايا المهمة المتصلة بواقع «حركات الإسلام السياسي» في سوريا حقيقة الوزن النسبي للمؤشرات المختلفة في صياغة العقل الجمعي لأعضاء هذه الجماعات، إذ يؤدي التبسيط والميل إلى اعتماد «العامل الواحد» لتقديرها إلى تشخيص الظاهرة بشكل خاطئ، ومن الطبيعي أن يؤدي التشخيص الخاطئ إلى استنتاجات خاطئة. ومن الأمثلة المهمة لذلك، دراسة أمريكية أظهرت أن المسلمين ليسوا مرتقبين، ولو حتى فكرياً بـ«القاعدة»، بل متدينون محافظون. وتطلق الدراسة من فرضية صحيحة هي أن طبيعة المشاركين في الحراك السوري، وبخاصة المسلح، أكثر تعقيداً مما يبدو، وتصنيفهم في خانة واحدة أمر صعب. وبعد أربعة أشهر قضاها في سوريا، خلص الصحافي نير روزين، في تقرير نشرته «فورين بوليسي» إلى أن غالبيتهم «ليسوا مرتقبين

«هيئة الأركان. تأسس في ٢٠١٢ بوحدات صغيرة.

- كتائب الوحدة الوطنية: (حوالي ٢٠٠٠ مقاتل). تكونت في ٢٠١٢. تقاتل من أجل «دولة مدنية ديمقراطية». وبعض مقاتليها ينتمون للأقليتين العلوية والإسماعيلية.

الجماعات الجهادية:

- جبهة النصرة: بقيادة أبو محمد الجولاني. (ما بين ٥٠٠٠ و٧٠٠٠ مقاتل). جماعة جهادية تأسست في ٢٠١١ بمساعدة «الدولة الإسلامية في العراق»، وتمثل «القاعدة» في العراق. أعلنت الجماعة عن وجودها في ٢٠١٢. ينشط مقاتلوها في ١١ من أصل ١٤ محافظة سوريا. وفي ٢٠١٣، أعلن أبو بكر البغدادي، قائد ما كان يسمى «دولة الإسلام في العراق»، دمج مجموعته مع «النصرة» لتصبح دولة الإسلام في العراق والشام، إلا أن قائد «النصرة»، رفض الدمج وأصر على موalaة «القاعدة»، وحتى الآن، تعلمان منفصلين.

- جيش المجاهدين والأنصار: تشكلت في ٢٠١٣ من وحدات جهادية، وتضم مئات المقاتلين الأجانب، أغلبهم من القوقاز. وتعمل تحت قيادة شيشاني يدعى عمر الشيشاني، وهدفها: تأسيس دولة إسلامية في سوريا، وتتبّع نفسها لـ«داعش».

- دولة العراق والشام الإسلامية (داعش): ظهرت في ٢٠١٢،

التعامل مع «الاختلافات الأيديولوجية» بشكل سلمي. غالباً ستتحدث «صراعات على السلطة» بينهم.

- ثانياً: الإخوان في المشهد: بصفة عامة يهدّد صعود السلفية المتشددّة نفوذ الإخوان، فهذه المجموعات «تشكّك في أيديولوجيتها المعتدلة نسبياً، وتعيق محاولاتها للتجنيد. والجماعة ليست قوية كما يعتقد عموماً». وساعد تكثّف أطراف عديدة إقليمية ودولية على الإخوان في بناء «سمعة مخيفة»، لكن قدرتها السياسية والتنظيمية الفعلية تبدو أكثر تواضعاً بكثير. وسبب نجاحهم في المنفى: «الإرباك الهائل الذي يعنيه باقي المعارضة». وطالما بقي المنافسون عاجزين ستكون الإخوان الفائزة «في غياب البدائل».

ومراعاة لمخاوف أطراف عديدة تحاول الجماعة الابتعاد عن التطرف و«تروّج لنهج معتدل»، ولمفهوم غامض عن «الدولة المدنية». وفي مارس ٢٠١٢، أصدرت الجماعة برنامجاً سياسياً يدعم حقوق الأقليات والديمقراطية التعددية لقى قبولاً حسناً من المعارضة والعواصم الغربية. وبسبب غياب الخيارات، اختارت الإخوان العمل مع حركات سلفية، بأمل استعمالها أو الاستفادة من قوتها المت坦مية. ومع ذلك، نأت نفسها عن الفصائل الأكثر تشدداً، (السلفية الجهادية)، وبخاصة «النصرة».

استخلاص واستشراف:

بصفة عامة، لا تسع هذه المساحة لتقسي العديد من العوامل المؤثرة في مسار الظاهره وما لها، وبخاصة أن الساحة السورية تشهد تحولات سريعة - بعضها لا سابقة له في تاريخ حركات الإسلامي - والمستقبل لن يخلو من صراعات، في مرحلة «ما بعد نظام الأسد»، وسيكون للبعد النظري / الفقهى فيها على الأرجح - دور أقل مما للمعطيات الواقعية وحسابات القوة على الأرض.

وبالتالي فإن المكونات المتفاعلة ستشهد إعادة هيكلة خلال الفترة المقبلة ستتأثر تطوراتها جذررياً بمفترق طريق مفتوح على كل الاحتمالات يلخصه سؤال: هل تعود خارطة الهلال الخصيب كما كانت أم لا؟

حتى فكريأً بـ «القاعدة». لكنهم «ليسوا علمانيين»، بل هم «متدينون وينحدرون من مناطق محافظة»، وكلما استمر النزاع اتسعت مساحة الإسلام فيه. وقد توقف روزين، عند تسميات «تظاهرات الجمعة»، فلجميعبها «دلالة دينية»، وأسماء المجموعات «إسلامية وحتى سلفية». ثلاث وثلاثون مجموعة مسلحة تشارك في الحراك، شكلت محور تقرير أمريكي لمهد «دراسات الحرب» الأمريكي، وفيه يستخلص المحل العسكري جوزيف هوليداي، ما يتفق فيه مع روزين، ومع الباحث في شركة «سترايتاور» الأمريكية للخدمات الاستخبارية كمران بخاري: «غالبية الشوارع متدينون سنة، و.... ليسوا سلفيين ولا جهاديين ولا إرهابيين ولا مرتبطين بالقاعدة».

تكررت مشاهد

صراع الجماعات الجهادية وبذات بهجوم داعش على القاعدة

عن المستقبل:

- أولًا... صراعات الجهاديين: في إبريل ٢٠١٥، وفي واحدة من أدبيات السجال المتتالية بين التنظيمين الأكبر حجماً بين السلفيين الجهاديين، شن «داعش» هجوماً غير مسبوق على «القاعدة»، متهمًا إياها بالانحراف عن المنهج الجهادي وشق الصدوف. ودعا «داعش» المقاتلين في الجماعات الأخرى لتأييد تنظيمه في الخلاف مع «القاعدة»، التي رأى أنها «لم تعد قاعدة الجihad»، وأضاف: «انحرفت.... عن منهج الصواب»، فليست بقاعدة jihad من يمدحها الأراذل، ويفازلها الطغاة، ويناغيها المنحرفون والضاللون». و«باتت قيادتها معلولاً لهدم مشروع الدولة الإسلامية والخلافة القادمة بأذن الله. لقد حرفوا المنهج، وأساءوا الظن، وقبلوا بيعة المنشقين، وشقوا صف المجاهدين، وبدأوا بحرب دولة الإسلام».

وفي مشهد يسبق هذا السجال تكررت مشاهد الصراع الجهادي / الجهادي في كثيرة، فقد انهارت حركة «حرم» التي كانت أول جماعة معارضة سورية تتسلم أسلحة أمريكية مضادة للدبابات، بعد أن «سحقتها جبهة النصرة». ونشر أتباع «النصرة» صور الأسلحة التي استولوا عليها منها. ومع ذلك أشار إسلاميون إلى أنهم لم يعودوا عازمين على محاربة الجماعات المدعومة من الغرب. وقال أحدهم (مازن قسوم): «ربما تكون النصرة قد قاتلت ... حرم في البداية والآن لديهم خطة لمقاطلة النظام فحسب». وقال أبو حمود، وهو قائد ميداني: «الأمر مستقر تماماً لن يكون هناك قتال بين الجماعات..... هدفنا الأول هو سقوط النظام المجرم ثم بناء بلد ... يحافظ على هويتنا بعيداً عن التطرف». ومن هنا تأتي المخاطر، فتحقيق الأهداف - المباشرة - بطبعتها التكتيكية العسكرية لا يعني بالضرورة

الحشد الشيعي في سوريا.. وإعادة ترتيب المخاوف الخليجية

المتابع للأحداث الدرامية الكبيرة المتتسارعة والمتصاعدة للأزمة السورية خاصة بعد أن رمت إيران بكل ثقلها العسكري والسياسي والاقتصادي لصالح الأسد، هل سوف يعنيه الآن بقاء نظام الأسد أم رحيله عن الحكم؟ هذا التساؤل ينبغي أن يكون المهاجس الخليجي الأول الذي يتصدر الاهتمامات خاصة بعد الاتفاق النووي بين إيران والغرب، فكل المؤشرات والمعطيات تعطيها نتيجة واحدة فقط، وهي أن دمشق قد أصبحت تحت الوصاية الإيرانية وبمباركة أمريكية، وقد خرجننا من متابعتنا العميقه لتلك الأحداث، أن الرهان الأمريكي على طهران في استقرار منطقة الشرق الأوسط قد أصبح الآن من المسلمات السياسية، فهل الوعي السياسي الخليجي يدرك مثل هذه الحقائق الجديدة أم لا يزال في فردينته وأوهام البعض بأن الخطر، «الوجودي»، سوف يتجاوزه؟

د. عبد الله عبد الرزاق باحجاج*

كثير يعاني منها الفكر السياسي الخليجي، لعل أبرزها، طغيان الفردانية السياسية على كل وحدة من وحداته السنت، والاستقرار بالصلاحية الضيقة لها وفق مزاجية سياسية متباينة، وكذلك النظرة القصيرة المدى للرؤية السياسية الخليجية ، وتبادر إلى الرؤى حول المخاطر والإكراهات التي سوف يواجهها الخليج، ربما يكون وراء كل ذلك غرور المال وضمان شراء الحليف الأمريكي، وغياب أو تغييب الأطر البرغماتية الإستراتيجية، بدليل جمود الفكر السياسي الخليجي منذ عدة عقود في وقت يتغير فيه العالم بسرعة زمنية مخيفة جداً، بينما ظل الفكر الخليجي يعيش في أبراجه العالية وفي هوا جسه القديمة، وكان أوضاعه ستكون بمنأى عن التغيرات والإستهدافات الإقليمية والعالمية رغم علمه بها، وربما يكون وراءه كذلك مزاعم البعض بأن علاقاته الإقليمية والدولية سوف تحصنه دون غيره من المخاطر المقبولة ، والنتيجة . كل وحداته مهددة (وجوديا) بمجموعة إكراهات خارجية كبرى، بعضها عاجلة ، والأخرى آجلة، وهذا الأجل الأخير يمكن استشرافه من معطيات الحاضر ، ورغم ذلك، ليس هناك إحساس جماعي بالخطر الوجودي، وكذلك لا يزال الرهان المطلق على الحليف الأمريكي رغم انكشف أكاذيبه التي كانت آخرها، الرعم بالخطر الداخلي وخاصة من قبل الشباب الخليجي، واعتبره الرئيس أوباما خطراً وجودياً ، نافياً بذلك الخطير الخارجي وخاصة الإيراني، ورغم تسليمنا بأهمية استدراك وتصحيح الشأن الداخلي ، لكنه خطراً متخلياً ، وإلا ، فمن

وبالتالي فهل رحيل الأسد أم بقائه في السلطة ينبغي أن يشكل شغل الخليج السياسي الآن على الأقل أم أن الظرفية الراهنة تتحم عليهم إدارة جديدة للأزمة السورية في ضوء معطيات التقلف الإيراني في سوريا ، وإدارة طهران لها عسكريا ، وكذلك في ضوء محاولة داعش الاستقرار بالمشهد السوري، والكشف عن استهدافاتها الخليجية، فأين المعارضه السورية؟ ولماذا لم تبرز خلال الظرفية الراهنة كثوة ثلاثة على الأقل؟ ربما علينا أن نطرح التساؤل الأخير على إدارة الرئيس أوباما وعلى دول الخليج خاصة تلك التي تدخلت في الأزمة السورية بقوة المال وراحت على سقوط الأسد في بضعة أشهر؟

مساءلة النظام السياسي الخليجي.

التساؤلن اللذان ينبغي أن يطرحا على النظام السياسي الخليجي الآن بالذات بعد أن أصبحت إيران وداعش لوحدهما يتحكمان في مستقبل سوريا ، ولنا تصور مستقبل الدور الإيراني في سوريا بعد الاتفاق النووي، التساؤلن هما، كيف ترك النظام الخليجي الأسد يرمي بلاده في الأحضان الإيرانية؟ وكيف ظل أي النظام الخليجي يتعرج على الأزمة السورية حتى أصبح هناك لاعبين أساسيين فقط يحددان مستقبل سوريا - على الأقل خلال المرحلة الراهنة - هما إيران مع ميليشياتها الشيعية من جهة والجماعات الإرهابية وبالأخص ما يطلق على نفسه بتنظيم الدولة الإسلامية ، داعش ،،، التساؤلن يثيران مجموعة اشكاليات

المخاوف الأمريكية ترتديا هرميا، جاءت روسيا في المرتبة الأولى والصين في المرتبة الثانية وكوريا الشمالية الثالثة وتنظيم داعش الرابعة، وهذا يفسر لنا بعض الأسباب التي تجعل من إدارة الرئيس أوباما تعمل على إضعاف بل وفشل المعارضة السورية، لأن النظام السوري ليس في قائمة الأولويات التي تهدد المصالح الأمريكية التي تحولت أي هذه المصالح إلى المحيط الهادئ، وحتى داعش نفسها التي تهدد الأمن الخليجي بصورة مباشرة ومقلقة تحت في القائمة المرتبة الرابعة، والجنرال جوزيف مارتن ليصبح الرئيس القادم لهيئة الأركان الأمريكية المشتركة ليخلف مارتن ديمبسي في أكتوبر المقبل، وهو القائد للقوات الأمريكية في أفغانستان سابقا والقائد الحالي لمشاة البحرية، فماذا نخرج من تطوير أوباما وتطبيقاته على الأرض؟ إن هناك رهاناً أمريكيَا على الميليشيات الشيعية لمحاربة التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها داعش، وماذا يعني ذلك؟ يعني ترسيخ الوجود الإيراني المستدام في العراق وسوريا، وماذا يعني ذلك؟ يعنيبقاء نظام بشار الأسد المحمي أصلاً من قبل تلك الميليشيات، إذن، كيف ستتمكن المعارضة السورية من إسقاط بشار والمليشيات الشيعية هي التي تحمي وتسقى من قبل الأمريكيَّان؟ لا يمكننا أن نتجاوز هذا التطور في الأزمة السورية لأنَّه سوف يحدد مستقبل سوريا سواء ظل الأسد في الحكم أم خادره مهما كانت صورها، إذن، كيف سيكون المشهد السوري في كلا الاحتمالين؟ سنؤجله قليلاً حتى نستكمل استدلالاتنا بالتحول الأمريكي لصالح إيران ضد الخليج تحت دافع البعد الشيولوجي كمحدد أساسِي إن لم يكن الوحيدين، ووفق تقارير لمنظمات دولية فقد وضع الأمريكيَّان يدهمُ مع شخصيات وقوى إيرانية شيعية متورطة بجرائم إنسانية، ونشتهد هنا بمنظمة العفو الدوليَّة التابعة للأمم المتحدة على سبيل المثال، ففي إحدى تقاريرها الحديثة، ذكرت أن تلك القوى مسؤولة عن عمليات احتطاف وقتل وحشي لل العراقيين السنة، فكيف تراهن واشنطن عليها في تحقيق الاستقرار؟ إذن، هل ينبغي أن نعطي لهذا بعد وزنه وأعتبره حتى نفهم سر العلاقة الجديدة بين واشنطن وطهران؟ وهو أي السر قد أصبح يتجاوز البعد الأخلاقي وحقوق الإنسان التي ترافقها واشنطن كسيف مسلط على رقباب عالمنا الثالث عامة وخليجنا خاصة؟ وهو السر نفسه الذي وقف وراء حتمية التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران، وهنا نقف معارضين مع كل من يرى أن الاتفاق النووي سوف يساهم في الاستقرار والأمن في الخليج، كيف؟ هذا التساؤل في غاية الأهمية، وهو آني وعاجل، ونتمنى أن نفرد له مساحة نقاشية وتحليلية مستقبلاً، وسوف ندعم

يهدد الآن الدول الست؟ طبعاً قوى خارجية قد أصبحت معروفة بالضرورة، ومن ثم فإن مرئيات أوباما مردودة على أصحابها، بدليل تفجر الأخطار الخارجية أولًا أي قبل الداخلية، لكن، وهذا هو الأهم، هل سيكون لأنَّ كشفات أوباما من تأثير على تحول الفكر السياسي الخليجي؟ لن نغوص في أشكاليات الفكر السياسي الخليجي ولا في اختلالاته البنوية رغم أهميتها لأنَّها ستعيننا على معرفة الأسباب والظروف التي تقف وراء مجموعة انفجار أزمات إقليمية، الراهنة والسابقة، وإنما سنركز على القضية السورية التي تعد من بين أهم تداعيات هذا الفكر، لنرى إلى أين ساهم الفكر الخليجي رغم تباينه في تعقيدها وتأنِّتها، وفي وضع دمشق قلب الوطن العربي تحت الوصاية الإيرانية؟ سنتناولها من آخر تداعياتها التي أصبحت تفتح أفاقاً مقلقة جداً سواء ظل الأسد حاكماً أو مخلوعاً. استمرار الأخطاء الإستراتيجية الأمريكية.. هل بحسن نية؟

سوريا تحت الوصاية الإيرانية بمباركة أمريكية

وصمت دولي غير مبرر

لا يمكننا فهم ولا استيعاب تحول الرؤية الأمريكية لصالح طهران إلا إذا استدعينا المنظور الشيولوجي (الديني) ولجوء إدارة الرئيس أوباما وحتى بعض دول المنظومة الخليجية - للأسف - إلى ربطه بالبعد الأمني القومي، ومن ثم تبني خيار المواجهة الفكريَّة المضادة، من هنا سينكشف لنا الحجاب لرؤية الأسباب التي تجعل من الرئيس الأمريكي باراك أوباما يخرج لنا بتصريح جديد على شاكلة تصريحه القديم، وذلك عندما يرى أن إيران يمكن أن تلعب دوراً وصفه (بالجيد) في إعادة إرساء الأمن في منطقة الشرق الأوسط التي تمزقها الحروب، والمفارقة الغريبة التي تدعى للسخرية من جهة وتكشف ماهية وحجم تحول الموقف الأمريكي من إيران من جهة ثانية، إيمان أوباما بأن وكلاء طهران لديهم القدرة على محاربة تنظيم الدولة الإسلامية / داعش / في العراق وسوريا، ومن ثم خلق الاستقرار، لن نتحدث عن الوكلاء في التجربة العراقية والتي وصلت بواشنطن ووفقاً لتقارير استخباراتية عديدة منشورة إلى تقاسم القوات الأمريكية مع مليشيات شيعية قاعدة جوية عراقية، لأنَّها ليست حدثنا اليوم، وإنما الحديث عن الحالة السورية، والرهان على إيران وتنظيماتها الشيعية التي تجمعت في سوريا وشكلت جيشاً واحداً - كما سيأتي لاحقاً - وتصريح أوباما يعكس السياسة الأمريكية الجديدة، وهذا ما نجده فعلاً في الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة لخمس سنوات المقبلة والتي أعلن عنها مؤخراً، وقد أوضحتها بشيء من التفصيل الجنرال جوزيف ديفورد أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي وذلك عندما رتب



منها بأن طهران تنسخ تجربتها في العراق لتطبيقها على الحالة السورية بمبادرة أمريكية صريحة ، فرهان أوباما على طهران عبر وكلائها الشيعة، مسألة حقيقة لم تعد محل شك أو في طور الرؤى، وإنما أصبحتانا نهجاً وممارسة ، فطهران قد حشّدت حتى الآن (٢٤) تنظيمًا شيعيًّا من مختلف العالم ، يعمل في سوريا تحت قيادة إيرانية مباشرة ، مثل كتائب القدس الإيرانية التي تحمي الأسد وعائلته داخل قصورهم وفي تقلاتهم ، والمعروف عن هذه الكتائب أنها تقوم بتنفيذ عمليات عسكرية ، سرية ، خارج إيران ، وهي تسيطر على الأوضاع في العراق وأفغانستان ولبنان وسوريا وربما اليمن بقيادة اللواء قاسم سليماني ، ويكون لها مهام مفصلية مثل حماية النظام السوري ، بينما بقية الكتائب يكون لها مهام قتالية متعددة ، مثل حزب الله اللبناني وحزب الله العراقي ، وحزب الله السوري الذي تم تشكيله فعلاً ، وهذه ليست أحزاب بالمعنى التقني ، وإنما ميليشيات عسكرية ، وبالتالي علينا أن ننفتح هنا رؤية مستقبلية بشأن حزب الله السوري سواء رحل الأسد أم ظل في السلطة ، بمعنى أن إيران ستتشكل حالة مستدامة في سوريا

رأينا سالف الذكر من خلال الفقرة التالية التي نخصصها عن الحشد الشيعي العالمي بقيادة طهران لنصرة الأسد ، وتأثير ذلك مستقبلاً على الوضع في سوريا وإقليمياً .

ومن خلال ما تقدم ، هل يمكن للفكر السياسي الخليجي أن يستشرف ماهية الوضع في سوريا وداعياته على الأمن الخليجي من منظوريين قويٍّ إيران وميليشياتها في سوريا ، وداعش الذي يحتل مساحة كبيرة من الأراضي السورية ٦٥ وهل تتوقع من هذا الفكر التحول إلى البرغماتية لمواجهة الإكراهات ، الوجودية ، المحدقة به من سوريا والعراق واليمن أم سيظل على جموده الراهن الذي ساهم في بروز تلك القوتين؟ ربما علينا أن نعمل جاهدين على رفع هذا الوعي ، بهدف إحداث التحول ، وفي الفقرة التالية سوف تعيينا كثيراً على ذلك .

خيارات الشعب السوري .. داعش أم الميليشيات الشيعية .

كل من يحلل مجموعة التحولات والتبدلات في الأزمة السورية والموقف الأميركي من إيران ، ، تنتهي وتطبّقا ، ، سوف يخرج

تصريحات أوباما، فهل هذا سوف يعني شيئاً للنظام الخليجي الجماعي؟ كل ما سبق يدل على أن الاختار المحدقة المقبلة ستمس الكل دون استثناء وفق أولويات تملية حسابات الطرفيات، قوة داعش المخيفة وتمددها الإقليمي، واتجاهها للتطرف والدموية بصورة غير مسبوقة، وبروز إيران كقوة إقليمية رهيبة بميليشياتها الشيعية أكثر من قدرتها النبوية، من هنا يجب على واشنطن أن تتفاوض معها، وتتوصل إلى اتفاق، لأنها أي واشنطن لا تعرف دائماً إلا بالأقوى من أجل ضمانة مصالحها في المنطقة، وطهران قد أصبحت كذلك فعلاً.

ذالكم طبيعة الواقع الشيعي / الإيرلناني في سوريا - حجماً

وماهية - فهل سيكون عابراً الرؤبة المدججة

بالمعلومات والتحليلات الموضوعية تعطينا نتيجة

واضحة لا لبس فيها، وهى من أجل ديمومة

الوجود الإيرلناني في هذا القلب العربي الإسلامي

خطوة إضافية للتمدد والانتشار في المنطقة، فقد

أوضحتنا العدد الكبير للميليشيات الشيعية التي

تقاتل الآن في سوريا، وكيف حشدتها طهران من

دول عديدة، وأكأنها ثورة شيعية، لن تعرف الحدود،

وإذا كان عدد حزب الله السوري (١٥) الف مسلحًا

- عقائدياً وعسكرياً - فكم سيكون العدد الإجمالي

للميليشيات في سوريا فقط؟ إنها بمثابة جيش شيعي تقوده

إيران بطموحات إقليمية أكبر مما يعتقد المتشكون في الاتفاق

والمرحبون به على السواء؟ فهل هذا يعني شيئاً للدول الخليجية

الست؟ من هنا ينبغي أن نتظر للاقتال النبواني والإيرلناني في سوريا

وفي ضوء التجربة الإيرلنانية في العراق؟ فطهران قد عملت على

تأسيس تلك الميليشيات من عدة عقود، فهل تهدم بناءها بهذا

الاتفاق أم تزعزه، وفيه الامكانية لذلك؟ ولماذا انشأتها؟ بالتأكيد

لتصدير ايديولوجيتها، وترى في الظرفية الزمنية الراهنة فرصة

ذهبية للتصدير، فهل تستغلها أم يكبح جماحها الاقتال النبواني؟

وإدارة أوباما تقف مجدداً في نفس خطائها الاستراتيجية

عندما تجرد الفكر الشيعي من أية مسؤولية في القضايا الكبرى

التي تاجر العالم على عكس الفكر السنوي الذي تعتقد أنه وراء

المحاسب كلها .. القضية كبيرة، ونتمنى أن نتوسع في الملف النبوي

مستقبلاً عبر ربطه بالتداعيات المحتملة على الأمن الخليجي من

منظور الحشد الشيعي في سوريا والعراق ولبنان واليمن، وهي

دول تحاصر الخليج من كل الاتجاهات ●

، كحالة حزب الله في لبنان، وقد بدأ حزب الله السوري فعلاً أمرًا واقعاً على الساحة السورية، مما قد يشكل ذراع طهران في سوريا في مرحلة ما بعد الأسد، وقد أكد الجنرال حسين همداني أحد قادة الحرس الثوري الإيراني سابقاً عن تأسيس إيران حزب الله في سوريا على غرار حزب الله في لبنان، وتقدر المصادر عدد عناصره حالياً (١٥) ألفاً، ويتوارد كذلك في سوريا ميليشيات مثل لواء أبو الفضل العباس ولواء صعدة، وهو تقطيم يمني من الحوثيين، وكتائب سيد الشهداء، وكتائب حيدر الكرار للقناصة، ولواء اللطف ولواء المعمصوم وكتائب الزهراء ، ولواء الإمام الحسين ، وكتائب شيعية أفغانية ... الخ وقد أقامت طهران جسراً جوياً وبررياً من إيران إلى سوريا لنقل المقاتلين بعد تدريبهم داخل أراضيها، وتدريبهم في معسكرات شيعية في العراق وجنوب لبنان، واللافت فيما سبق، الحشد الشيعي الطائفي المتعدد الجنسيات من اليمن والعراق ولبنان وسوريا وافغانستان .. الخ يقاتل دفاعاً عن نظام الأسد، مما يظهر المشهد السوري وفق سيناريوهين متشارعين ، وكلاهما يشكلان خطراً على الوجود الخليجي داخل حدوده الجغرافية الراهنة، وهما الجماعات الإرهابية وعلى رأسهم داعش والقاعدة من جهة والمليشيات الشيعية من جهة ثانية، وهذا يسقط خيار المعارضة السورية، والمسؤولية تقع على عاتق النظام الخليجي، فالسياسة الخليجية تجاه الصراع في سوريا ليست موحدة كما أنها ليست ثابتة، وتلتقي في كل يوم طعنات من حليفها الأمريكي، أحدتها الاتفاق النبواني الذي جاء متاغماً مع تلك التطورات سالفه الذكر، بل وداعماً لها، فكيف يقبل هذا النظام استقرار إيران وميليشياتها وتقطيم داعش بالقوة في الأزمة السورية.

ما يحدث حالياً من تلاقي في الموقف بين واشنطن وطهران من جهة والتعاون العسكري الميداني بين البلدين، يذكرنا بتصريح سابق للواء قاسم سليماني الذي يستوقفنا فيه قوله، إنه يتبع على الولايات المتحدة التفاوض مع إيران لحل مشكلات الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، لماذا؟ لأنه يرى أن بلاده قد أصبحت تسيطر على الأوضاع في تلك المناطق ، وفعلاً فالنفوذ الإيرلناني قد وصل كذلك إلى غزة وأسيا الوسطى وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وعندما توقف عند التنسيق والتعاون القائم حالياً بين واشنطن وطهران ونستدعي كذلك اصرارهما على التوصل لاتفاق نبوبي، وبتحليل تصريح سليماني سالف الذكر، سوف يتجلّى لنا بان إداره أوباما قد انصاعت فعلاً لتهديد سليماني، وما رهان أوباما نفسه على إيران عبر ميليشياتها الشيعية سالف الذكر إلا ترجمة عملية لهذا الانصياع على اعتبار قدم تصريحات سليماني وحداثة

ديمغرافياً متحركة..

أزمات اللاجئين السوريين في دول الجوار

أنتجت الأزمة السورية خلال خمس سنوات بداية من ربيع ٢٠١١ أكبر أزمة إنسانية شهدتها المنطقة على مدى تاريخها القديم والحديث؛ ففضلاً عن انهيار الدولة السورية، والدخول في حرب أهلية داخلية متعددة راح ضحيتها ما يقرب من ٣٠٠ ألف سوري، فإن الأزمة قد أدت إلى تحرير الأوضاع الديمغرافية والسكانية ولا زالت، ليس في داخل سوريا فحسب، ولكن في داخل دول الجوار الإقليمي، وعلى الحدود بين الدول، ويتبدى هذا في العدد الضخم من النازحين في الداخل واللاجئين في الخارج والذي بلغ إجمالاً ما يقرب من ١٢ مليون سوري بين نازح ولاجئ.

محمود حمدى أبوالقاسم*

ومع سعي النظام لحرف مثار الشورة باتجاه العسكري، واعتماده في معالجة الأزمة على قمع حركة الاحتجاج التي كانت تتسع تدريجياً، ومن ثم الإمعان في تشديد الإجراءات الأمنية والعسكرية والقتالية، واحتياج القرى والمدن بالآليات العسكرية، بدأ حركة النزوح الجماعي في الداخل واللجوء للخارج في الآساع، وبحسب آخر بيان للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في ١٥ يوليو ٢٠١٥؛ فإن عدد اللاجئين الفارين من الصراع إلى دول الجوار تجاوز ٧٢,٤ مليون نسمة. ورغم أن الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقدر أعداد اللاجئين السوريين بستة ملايين لاجئ حتى يوليو ٢٠١٥ بحسب آخر تقرير لها؛ فإن اعتماد أي من الرقمين أربعة ملايين أو ستة ملايين لاجئ يجعل الأزمة واحدة من أكبر أزمات اللاجئين في العالم منذ ما يقرب من ربع قرن، وبجانب حركة اللجوء الخارجي ترصد المفوضية جانباً آخر من أزمة النزوح السوري متمثلة في تشريد ما لا يقل عن ٦,٧ مليون نسمة داخل سوريا، وكثير منهم في ظروف صعبة وفي موقع يصعب الوصول إليها، ويعد هؤلاء مخزن ضخم يساهم باستمرار في ارتفاع معدلات اللجوء إلى الخارج مع تعرض مواقعهم لمخاطر وتهديدات.

ويظهر تقرير الاتجاهات العالمية السنوي الصادر عن مفوضية اللاجئين في منتصف ٢٠١٥ مقدار تأثير حركة اللاجئين السوريين على حركة النزوح قسراً حول العالم، فيحسب بيانات

وتزايد مخاطر عملية التحرير الديمغرافي تلك كونها تحدث في إقليم تسمى أرضيته وأسسه البنوية الاجتماعية بالرخاوة والضعف، حيث تبدو مجتمعات دول المنطقة مزيج من عرقيات وأديان وطوائف ومذاهب متعاكسة عند الحد الأدنى من معايير التوافق. فضلاً عن أن العقد الاجتماعي الناظم للعلاقات بين تلك المكونات يكاد يرتكز على توازنات وقواعد ومعايير سياسية هشة، علاوة على أن تلك الدول تعاني من مضاعفات اقتصادية الأساسية، وتتفاقم حدتها مع بروز التحديات التي تفرضها حركة اللاجئين عبر الحدود، ناهيك عن شبح التطرف والعنف والإرهاب المخيّم على المنطقة، وهي ظواهر تتمدد وتتغذى على حالة الإحباط واليأس، وتتجدد بيئة ملائمة للانتشار والتوصّل والتجنيد حيث مخيمات اللاجئين والنازحين على حدود دول الإقليم وداخلها، وحيث الفشل السياسي والاقتصادي.

منذ بداية الأزمة يتدفق اللاجئون إلى دول الجوار دون انقطاع، بل تزايدت أعداد اللاجئين واتسعت اتجاهات حركتهم، مع تزايد حدة الصراع واتساع نطاقه الجغرافي، فخلال المراحل الأولى للصراع ظلت حركة اللاجئين محدودة، وبحسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة مطلع الأزمة في ١٨ يوليو ٢٠١٢؛ فقد بلغ عدد اللاجئين ١٢٠ ألف لاجئ سوري توجهوا إلى بلدان الأردن ولبنان وتركيا وال العراق.

تحمل تكلفة مادية تقدر بستة مليارات دولار منذ بداية الأزمة حتى أول مارس ٢٠١٥ بحسب خالد جيفيك مندوب تركيا الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة، ولم تقل تركيا من هذا المبلغ سوى ما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار، حيث أنفقت تلك الأموال في إنشاء العديد من مخيمات اللاجئين وبعض مراكز الاستقبال المؤقتة في تركيا. وتوفير أماكن للإقامة على المدى الطويل والرعاية الصحية وفرض التعليم؛ وقد سبق تلك الإجراءات إنشاء «نظام حماية مؤقت» استنادا إلى توجيهه من الاتحاد الأوروبي بشأن التشريد الجماعي. لكنه لا يسمح للاجئين السوريين بالوصول إلى نظام اللجوء الذي يوفره «مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين»، كما أنه لا يشمل حق العمل.

وبناء على ذلك، توفر أنقرة اللجوء المؤقت لأي شخص يعبر الحدود دون جواز سفر، ولكن بشرط الإقامة في مخيم للاجئين. لكن العديد من السوريين نجحوا في التغلب على هذا الشرط بعبورهم الحدود بطريقه غير مشروعة، بينما دخل البعض الآخر بجواز سفر لكنهم تجاوزوا المدة المتأتية لإقامتهم التي أدمها ثلاثة أشهر. وينتشر هؤلاء في المدن التركية ويسقطون على سوق العمل، ويمثلون عبأً اجتماعياً وأمنياً في الداخل.

وثمة مخاوف تركية من أن يؤدي تصاعد العنف الطائفي في سوريا والإقليم إلى تصدعات موازية على الجبهة الداخلية، قد يلعب فيها اللاجئون المنحدرون من أصل سني دورا، إلى جانب العلوانيين الأتراك المتعاطفين مع النظام السوري. فتركيا هي موطن لأكثر من نصف مليون من العلوانيين العرب، الذين يدينون بنفس ديانة الأسد، ومعظمهم يعيشون في أقصى جنوب إقليم هاتاي وقد أدى ذلك في وقت سابق إلى اتخاذ السلطات التركية بعض التدابير، مثل نقل بعض اللاجئين العرب السنة إلى مخيمات في داخل تركيا، بعيدا عن محافظه هاتاي المختلطة للسنة والعلويين. ورغم ذلك، لا يزال لدى أنقرة ما يدعوها للقلق، لا سيما بعد تدفق أعداد أكبر من اللاجئين السوريين السنة.

ورغم تلك السياسة الإيجابية التي شجعت تدفق حرقة اللاجئين باتجاه تركيا، فإن اندلاع المعارك في عين العرب كويانى بين تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» وبين قوات الحماية الكردية في الشمال قرب الحدود التركية وما صاحبه من موجة لجوء كردي قدرت بـ ١٥٦ ألف نسمة باتجاه الحدود التركية، بجانب موجة أخرى من اللاجئين العرب والتركمان بعد تقدم قوات الحماية الكردية في المناطق العربية، قد أثارت حفيظة السلطات التركية، التي بدأت في التدقيق والتشدد باتجاه استقبال المزيد من اللاجئين، لاسيما وأن هناك شكوك تتسلل عناصر متشددة بين

ال்�تقدير؛ فإن عدد النازحين قسرا حول العالم بلغ ٥٩,٥ مليون شخص مع نهاية عام ٢٠١٤، وذلك مقارنة بـ ٥١,٢ مليون شخص في عام ٢٠١٢، وبـ ٣٧,٥ مليون شخص قبل عشر سنوات مضت. ويعد معدل الزيادة في عام ٢٠١٢ الأعلى على الإطلاق، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى تسارع وتيرة النزوح بشكل أساسي منذ أوائل عام ٢٠١١ عندما اندلعت الحرب في سوريا.

خريطة انتشار اللاجئين السوريين

تنوّع النسبة الغالية من اللاجئين السوريين في دول الجوار الإقليمي السوري وهي تركيا ولبنان والأردن والعراق علاوة على مصر، حيث استقبلت تلك البلدان أغلبية اللاجئين السوريين، ولا زالت تستقبل العديد منهم بدرجات متقدمة. وبحسب المفوضية السامية للاجئين في منتصف يوليو ٢٠١٥ تتّحمل تركيا العبء الأكبر إذ تستضيف ١,٨ مليون نسمة أي ما يقرب من ٤٥٪ من مجموع اللاجئين السوريين في المنطقة، يليها لبنان بنحو ٢,١ مليون سوري ثم الأردن بنحو ٦٣٠ ألفا؛ فالعراق بنحو ٢٥٠ ألفا، ومصر ١٢٣ ألفا، فضلا عن ٢٤ ألفا موزعين على مختلف دول شمال إفريقيا. كما هناك ٢٧٠ ألف سوري يطلبون لجوء

في أوروبا، فضلا عن آلاف آخرين أعيد توطينهم من دول الجوار السوري إلى دول أخرى. وفي ضوء افتقار الإحصاءات المختلفة إلى دقة تحديد عدد اللاجئين السوريين بصفة إجمالية أو تقدير تعدادهم في كل دولة، وكذلك في ضوء الأوضاع التي يعيشها اللاجئون والتحديات التي يواجهونها، ناهيك عن التحديات التي يفرضها اللاجئون على الدول المضيفة، فإنه يمكن الإشارة إلى حالة اللاجئين في الدول التي استقبلت الغالية العظمى من اللاجئين السوريين على النحو التالي:

• تركيا

تنتهج تركيا سياسة الباب المفتوح مع اللاجئين السوريين؛ فهي تستضيف ما يقرب من نصف اللاجئين السوريين في المنطقة، حتى وصل عدد اللاجئين السوريين المسجلين في تركيا، مع نهاية مايو ٢٠١٥ حوالي ١,٧٦ مليون لاجئاً وفقاً للإحصاءات التركية الرسمية، ويتوافق هذا العدد مع إعلان مفوضية الاتحاد الأوروبي للمساعدات الإنسانية بأن عدد اللاجئين في تركيا بلغ مليونا وسبعمائة ألف، بزيادة واضحة لما كان عليه أوائل عام ٢٠١٤. وبهذا تعد تركيا أكبر دولة تستضيف عددا من اللاجئين في العالم. ولا شك تؤثر أزمة اللاجئين على الاقتصاد التركي الذي

نصف اللاجئين نزحوا إلى تركيا وتكلفة استضافتهم تجاوزت ٦ مليارات

ملف العدد

حكومة لبنانية إلى إلحاق ضرر بالغ بالتوزن الطائفي شديد الحساسية في لبنان والقائم بين السنة والشيعة والمسيحيين. ويوجد حوالي نصف هذا العدد الآن في المناطق الأكثر فقرًا في البلاد مثل شمال لبنان ووادي البقاع، وهي الأماكن التي لا تزال تشهد توترات كبيرة بين السنة والشيعة؛ أما النسبة المتبقية فهي متفرقة في شتى أنحاء جبل لبنان والجنوب وهي المنطقة التي تشكل الأساس الديموغرافي للشيعة اللبنانيين.

وبجانب هذا العامل الذي يمثل هاجساً للقوى الاجتماعية اللبنانية في الداخل، يبرز العامل الاقتصادي، الذي لا يتأثر فقط بتدفق اللاجئين السوريين بل بحالة الجمود التي تهيمن على النشاط الاقتصادي برمته في ضوء ارتباط الاقتصاد اللبناني بدرجة كبيرة بالوضع في سوريا.

فهذا العدد الكبير من اللاجئين أدى لتأثيرات سلبية على سوق العمل، الذي ازدحم بالأيدي العاملة الرخيصة والماهرة، مما أدى لخفض كبير في الأجور، ومن ثم تدني مستوى معيشة اللبنانيين، وبحكم العلاقات التاريخية بين البلدين، يتجه السوريون لشراء العقارات ويفتحون شركات ناهيك عن انتقال رؤوس أموال إلى لبنان، ومن ثم التأثير على مجمل الأنشطة الاقتصادية، ووقفاً لوزير الشؤون الاجتماعية اللبناني، تم إقامة ما يقرب من ٤٠٠ شركة غير مرخصة مملوكة لسوريين في سبع بلدات منذ منتصف عام ٢٠١٣. وبحلول نهاية العام، أفادت التقارير أن عدد الشركات قد بلغ ألف شركة. وتفهم أبعاد الأزمة في ضوء ارتفاع معدل البطالة بواقع ١٢٪ عام ٢٠١٢، ويرجح أن تصل إلى ٢٠٪ فيما تصل البطالة بين الشباب تحديداً إلى ٢٥٪.

إلى جوار ذلك تضفت تلك الأعداد الكبيرة على البنية التحتية الضعيفة الأساسية، وتمثل بدورها عبأً مادياً ضخماً على الحكومة، التي تعاني من عجز في الموازنة العامة قدر بـ ٤ مليارات دولار في عام ٢٠١٢، فضلاً عن أنها نفتقد إلى مصادر لتمويل الإنفاق على المتطلبات التي صاحبت الزيادة الهائلة في عدد اللاجئين. وقد تلعب تلك التحولات دوراً في تعزيز الكراهية تجاه اللاجئين السوريين. وعلى جانب آخر تعجز الدولة اللبنانية عن توفير عناية كاملة للاجئين السوريين؛ فهناك صعوبات في تأمين مياه الشرب والطعام بصورة كافية، وكذلك الكسae حيث الشتاء القارس، كما أن الأوضاع المعيشية تدفع بانتشار الأوبئة والأمراض.

كما أن انجرار لبنان إلى صراع داخلي تبقى مسألة مرشحة بقوة تحت تأثير ثلاثة عوامل، الأول، هذا الحضور السوري السنوي المكثف على الساحة اللبنانية مع تزايد معدلات تدفق اللاجئين، حتى إنهم أصبحوا يمثلون نسبة يعتد بها من سكان لبنان البالغ

اللاجئين، وكذلك الخوف من عمليات تهجير قسري تستهدف إحداث تغييرات ديمografية لصالح الأكراد على الحدود مع تركيا، وما يثيره ذلك من حساسية تركية وما يطرحه من إشكاليات مستقبلية مرتبطة بالطموح الكردي في تأسيس كيان ذاتي في المنطقة، وهو ما تراه تركيا تهدىء مصيرياً لصالحها.

ولعل التحرير الديمغرافي في بطول الحدود التركية سواء مع العراق أو سوريا، وكذلك إغلاق الباب أمام استقبال مزيد من المهاجرين قسرياً على الحدود على غرار ما قامت به دول لبنان والأردن ومصر، فضلاً عن التصرير علينا برفض تركيا أي تغييرات ديمografية في المنطقة والتأكيد على أنها ستقف ضد أي مشروع أو عمل يؤشر لمدى مخاوف تركيا. وفي ضوء تلك التحديات، بجانب استمرار الصراع ومن ثم صعوبة عودة كثير من اللاجئين إلى مواطنهم؛ فإن تركيا تقترن جدياً في إنشاء منطقة عازلة في الشمال السوري؛ تحول دون تدفق المزيد من اللاجئين.

وثمة عوامل أخرى تعزز تفكير السلطات التركية في دعم مناطق آمنة داخل الحدود السورية أهمها، تزايد معدلات التطرف لا سيما بين اللاجئين الذين قد يطول بقاوئهم في أوضاع

بأسدة داخل تركيا، وقد يكونون مصدر لعدوى تصيب الداخل التركي بأمراض التطرف والعنف الطائفي، ومن ثم يمثل المشروع في نقل اللاجئين لمناطق آمنة يمثل حائط صد لمواجهة انتقال التأثيرات السلبية للوضع في سوريا. وفي الإطار ذاته تستفيد تركيا، وربما تطور السلطات التركية تكتيكاتها باتجاه تدخل عسكري في شمال سوريا؛ بما يسمح لها بغلق ملف اللاجئين المربك للأوضاع السياسية في الداخل والذي أصبح مساراً تجاذب بين القوى المتنافسة مع حزب العدالة والتنمية على السلطة. لا سيما وأن التواجد السوري المتزايد في المدن والمخميات في تركيا ساهم في تفاقم التوترات الاجتماعية والاقتصادية ضد سياسة حزب العدالة والتنمية الذي تراجعت نتائجه في الانتخابات الأخيرة.

• لبنان

تأسس لبنان بعد تركيا من حيث عدد اللاجئين السوريين الذين تم استقبالهم، وبعد العامل الديمغرافي الخطير الأكبر في مسألة تدفق اللاجئين السوريين على لبنان، إذ أن الأغلبية الكبيرة من اللاجئين السوريين ينتمون إلى المسلمين السنة، وقد أدى تدفق ما يقرب من ١,٢ مليون لاجئ بحسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، أو ١,٨ مليون نسمة بحسب مصادر

لاجئ، منهم ٢٠٠ ألف لاجئ فقط داخل المخيمات، وبحسب وزير الخارجية وشئون المغربين الأردني ناصر جودة؛ فإن اللاجئين السوريين يمثلون حاليا ٢١٪ من إجمالي عدد سكان الأردن. وتظهر دراسة لمركز الفنون للدراسات، أن عدد اللاجئين السوريين في الأردن يصل اليوم إلى مليون و٢٠٠ ألف، بينهم ٥٢١ ألفا مسجلون لدى مفوضية شؤون اللاجئين، إضافة إلى ٧٠٠ ألف سوري كانوا يقيمون في الأردن قبل بداية الأزمة السورية، ولم يتمكن غالبيتهم من العودة. وما يقرب من ٢٠٪ من هؤلاء اللاجئين في مخيمات مخصصة لهم، في حين وجد الباقى مأوى لهم في المدن والمناطق الريفية في جميع أنحاء المملكة، بينما تستضيف العاصمة عمان ومحافظة إربد والمفرق أكثر من ثلاثة أربعين ألف.

وتشهد عملية رصد الأعداد الحقيقة للاجئين السوريين في الأردن تضاربا ملتفتا بين الأرقام التي تتحدث عنها مفوضية شؤون اللاجئين وتلك التي تعليها الحكومة، فيما يعود هذا التضارب إلى أن المفوضية لا تحصي إلا المسجلين لديها رسميا، فيما تقوم الحكومة بإحصاء كل سوري دخل المملكة عبر المنافذ الحدودية الرسمية أو غير الرسمية، أي المنافذ الحدودية في المناطق منزوعة السلاح على الحدود بين البلدين.

ويفترض أن بقاء هذا العدد الهائل من اللاجئين السوريين لفترات أطول في الأردن، قد يتسبب في خلل في الاستقرار الاجتماعي والتعايش الداخلي الهش بالأساس، وربما استقرار النظام برمته. لهذا ثمة مخاوف أردنية من التأثيرات السلبية لحركة اللاجئين السوريين على الأوضاع الديمغرافية المضطربة في الأردن بالأساس. وتمثل المشكلة في أنه كلما طالت فترة بقاء اللاجئين السوريين في الأردن، زادت احتمالية بقائهم، والأردن لديها خبرة لا تعتبرها إيجابية فيما يتعلق باستيعاب اللاجئين الفلسطينيين والذين يشكلون ٦٠ بالمائة من عدد السكان، ويفترض أن بقاء هذا العدد الهائل من اللاجئين السوريين لفترات أطول في الأردن قد يتسبب في خلل في الاستقرار الاجتماعي والتعايش الداخلي. ففي مسكن الزعترى للاجئين الذي لم تكن فيه ذات يوم سوى خيام، أصبح فيه الآن المزيد من البيوت الدائمة المتنقلة والمجهزة بأطباق صناعية.

ثمة عامل آخر يرتبط بحركة اللاجئين تجاه الأردن، وهو مضاعفة المخاطر الأمنية نتيجة تحول الحدود الأردنية لمنطقة

عددهم تقريبا ٤،٤ مليون نسمة، وتراجع فرص عودة هؤلاء اللاجئين إلى مواطنهم الأصلي تحت وطأة التدمير الذي لحق بممتلكاتهم ومدنهم وتحت وطأة استمرار الصراع. والعامل الثاني، هو استمرار الحرب الأهلية في سوريا، لأنها تلقى بتعثرات مباشرة على الداخل اللبناني لا سيما في ضوء استمرار تدخل حزب الله العسكري في الصراع السوري تحت مظلة طائفية. والثالث، أن لبنان يعد أكثر الدول استعدادا لاستقبال الحرب الأهلية السورية، كون الاستقرار السياسي هش، وحالة التجاذب بين المكونات السياسية والاجتماعية والعرقية والدينية والمذهبية شديدة، وفي هذا الصدد لا تنسى خبرة لبنان السابقة مع الحرب الأهلية التي لعب اللاجئون الفلسطينيون دورا في إطلاق شرارتها منتصف السبعينيات حتى نهاية الثمانينيات.

ثمة تهديدات أخرى ذات أهمية منها احتمال تحول معسكرات اللاجئين إلى بيئة مناسبة لتجنيد العناصر المقاتلة من جانب الأطراف المتصارعة على الساحة السورية، بل واستقطاب بعض اللاجئين باتجاه التطرف والانحراف في أنشطة تضر بالأمن الداخلي، وقد سبق وصرح وزير الداخلية اللبناني مروان شربل بأن العديد من اللاجئين في الحقيقة هم مقاتلو الشوار ولذلك هم يمثلون تهديدا للأمن في لبنان. ونتيجة تورط عدة سوريين في هجمات إرهابية داخل لبنان، وبالتزامن مع التصعيد في ملف اللبنانيين المحتجزين لدى جبهة النصرة، تصاعدت نبرة العداء تجاه اللاجئين السوريين من جانب اللبنانيين.

ولمعالجة الأزمة تتجنب القوى السياسية اللبنانية جر الساحة الداخلية لحالة استقطاب تتضيء إلى صراع مفتوح، كما أوقفت الحكومة استقبال لاجئين جدد وشجعت اللاجئين الحالين على العودة إلى بلادهم؛ لتخفيض الضغوط الأمنية والاقتصادية والخدمة، كما تطالب لبنان بمساعدات دولية من أجل مواجهة متطلبات الأزمة وتسهم بعض الدول العربية وكذلك الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبي بنصيب من تكاليف وأعباء استضافة اللاجئين في لبنان.

• الأردن

استقبلت الأردن بحسب المفوضية السامية للاجئين ٧٠٠ ألف لاجئ، في حين تقديرات الحكومة الأردنية تصل إلى ١,٥ مليون

تدفق السوريون على الأردن بأعداد كبيرة يهدد الاستقرار الاجتماعي والتعايش الداخلي

ملف العدد

على استقرار الوضع في الأردن. وتتوفر الأردن قدرًا من الرعاية الصحية والخدمات التعليمية والرعاية الاجتماعية بمساعدة المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

وهنالك سلسلة إجراءات وأدوات تعامل بها الأردن مع تدفق أفواج اللاجئين من سوريا منذ بدء الأزمة السورية حيث بدأ اللاجئون بالقدوم بطريقة غير قانونية وتم إيواؤهم في مراكز خاصة وعامة في مدينة الرمثا. كما سمحت الحكومة لمفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين بإنشاء مجموعة من المكاتب في مراكز الإيواء، وأقرت نظام «التكفيل» بحيث يتم السماح لبعض الأسر والأفراد بإيواء بعض اللاجئين ضمن شروطه. وتم تحديد مرجعية واحدة لشؤون اللاجئين وهي الهيئة الخيرية الأردنية للإغاثة والتنمية والتعاون العربي الإسلامي، ودورها التعامل مع الجهات الخيرية المحلية والأجنبية الراغبة بتقديم التبرعات.

• العراق

للعراق وضع خاص فيما يتعلق بقضية اللاجئين السوريين، وذلك لعدة اعتبارات أهمها، أن العراق كدولة يعاني من أزمة مشابهة لما تمر به سوريا، حيث أن الأوضاع السياسية غير مستقرة، والنظام السياسي غير متamasك وتعزز سلطته الانقسام المناطيقي والطائفي، كما أن الدولة تواجه مخاطر الإرهاب والتسلّك، وهيمنة المليشيات غير النظامية، وتحت تأثير تلك العوامل فإن العراق يعد أحد أهم الدول المصدرة للاجئين في الإقليم كما هو حال سوريا، وثمة اعتبار آخر هو أن السلطة في العراق تمثل الشيعة وهم منخرطون في الصراع السوري إلى جانب تحالف إيران/الأسد/حزب الله، ومن ثم لا يمثل كل العراق جغرافياً مناسبة لاستقبال اللاجئين السوريين السنة، لهذا فإن غالبية اللاجئين السوريين هم من أصل كردي، ويلجأ معظمهم إلى إقليم كردستان العراق، هذا فضلاً عن اعتبار آخر هو سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على الحدود السورية العراقية وعلى المعابر الحدودية بين البلدين منذ إعلان دولتهم المزعومة في منتصف ٢٠١٤.

ويلاحظ أنه مع بداية الأزمة قررت الحكومة العراقية في منتصف ٢٠١٢، بناء مخيمات للاجئين السوريين عند معبر ربيعة (اليعربية)، والقائم (البوكال)، وخصص مجلس الوزراء نحو ٤٠ مليون دولار؛ لإغاثة ومساعدة العراقيين العائدين من سوريا وتهيئة مستلزمات استقبال اللاجئين السوريين، لكن سرعان ما قررت الحكومة إغلاق الحدود في وجه اللاجئين بعدما امتدت المعارك بين الجيش السوري الحر والقوات الحكومية إلى الحدود وتزايد نشاط المقاتلين على الحدود واستخدامها كساحات

حرب، وهو ما يتسبب في زيادة فرص تسلل العناصر الخطيرة من اللاجئين ذهاباً وإياباً، ومن ثم زيادة المشكلات الأمنية، كارتفاع معدلات الجريمة في بعض المدن أو توجه بعضهم للانخراط في أنشطة إرهابية لا سيما أن هناك بوادر لبداية ظهور تطرف سلفي داخل الأردن.

أما اقتصادياً تتحمل الأردن تكاليف استضافة اللاجئين السوريين الذين يقترب عددهم من مليون ونصف لاجئ، وهو الأمر الذي أدى لزيادة عدد السكان بنسبة بين ٧٪ - ٩٪ من عدد السكان، وهو ما أدى للضغط على الموارد والبني التحتية وزاد من عجز الميزانية، وأثر على معدلات النمو الاقتصادي، وتسبب في ارتفاع أسعار الإيجارات ومزاحمة الأردنيين في الوظائف وفرض العمل المحدودة بالأساس بل وخفض الأجور وارتفاع أسعار الغذاء. هذا ناهيك عن أن الاقتصاد الأردني تأثر بحالة الانهيار في سوريا، حيث توقف النشاط التجاري بين البلدين وخسرت الأردن السوق السورية، كما خسرت طريق التجارة السوري إلى تركيا وأوروبا وتم استبداله بطريق العراق مما حمل الميزانية مزيداً من التكاليف الإضافية.

مخاطر من تغير الخريطة الديموغرافية لالأفراد على الحدود التركية

إن استيعاب اللاجئين مثل عبئاً على الاقتصاد الأردني، حيث يعيش معظم اللاجئين السوريين في المدن السورية، وهو ما يساهم في رفع أسعار الإيجارات السكنية بنسبة تصل إلى ما يقرب من ٢٥٪، وتقيد بعض التقارير بأن ٥٠٠ شركة سورية قد انتقلت إلى الأردن منذ عام ٢٠١١. وبالطبع يؤثر المعرض من العمالة ضغطاً على فرص العمل المتاحة، ويتجسد عمق الأزمة إذا ما تمت ملاحظة ارتفاع معدل البطالة بين الأردنيين لتصل إلى ٧٪.

ولمعالجة ملف اللاجئين قامت الأردن بتأسيس مخيم الزعتري بالقرب من مدينة المفرق بجانب مخيم آخر بالقرب من مدينة الزرقاء هذا بجانب ما تستقبله المدن الأردنية من سوريين، وقامت السلطات بإجراءات تتسم بالتشديد الأمني بما يحول دون حرية حركة اللاجئين خارج مناطق المخيمات، كما أن الأردن لديه خطة في حالة سقوط الأسد واسع نطاق الفوضى تهدف إلى استبدال سياسة استقبال اللاجئين بتقديم الدعم والمساعدات الإنسانية لهم داخل الحدود السورية.

وبحسب إحصاءات رسمية فإن حجم المساعدات (من وقروض ميسرة) التي حصلت عليها المملكة خلال الأعوام ٢٠١٢-٢٠١١ تبلغ ٦,٩ مليار دينار، وهو ما يوازي ثلاثة أضعاف ما كانت تحصل عليه المملكة قبل أزمة اللاجئين السوريين، وهو ما يعني حرص إقليمي ودولي لا سيما من جانب الولايات المتحدة

بالعمل، حيث عد ذلك عاماً مهماً في معالجة الأزمة لا سيما وأن لدى الإقليم قدرة على استيعاب تلك الكتلة الديمغرافية الكبيرة نظراً لقلة عدد سكان الإقليم وتمتعه بموارد وفوائض مالية ضخمة، لكن تبقى فرص العمل متواجدة سياسات محلية تميزية تجاه اللاجئين السوريين الأكراد.

• مصر

تعد مصر من الدول الخمس الرئيسية المستقبلة لللاجئين السوريين، حيث يبلغ عددهم في مصر نحو ١٢٢ ألفاً وفقاً للمفوضية العليا لللاجئين، في حين تقدر وزارة الخارجية المصرية عدد اللاجئين السوريين بـ ٢٢٠ ألفاً منذ بدء الصراع. ولا توجد أي مخيمات للاجئين في مصر، ويسكن هؤلاء السوريون في بيوت يقطنون باستئجارها، ويقومون بأنفسهم بتأمين الموارد الكافية لحياتهم، سواء من خلال العمل، أو من خلال التحويلات التي يحصلون عليها من أقاربهم خارج مصر. كما أن بعض الجمعيات الخيرية تساهم في دعم اللاجئين الذين لا توفر لهم مثل هذه الموارد. حيث وفرت بعض الجمعيات الخيرية مساكن للاجئين، فيما قدمت جمعيات أخرى الطعام والألبسة والمساعدات المالية. ويواجه السوريون في مصر مشكلة في الحصول على البيوت المناسبة للاستئجار، نتيجة لارتفاع الإيجارات، وهي مشكلة متوجهة المصريين بشكل عام، إلا أن اللاجئين يتعرضون لارتفاع بعض المكاتب العقارية التي تستغل معاناة اللاجئين، ومحدودية خياراتهم.

ومثلت مصر مطاعلاً للأزمة بيئةً جاذبةً للاجئين وذلك حتى منتصف عام ٢٠١٣، حيث اعتمدت الحكومات المصرية المتعاقبة سياسات إيجابية تجاه التعامل مع قضية اللاجئين، حيث اتخذت مصر قراراً جمهورياً في ٢٠١٢ ويجدد سنوياً بمساواة معاملة اللاجئين السوريين في مصر بنفس معاملة المواطن المصري فيما يتعلق بالخدمات الصحية، كما تم بموجب القرار إعفاء الطلاب السوريين في جميع المراحل التعليمية (أساسي - جامعي) من الرسوم الدراسية، فضلاً عن أن الجامعات المصرية تقبل شهادات الثانوية العامة السورية بصرف النظر عن تاريخ الحصول عليها، الأمر الذي ساهم في جعل معدلات التحاق أبناء اللاجئين السوريين في مؤسسات التعليم المصرية هي الأعلى بين الدول المضيفة لهم.

خلفية للقتال، ثم فقدت بعد ذلك الحكومة سيطرتها على الحدود بإعلان داعش عن دولتهم المزعومة، ومن ثم أغلقت الحدود أمام حركة اللاجئين باستثناء المناطق الكردية.

وبحسب آخر تقرير للمفوضية السامية التابعة للأمم المتحدة فإن عدد اللاجئين السوريين المسجلين في العراق ٤٦٩ ألفاً، من ضمن هؤلاء ٢٢٥ ألف سوري ممن لجوءوا إلى إقليم كردستان العراق أي ما يمثل ٩٧٪ من اللاجئين السوريين في العراق بعد أن منعت المنطقة المركزية العراقية من دخول اللاجئين السوريين إلى أراضيها. وأكثر من ٩٠٪ من اللاجئين السوريين في إقليم كردستان هم من السوريين الأكراد، ويتجاوز عددهم باضطراد مع تصاعد هجمات تنظيم الدولة الإسلامية على المناطق الكردية في تل أبيض وعين العرب كوباني والحسكة وغيرها من المدن ذات الأغلبية الكردية في الشمال الشرقي السوري.

وقد ظهرت سياسات تميزية من جانب سلطنة الإقليم في استقبال اللاجئين السوريين على أساس عرقية، وفي هذا الإطار اعتبرت منظمة العفو الدولية عدم السماح لغير الأكراد من السوريين بالتوارد في إقليم كردستان العراق وإعادتهم للحدود السورية مرة أخرى انتكasa لحقوق اللاجئين، واعتبرت العراق من الدول التي لا تتجاوب مع الأزمة تجاهها إيجابياً، ناهيك عن قيام حكومة الإقليم باتخاذ إجراءات من شأنها تقيد حرية التنقل، والإقامة، والبحث عن فرص عمل.

وتحمّلت الحكومة المركزية تكاليف الإنفاق على اللاجئين السوريين حيث أعلنت وزارة الهجرة والمهجرين أن ٧٠ مليار دينار عراقي تم صرفها على اللاجئين السوريين منذ عام ٢٠١٢. ورغم ذلك يعاني إقليم كردستان من تبعات ارتفاع معدلات اللجوء، حيث تضفت حركة اللاجئين على الموارد والبني التحتية، وتشير بعض التقارير إلى أن غالبية اللاجئين لا يمتلكون القدرة على تلبية احتياجاتهم، كما يفتقدون مصادر للدخل. وارتفعت معدلات إيجار السكن بنسبة ٢٠٪ تقريباً، كما ارتفعت معدلات إيجار المحال التجارية بنسبة ١٥-١٠٪ وكذلك ارتفعت أسعار السلع الأساسية والغذاء. ومع أنه من غير الواضح بعد ما إذا كان ارتفاع الأسعار ناتجاً عن ارتفاع الطلب نظراً لوجود اللاجئين، ولا شك تساهماً تلك المؤشرات في ارتفاع معدلات الفقر. ولا يمكن إغفال سياسة الحكومة الكردية بالسماح للاجئين

٢٣٠ ألف سوري في مصر يعيشون
في منازل وليس مخيمات للنازحين

مشاركة السوريون في مظاهرات رابعة والنهمة أفقدتهم تعاطف المصريين

نتيجة أعمال العنف، حيث تعرضت المستشفيات والمدارس وأماكن العبادة والمناطق السكنية لتدمير كبير، كما استولى المقاتلون على بعضها، وفي السياق ذاته انعدمت الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء، هذا بجانب حالات الإعدام خارج القانون والاختفاء القسري والاختطاف والاحتجاز التعسفي والتجنيد الإجباري من جانب أطراف النزاع، فقد أصبح الجميع أمام حقيقتين: الأولى، أن أكثر من نصف سكان سوريا خارج ديارهم بالقوة، الحقيقة الثانية أن هؤلاء لديهم صعوبة في العودة إلى مواطنهم في المدى القريب.

وتزداد أزمة اللاجئين صعوبة في ضوء المعوقات التي تحول دون تقديم المساعدات الإنسانية في الداخل، نتيجة انعدام الأمن واستمرار القتال، أو تضاؤل فرص حصول اللاجئين في الخارج على حياة أفضل نتيجة تزايد أعدادهم وضعف الموارد الازمة لتقديم المساعدة لهم، هذا بجانب قدرة دول اللجوء على تحمل ضغوط حركة اللجوء الاقتصادية والأمنية وكذلك السياسية، لا سيما في ضوء تشابك وتعقد الأوضاع السياسية في المنطقة منذ عام ٢٠١١.

وبصفة عامة يعاني اللاجئون السوريون من صعوبات في تكيف أوضاعهم المستجدة وذلك في ضوء عدد من الاعتبارات أهمها:

- ـ مواقف الدول المستقبلة، وفي هذا الصدد تبرز مجموعتين من الدول: الأولى دول قامت بالتعاون مع المنظمات الدولية بفتح مجال لاستقبال اللاجئين وقادت بإنشاء مخيمات للاجئين واستقبلت أعدادا كبيرة منهم ووضعت شروطاً لاستقبالهم وإن اختلفت إمكانيات كل دولة على حدة في التجاوب مع الأعداد والتحديات، وفي المقابل هناك عدد من الدول وضع شروطاً صعبة خشية تحول اللاجئين إلى مقيمين بصفة دائمة، وخشية الضغط على الموارد المتاحة، وإن قامت تلك الدول بتقديم مساعدات مادية للمجموعة الأولى، وقد تعرضت تلك الدول لانتقادات دولية للتخفيف من حدة شروطها واستقبال مزيد من الأعداد، وجدير بالذكر هنا أن بعض الدول العربية رفضت إعطاء تأشيرات دخول حتى لأقرباء من الدرجة الأولى لأشخاص مقيمين يعملون لديها، وتأتي دول المغرب العربي الأكثر تشدداً من بين الدول العربية بحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان، بجانب الدول الأوروبية.

لكن منذ مطلع يونيو ٢٠١٢ ونتيجة التغيرات السياسية التي شهدتها الساحة المصرية وتصاعد معدلات العنف والاستقطاب والصراع السياسي، بدأت الحكومة المصرية الجديدة في انتهاج سياسات أكثر تشدداً تجاه اللاجئين السوريين، أهمها مطالبة السوريين بتأشيرات لدخول أراضيها، كما رحلت العشرات من اللاجئين. وقد شهدت تلك المرحلة حملة إعلامية استهدفت السوريين في مصر، اتهم فيها اللاجئون السوريون بدعم جماعة الإخوان المسلمين والمشاركة في اعتصامات ميدان رابعة وبعض الميادين، وساهمت تلك الحملة في الحض على كراهيتهم في أوساط شعبية واسعة راضفة لسلوك جماعة الإخوان.

كما تعرض اللاجئون السوريون لبعض التعسف الأمني في إطار محاولة جهود الأجهزة الأمنية لتحقيق الاستقرار وضبط الأوضاع الداخلية، لا سيما بعد تزايد معدلات العنف ضد أجهزة الدولة، وتصاعد المواجهات الإرهابية، وجاء ذلك في سياق محاولة مراقبة أوضاع اللاجئين وتتبع العناصر التي قد تكون على علاقة بجماعات متطرفة في الداخل أو الخارج. كما شعر بعض من اللاجئين السوريين المعارضين بمخاطر الوضع في مصر بعدما أصدرت الحكومة المصرية قراراً يقضي بتسليم الملاحقين من دولهم من غير المصريين إلى حكومات بلادهم بناء على طلب تقدمه الدولة للحكومة المصرية.

وفي إطار تحولات البيئة المصرية بالنسبة للاجئين السوريين فقد اعتبر كثير منهم مصر محطة انتظار لحين الرحيل إلى بلد أفضل حالاً. لذا يرفض أغلبهم التسجيل في مكتب مفوضية اللاجئين بمصر، أملاً في الحصول على فرصة اللجوء إلى دول أوروبا. وقد أدى اليأس ببعض السوريين في مصر للاتجاه إلى الهجرة غير الشرعية إلى دول أوروبا في قوارب غير مؤهلة للإبحار الأمانون وهو ما عرض كثيراً منهم للخطر.

ثالث: تحديات الإقامة والعودة
 خمس سنوات من الصراع إذا ساهمت في الوصول إلى أزمة لاجئين شديدة الوطأة، فيخلاف تأثير تصاعد وتيرة العنف، وتعرض السكان المدنيون لاعتداءات مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك التعرض لأنواع مختلفة من الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة فضلاً عن استخدام الأسلحة الكيماوية، في التأثير على حركة اللاجئين، فإن انهيار البنى الأساسية وتضرر مناطق بكمالها

لكن من الواضح أن منطق التسوية لازال غائباً، وليس هناك أفق لحل سياسي ينهي معاناة السوريين ككل، بل تردد الحرب الأهلية المتتسعة حركة اللاجوء بمزيد من الأرقام، ولكن معالجات جزئية قد تلعب دوراً في تخفيف حدة الأزمة لا سيما في الدول المضيفة، ومنها إقامة مناطق عازلة أو مناطق حظر طيران على الحدود وتكون تحت الحماية الدولية، بحيث تكون مراكز لاستقبال النازحين، وكذلك مراكز لعودة اللاجئين الذين يعانون من أوضاع صعبة.

بـ. معالجة أزمة التمويل، وتأتي في سياق المهام العاجلة التي تقع على عاتق المجتمع الدولي وعلى الدول المعنية، وذلك حتى تتمكن الدول المضيفة من تحمل الأعباء المتزايدة لحركة اللاجوء المتتسعة والتي تبدو بلا أفق قريب لحلـ. وقد أعلنت الأمم المتحدة مؤخراً أن هناك حاجة لتوفير أكثر من ملياري دولار، قبل نهاية عام ٢٠١٥، من أجل تلبية الضرورات الملحة للاجئين السوريين، وأن المبالغ المتاحة لهذا الغرض لا تغطي أكثر من ٣٠٪، الأمر الذي يعني أن المعاناة ستبقى على حالها، وربما تزداد وطأةـ. وكانت الأمم المتحدة قد دعت الجهات المانحة لتمويل برنامج إغاثة اللاجئين السوريين بقيمة ٣٧٤ مليار دولار، ينفذ في دول الجوار الأربع ومصر، خلال العام ٢٠١٤ـ، لكنها لم تحصل حتى يونيو ٢٠١٥ سوى على نحو ١١ مليار دولارـ. تحسين شروط المعيشة في دول الاستقبال، وتحفيظ حدة الإجراءات من جانب بعض الدول لاستقبال مزيد من اللاجئينـ، وذلك بهدف إلى رفع المعاناة عن اللاجئين أولاًـ، وتحفيظ العبء عن الدول الرئيسية المستضيفةـ، فمن غير المعقول استقبال ٥ دول فقط لأكثر من أربع ملايين لاجئـ، فتقاسم الأعباء أطراف مهمـ لانفجار الأوضاع داخل الدول المضيفةـ.

وأخيراًـ، تبقى أزمة اللاجئين السوريين بمثابة برميل بارودـ، مهياًـ لانفجارـ في أي لحظةـ. لا سيما أنها أزمة تسبح فوق بحيرةـ من الفوضى والاضطرابات والصراعات المتعددةـ في الإقليمـ، والجاهزةـ للانفجارـ، وهيـ أزمة تعدـ أخطرـ وأعقدـ منـ أزمةـ اللاجئينـ الفلسطينيينـ التيـ تمتـ منذـ أكثرـ منـ عشرـ سنواتـ،ـ كانواـ قدـ تسـهمـ فيـ انـلاـقـ منـطـقةـ المـشـرقـ العـرـبـ مـرـورـاـ بـالـعـرـاقـ،ـ وـاتـصالـاـ بـحدـودـ تـركـياـ إـلـىـ حـالـةـ مـنـ الفـوضـىـ وـالـاقتـالـ عـلـىـ أـسـسـ عـرـقـيـةـ وـديـنـيـةـ وـمـذـهـبـيـةـ...ـ إـلـخـ.

ـ ٢ـ الأوضاع المعيشية للاجئينـ، حيثـ يعيشـ معظمـ اللاجئينـ فيـ مخيمـاتـ طـارـئةـ وـغـيرـ مـؤـهـلـةـ وـفـقـتـ لـكـثـيرـ مـنـ المـرـاقـزـ وـالـخـدـمـاتـ الـأسـاسـيـةـ،ـ وـرـغـمـ وجـوـدـ خـطـطـ دـولـيـةـ لـإـنـشـاءـ مـرـاكـزـ وـمـؤـسـسـاتـ صـحـيـةـ وـتـعـلـيمـيـةـ وـغـيرـهـاـ،ـ فـإـنـ ضـعـفـ الـمـوـارـدـ وـتـزـادـ الـأـعـدـادـ يـحـوـلـ دونـ تـعـطـيـةـ كـافـيـةـ كـاـفـيـةـ الـمـتـطلـبـاتـ وـالـاحـتـيـاجـاتـ الـأـسـاسـيـةـ،ـ وـهـذـاـ بـالـطـبـعـ مصدرـ تـهـدـيدـ مـزـدـوجـ لـلـلـاجـئـينـ وـكـذـلـكـ لـلـدـوـلـ الـمـسـتـقـبـلـةـ.

ـ ٣ـ تـصـائـوـلـ فـرـصـ دـمـجـ الـلـاجـئـينـ،ـ حيثـ بـجـانـبـ وـضـعـهـمـ الـإـنسـانـيـ الصـعـبـ،ـ فـإـنـهـ يـعـانـيـ مـنـ دـمـجـ الـلـاجـئـينـ بـحـقـوقـهـمـ كـامـلـةـ،ـ لـاسـيـماـ وـأـنـ غالـبـتـهـمـ يـلـجـؤـونـ إـلـىـ دـوـلـ الـجـوـارـ الـتـيـ قـيـقـتـهـمـ عـلـىـ هـيـاـكـلـ قـانـوـنـيـةـ يـعـتـدـ بـهـاـ فيـ التـعـاـلـمـ مـعـ هـذـهـ النـوـعـيـةـ مـنـ الـأـزـمـاتـ،ـ هـذـاـ عـلـاـوةـ عـلـىـ أـنـ حـالـةـ «ـالـأـقـلـيـةـ»ـ الـتـيـ تـبـدوـ عـلـىـهـاـ الـأـزـمـةـ الـإـنـسـانـيـةـ تـطـرـحـ سـيـنـارـيوـهـاتـ يـغـلـبـ عـلـىـهـاـ الطـابـعـ الـسـيـاسـيـ.

ـ ٤ـ مـشـكـلـةـ تـموـيلـ الـعـمـلـيـاتـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـلـاجـئـينـ وـالـمـشـرـدـينـ الـسـوـرـيـنـ إـذـ تـقـدـرـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ تـكـلـفـةـ الـمـتـطلـبـاتـ الـإـنـسـانـيـةـ وـالـإـنـمـائـيـةـ بـحـوـالـيـ ٥٥ـ مـلـيـلـارـ دـولـارـ،ـ وـلـمـ تـتـسـلـمـ الـجـهـاتـ الـمـعـنـيـةـ بـالـأـزـمـةـ سـوـيـ ماـ يـقـرـبـ مـنـ رـبـعـ الـمـلـحـقـ وـهـوـمـاـ انـعـكـسـ عـلـىـ الـخـدـمـاتـ الـمـقـدـمـةـ لـهـؤـلـاءـ الـلـاجـئـينـ.

ـ ٥ـ التـنـافـسـ عـلـىـ فـرـصـ الـعـلـمـ وـالـأـرـاضـيـ وـالـمـاءـ وـالـسـكـنـ وـالـطـاـقةـ فيـ الـمـجـتمـعـاتـ الـمـضـيـفـةـ الـضـعـيـفـةـ بـالـفـعـلـ ضـغـطـاـ عـلـىـ قـدـرـةـ هـذـهـ الـمـجـتمـعـاتـ عـلـىـ الـتـعـاـلـمـ مـعـ الـأـعـدـادـ الـهـائـلـةـ مـنـ الـلـاجـئـينـ وـالـحـفـاظـ عـلـىـ دـعـمـهـاـ لـهـمـ.

ـ ٦ـ وـيـمـكـنـ القـوـلـ أـنـ أـهـمـ التـحـديـاتـ الـتـيـ تـواـجـهـ الـلـاجـئـينـ هـيـ الـتـعـلـيمـ حيثـ إـنـ أـكـثـرـ مـنـ مـلـيـلـارـ طـفـلـ لـاـ يـتـقـنـونـ الـتـعـلـيمـ،ـ وـبـالـتـالـيـ سـوـرـياـ مـعـرـضـةـ لـأـنـ يـكـونـ لـدـيـهـاـ جـيلـ مـنـفـصـلـ عـنـ الـتـعـلـيمـ وـالـتـعـلـيمـ وـسـتـكـونـ هـذـهـ كـارـثـةـ وـطـنـيـةـ كـبـرىـ لـاـ سـابـقـ لـهـاـ،ـ وـلـاـ نـظـيرـ لـهـاـ فيـ أيـ مـنـ أـزـمـاتـ الـعـالـمـ وـصـرـاعـاتـهـ.ـ كـمـ اـنـتـشـرـ سـوـءـ الـتـغـذـيـةـ بـيـنـ صـفـوفـ الـلـاجـئـينـ الـسـوـرـيـنـ وـفـيـ كـثـيرـ مـنـ الـأـحـيـانـ لـاـ تـتـوفـرـ مـيـاهـ الصـالـحةـ لـلـشـرـبـ.ـ وـيـعـانـيـ الـلـاجـئـونـ غـيرـ الـمـسـجـلـينـ لـدـىـ الـمـفـوـضـيـةـ السـامـيـةـ لـشـؤـونـ الـلـاجـئـينـ مـنـ صـعـوبـاتـ بـالـغـةـ فيـ تـلـقـيـ الرـعـاـيـةـ الصـحـيـةـ بـسـبـبـ كـلـفـةـ الـعـلـاجـ الـمـرـتـقـعـةـ،ـ كـمـ يـوـاجـهـ الـلـاجـئـونـ تـهـدـيـاتـ عـنـصـرـيـةـ مـنـ قـبـلـ مـؤـيـديـنـ لـلـنـظـامـ فـيـ بـعـضـ الـدـوـلـ كـلـبـانـ.ـ هـذـاـ بـجـانـبـ اـضـطـرـارـ الـعـدـيدـ مـنـ الـلـاجـئـينـ الـسـوـرـيـنـ إـلـىـ الـهـجـرـةـ غـيرـ الـنـظـامـيـةـ عـبـرـ الـبـحـارـ بـمـاـ تـحـمـلـهـ مـنـ مـخـاطـرـ مـخـيـفـةـ،ـ أـوـ الـعـودـةـ إـلـىـ دـيـارـهـمـ الـمـدـمـرـةـ وـتـعـريـضـ حـيـاتـهـمـ لـلـخـطـرـ مـنـ جـدـيدـ.

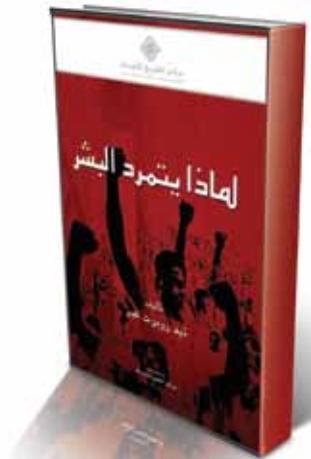
ـ عـلـىـ ضـوءـ تـلـكـ التـحـديـاتـ يـمـكـنـ الإـشـارـةـ إـلـىـ أـهـمـيـةـ تـبـنيـ سـيـاسـاتـ مـتـوـعـةـ بـيـنـ قـصـيـرـةـ الـمـدـىـ وـطـوـيـلـةـ الـمـدـىـ لـعـالـجـةـ الـأـزـمـةـ وـآـثـارـهـاـ،ـ وـفـيـ هـذـاـ الصـدـدـ يـمـكـنـ الإـشـارـةـ إـلـىـ مـاـ يـلـيـ:

ـ أـ.ـ الـوـصـولـ إـلـىـ تـسـوـيـةـ سـيـاسـيـةـ لـلـأـزـمـةـ الـسـوـرـيـةـ:ـ لـأـنـهـ يـمـثـلـ حـلـاـ نـاجـعاـ لـأـزـمـةـ الـلـاجـئـينـ الـسـوـرـيـنـ،ـ فـهـوـ يـعـالـجـ جـذـورـ الـأـرـمـةـ،ـ

نصف اللاجئين

نزحوا إلى تركيا وتتكلفة استضافتهم

تجاوزت ٦ مليارات



لماذا يتمرد البشر؟

«لماذا يتمرد البشر؟» كتاب ترجمته وأصدره مركز الخليج للأبحاث من تأليف الكاتب: تيد روبرت غير، المؤلف هو أستاذ جامعي بارز، مؤسس ومدير «مشروع الأقليات المعرضة للأخطار»، مركز التنمية الدولية وإدارة الصراعات جامعة ميريلاند الأمريكية، وألف هذا الكتاب خلال السنوات الأخيرة من عقد السبعينيات من القرن المنصرم.

آراء حول الخليج. جدة

الأنظمة الحاكمة والتي تؤدي إلى قيامها، أو الأخطاء التي ترتكبها الأنظمة في مواجهة هذه الثورات خاصة لدى الأنظمة التي تجهل الأسباب والدوافع ومن ثم تفشل في تقديم الحلول وتتجأ إلى المواجهات الأمنية فقط.

وتتناول المؤلف تأثير الحرمان النسبي والفقر والعزوز في تأجيج العنف السياسي، وطرق إلى تأثير التدخلات الأجنبية والأيديولوجيات، ودور وسائل الإعلام في تأجيج الرأي العام الشائر لدى المتrediين من البشر في أوقات الثورات والهياج الجماعي.

بحث تيد غير في هذا الكتاب مصادر مواقف الناس الكامنة إزاء العنف وتناول مفهوم التوازن القسري بين الأنظمة ومعارضتها واستنزاف موارد الفريقين أو مرحلة انتصار طرف على الآخر، وطرح فرضيات بشأن دور الأيديولوجيات واستخدام العنف وقدم تفسيراً لأسباب الشعب، كما يمثل هذا الكتاب نزعة جديدة في التحليل النفسي للعنف المدمر، ونجح في تلخيص وشرح أحدث ما تم التوصل إليه من معلومات الدراسة المنهجية لظاهرة الثورة ●

كان وقتها المحللون والمهتمون بالشأن السياسي يمرون بحالة من القلق العارم بسبب انتشار ظاهرة العنف السياسي التي اجتاحت العديد من الدول، والتي انتزعت أو منحت استقلالها من قبضة القوى الاستعمارية، خصوصاً منها الدول التي تقع في إفريقيا وجنوب شرق آسيا. وصاحب موجة العنف التي شهدتها في تلك الفترة العديد من الدول التي فكت أصفاد الاستعمار، موجة متوازية من الاحتجاجات الجماهيرية كانت تندد وتنظاهر ضد سياسة التمييز العنصري التي كان ينتهكها البيض في المجتمع الأمريكي وضد التدخل العسكري الأمريكي في فيتنام.

ثم عاد وأصدر هذا الكتاب في عام ٢٠٠٤م، لمركز الخليج للأبحاث، والملفت أن الكتاب يحمل بين دفتيه تحليلاً، وتقسيراً واضحاً حديثاً لأسباب الثورات التي شهدتها بعض الدول العربية في نهاية ٢٠١٠ وبداية ٢٠١١، وما زالت تداعياتها مستمرة حتى الآن في كثير من الأقطار العربية. الكتاب يلقي الضوء على أسباب الثورات الشعبية وعلى تفاعلها، وعلى الأخطاء التي ترتكبها



أزمات المنطقة .. والحلول العربية

العدو البديل، أو العدو الوهمي الذي هو جزء من السياسة الأمريكية التقليدية، فكان أمامها العالم الإسلامي خاصة العربي بعد أن احتلت أفغانستان والعراق بعد أحداث 11 سبتمبر، كما إنها تريد توفير الأمن الكامل والمطلق لإسرائيل على حساب جيرانها العرب وأن تجعل الدول العربية الكبرى في حالة انكفاء أو حالة صراع، أو حالة من التفتت والتشрذم لكي تكون إسرائيل القوة المسيطرة على الشرق الأوسط.

وخللت واشنطن فترة تبحث عن وريث لها في المنطقة بعدما حسمت أمرها للتوجه شرقاً إلى بحر اليابان والصين، ووجدت مبتعثها في إيران التي أبرمت معها الاتفاق النووي والذي أصر الرئيس الأمريكي أوباما على إبرامه بكل السبل قبل نهاية ولايته الثانية باعتباره الإنجاز الأمريكي الوحيد في عهده وإن كانت واشنطن قد قامت بعملية تمويه طويلة الأجل في خلافاتها مع إيران التي لم تكن في الحقيقة خلافات حقيقية بقدر ما هي عملية تمويه كبرى، فالولايات المتحدة تقاضست مع الثورة الإيرانية بعد شهرين من قيامها في الجزائر حسب رواية زنجو برنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس كارتر، وليس خفي فضيحة إيران غيت والتي اشتهرت من خلالها إيران أسلحة إسرائيلية في حربها ضد العراق في ثمانينيات القرن الماضي.

وتوجت الولايات المتحدة الأمريكية علاقتها مع إيران بالاتفاق النووي مؤخراً والذي بموجبه ستكون إيران حتماً دولة نووية عسكرية في غضون 15 عاماً فقط، وكل ما في الأمر أن الاتفاق النووي أجل ظهور إيران النووية العسكرية لكن لم يعط هذا المشروع الذي سوف يوجد حالة من الخل في التوازن الاستراتيجي والعسكري لصالح إيران تلك الدولة التي لا تؤمن بالتعايش السلمي ولا تلتزم بسياسة حسن الجوار.

يظل الأمن القومي العربي مسؤولية عربية في المقام الأول، وكما أن الحفاظ على استقرار المنطقة وثبت الأمان فيها واستكمال مراحل التنمية مسؤولية عربية وقرار عربي، ومن الضروري أن تعى الدول العربية المخططات الموضوعة لإشغال وإنهاك هذه الدول وتوجيه ثرواتها وجهودها إلى وجهة غير التنمية والتطور ورفاهية شعوبها إما بإشغالها في ذاتها بخلق الصراعات الداخلية، أو بالتتوتر الإقليمي وإيجاد بؤر ملتهبة على حدود الدول العربية الكبرى والمؤثرة. الأمر يتطلب وقفة عربية لتنقية الأجواء وإنهاء الخلافات والاتفاق على بدء مرحلة عربية جديدة من التعاون في مختلف المجالات طبقاً للمزايا النسبية لكل دولة وتعزيز دور الجامعة وتعديل ميثاقها وتفعيل اتفاقياتها حتى تظل الدول العربية على الخريطة الجغرافية التي نعرفها. ●



جمال أمين همام
jamal@araa.sa

لم تشهد المنطقة العربية صراعات خلال تاريخها كتلك التي تشهدها حالياً، فالصراعات الحالية تهدد بقاء الأمة العربية ودولها التي عرفها التاريخ منذ آلاف السنين، ولم يحدث التكالب والتهاافت على الأمة العربية كما يحدث الآن فالصراعات دامية ومتباشكة وتحركها أصابع خارجية وتنفذها أيداد محلية أو مجولة. في ظل عدم اهتمام دولي بقدر ما هو رغبة دولية في جر المنطقة العربية إلى حروب طائفية وعرقية ومذهبية غير مسبوقة، أي ترغب القوى الكبرى في العالم جر المنطقة إلى أتون حروب الجيل الرابع وهذه الرغبة من جانب القوى الكبرى والإقليمية لها أسبابها التي يرون أنها في مصلحتهم حتى وإن كانت على حساب بقاء الشعوب العربية ذاتها، فهناك شعور إيراني بالعزلة والاضطهاد التاريخي بسبب القومية أو المذهبية ، وبغض النظر عن حقيقة وواقعية هذا الشعور من عدمه، هي تزيد أن تكون السيادة لقوميتها الفارسية على المنطقة تحت غطاء مذهبي يمكنولي الفقيه أو المرجع الشيعي الأعلى من تحريك الشارع الإسلامي، والسيطرة على الدولة الإسلامية تحت شعارات براقة وإن كانت وهمية والسبب الحقيقي هو تمكين إيران من المنطقة بأسرها على حساب الشعوب العربية سواء السنوية أو الشيعية التي ظلت متعايشة طيلة التاريخ الإسلامي.

الولايات المتحدة الأمريكية وجدت ضالتها في ما يسمى بثورات الربيع العربي لتمزيق الدول العربية وإعلاء شأن إيران بعد أن قدمت طهران نفسها للغرب على أنها تمثل الإسلام المعتدل الذي لا يعرف الجهاد ولا يفرج التنظيمات الإرهابية الجهادية في حين تدعم طهران هذه التنظيمات وتقف خلفها لتشويه صورة الإسلام السنوي وبالفعل نجحت في تحقيق ذلك إلى حد كبير فهي الحاضنة والمولدة لهذه الجماعات الإرهابية ومثال القاعدة وداعش ليس بعيد.

وواشنطن لديها مشكلة متعددة الزوايا مع العالم العربي والإسلامي، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي كان لزاماً عليها أن توجد

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالي.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف وال المجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة مما أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالا خشب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسي والخاص بقطاع التطوير العقاري.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER



مجموّعة بن لادن السعودية
SAUDI BINLADIN GROUP

